الجمهوريــــــة الجزائريــــــة الديمقراطيــــــة الشعبيــــــة

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

- جامعـــة الجزائـــر -

معهد العلوم الإقتصادية

# دور التجارة الخارجية في النشاط الإقتصادي الوطني مع دراسة تطبيقية عن الجزائر

رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير
في العلوم الإقتصادية
فرع الإقتصاد القياسي

إعداد الطالب : المانع ربعي
تحت إشراف : د/محمد التهامي طواهر

السنة الجامعية 1994-1995

# الإهـــــــــداء

إلى العزيزة ...

والـــدتي

إلى الكريـــم ...

والـــدي

إلى الذيـــن

قاسموني حلو الحياة و مرها ...

إخوانـــي

أهدي ثمرة هذا العمل المتواضع

أشكر **الدكتور محمد التهامي طواهر** على تفضله
بالإشراف على هذا البحث، و **الأستاذ الهادي خالدي**
على توجيهاته القيمة ، كما أشكر كل من قدم لي يد
العون من قريب أو من بعيد.

# الفهـــرس

شكلت التغيرات التي شهدتها أوروبا، أثناء النصف الأول من القرن الخامس عشر بداية للعصور الحديثة و نهاية للعصور الوسطى، و أبرز ما ميز هذه الحقبة، زيادة على النهضة الفكرية، الإكتشافات الجغرافية، خاصة إكتشاف العالم الجديد و إكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح نحو الهند.

بادر الأوروبيون عقب ذلك إلى استعمار البلاد المكتشفة، و تسخير الأهالي واستغلال ما تزخر به من خيرات، مما أدى إلى تدفق الثروات، خاصة الذهب و الفضة على أوروبا، و ساعد على إغناء الطبقة البورجوازية الناشئة.

قادت الثورة الصناعية التي شهدتها إنجلترا أولا، ثم باقي دول أوروبا الغربية بعد ذلك إلى تكريس تفوق الدول الأوروبية، مما أدى إلى إمتداد سيطرتها إلى أمم و أقاليم أخرى. و رافق ذلك توسع في استغلال ثروات البلاد المستعمرة؛ و ما كاد ينقضي الربع الأول من القرن العشرين حتى أحكمت بريطانيا و فرنسا قبضتهما على معظم البلدان التي تعرف حاليا باسم الدول المتخلفة، ولقد أدت هذه السيطرة إلى إدماج إقتصاديات الدول المتخلفة في إقتصاديات الدول الاستعمارية على شكل مصدر للمواد الأولية و سوق للبضائع، فعلاوة على استخراج الثروات المنجمية و تسويقها نحو أوروبا، أحل الإستعمار الزراعة التجارية محل الزراعة الموجهة لتلبية حاجات الأهالي، وبذلك تحولت الجزائر إلى مزرعة للخمور، و مصر إلى مزرعة للقطن، و أندونيسيا إلى مزرعة للمطاط الطبيعي، وكوبا إلى مزرعة للسكر، الخ.

ورثت البلدان المتخلفة بعد حصولها على الإستقلال وضعا يتسم بالاعتماد على الخارج عموما و المستعمر السابق خصوصا، ولقد تزايد هذا الاعتماد في ظل التجارب التنموية التي عرفتها هذه البلدان بشكل أدى إلى إفراغ الاستقلال السياسي من محتواه، وأصبحت عرضة لضغوط الدول المتطورة ومساومتها، خاصة بعد إنهيار الكتلة الاشتراكية، التي كان الصراع بينها و بين الكتلة الرأسمالية يتيح للبلدان المتخلفة فرصا لتجنب ضغوط الدول المتطورة أو التخفيف من حدتها.

تتضح صور الاعتماد على الخارج ضمن مظاهر عديدة، تتجاوز حتى المجال الإقتصادي لتغطي مجمل الأنشطة الإنسانية، ففي ميدان التغذية تبرز مظاهر هذا الاعتماد في تلك الواردات من الغذاء التي تمثل عبئا ثقيلا على ميزانيات الدول المتخلفة، وفي ميدان الإنتاج الفلاحي تتجلى مظاهره في إستيراد الآلات و البذور و الأسمدة و غيرها، وفي ميدان الإنتاج

الصناعي تبدو صوره في إستيراد المعدات و الخبرات و المواد اللازمة وما إلى ذلك. الأمر الذي جعل النشاط الإقتصادي في الدول المتخلفة يعتمد بصورة أساسية على الخارج.

تجد معظم صور اعتماد النشاط الإقتصادي على الخارج ترجمتها في التجارة الخارجية، نظرا لأنها تبرز التدفقات من السلع و الخدمات المصدرة و المستوردة، كما أن قيم عناصرها تعكس قدرة الإقتصاد الوطني على مستويين في آن واحد، فهي إنعكاس لطاقة الإقتصاد الوطني الإنتاجية ممثلة في الصادرات، وتعبير عن عجز القاعدة الإنتاجية الوطنية عن تلبية حاجات السكان و متطلبات التنمية، ممثلة في الوراردات، وبالتالي فإن اعتماد النشاط الإقتصادي لبلد ما على الخارج هو اعتماد على تجارته الخارجية.



نقصد بدور التجارة الخارجية في النشاط الإقتصادي الوطني تلك المكانة التي تحتلها التجارة الخارجية في النشاط الإقتصاد الوطني، حيث يرتبط الثاني بالأول، خاصة في حالة البلدان المتخلفة التي يتسم النشاط الإقتصادي فيها بالتركز حول تصدير مادة خام معينة، أو محصول زراعي معين من جهة، وعجز عن تلبية جميع مطالب السكان من جهة ثانية. الأمر الذي يجعل مختلف جوانب النشاط الإقتصادي ترتبط بالتجارة الخارجية بعلاقة اعتماد، فعملية الإنتاج تستدعي إستيراد الآلات و المعدات و المواد اللازمة و الخبرات و قطع الغيار، الخ؛ وعملية التبادل تتعلق أصلا بما يتم إستيراده، أما في ما يتعلق بعملية الاستهلاك فإن المنتجات المستوردة تساهم إلى حد بعيد في تلبية الطلب المحلي بمختلف مكوناته.

تعكس قيم التجارة الخارجية مدى الارتباط بين النشاط الإقتصادي الوطنيّ و النشاط الإقتصادي لباقي العالم، وبالتالي، فإن دراسة دور التجارة الخارجية في النشاط الإقتصادي الوطني تتعلق بتناول تلك العلاقة القائمة بين متغيرين : النشاط الإقتصادي الوطني و النشاط الإقتصادي في باقي العالم، كما تعبر هذه العلاقة عن مدى خضوع النشاط الإقتصادي لمتغيرات خارجية، بعيدة عن تأثير صانع السياسة الإقتصادية الوطنية، وبالتالي، مدى توقف تحقيق الأهداف الإقتصادية الوطنية على التطورات الإقتصادية والسياسية و غيرهما على المستوى الدولي.

تنبع دواعي تناول هذا الموضوع من أهمية النشاط الإقتصادي أولا، ثم من مخاطر الاعتماد على الخارج ثانيا، و كذا من أهمية التجارة الخارجية، بإعتبار أن مختلف صور هذا الاعتماد تجد ترجمتها في التجارة الخارجية ثالثا.

إن الهدف من ممارسة النشاط الإقتصادي هو تلبية الحاجات المتنوعة للأفراد من مأكل و ملبس و مسكن و ما إلى ذلك، فالطبيعة في غالب الأحيان لا توفر موادا تستجيب مباشرة لرغبات الأفراد، بل تستلزم هذه المواد عملا إنسانيا لتصبح صالحة للاستجابة لرغبات الأفراد و تلبية حاجاتهم، لذا فإن للنشاط الإقتصادي أهمية قصوى على مستوى الأفراد أو الأمم، فالفرد لا بد أن يلبي رغباته ويستجيب لحاجاته، على الأقل الضروري منها، و كذلك شأن المجتمع ككل، و الدولة التي تنتج كافة السلع و الخدمات الضرورية لتلبية حاجيات سكانها دولة مستقلة، أما الدولة التي تعتمد على غيرها في مأكل شعبها و ملبسه، و ما إلى ذلك، فإنها دولة لا تتمتع باستقلال في قراراتها، وينجر عن هذا الاعتماد مخاطر متعددة نذكر منها ما يلي :

1- يعرض الاعتماد على الخارج في الميدان الإقتصادي أمن الأمة الشامل للخطر.

2- يجعل الإقتصاد الوطني عرضة لكل التقلبات والأزمات الخارجية، الإقتصادية و السياسية وغيرها.

3- يتيح للبلدان المتقدمة فرصا للضغط و المساومة لتحقيق أهدافها و إملاء شروطها.

تتيح التجارة الخارجية من جهة أخرى، جملة من المكاسب الحيوية للإقتصاد الوطني، فهي تسمح بتصريف فائض الإنتاج و الحصول على ما لم تستطع البلاد إنتاجه، كما قد تساهم الواردات في رفع الإنتاج عن طريق إستيراد بذور جيدة مثلا، أو آلات ترفع من إنتاجية العمل، و تنجر عن إنقطاع التبادل الخارجي غالبا أضرار بليغة تلحق الدخل الوطني ومستوى المعيشة ومستوى الإستخدام، الخ.

انطلاقا من أن موضوع الدراسة يتعلق بالنشاط الإقتصادي ككل في علاقته مع الخارج، و بإعتبار أن مستوى هذا النشاط يقدر بمجاميع كلية، الناتج الوطني، الدخل الوطني، فإن الأمر في هذه الدراسة ينصرف إلى الإهتمام بالعلاقة بين متغيرات كلية، أي إلى استخدام أدوات التحليل الإقتصادي الكلي، كما أننا سنستخدم أساليب التحليل القياسي في الدراسة الكمية لهذا الموضوع؛ من جانب آخر، و كما يبدو من عرضنا لموضوع هذه الدراسة، فإنها تعتبر دراسة كشفية، أي تكشف عن الظاهرة، كما أنها تستند إلى ماهو واقع، أي أنها تنطلق من الحالة الواقعية للنشاط الإقتصادي الوطني في علاقته مع الخارج، ونسعى إلى تحليل هذه العلاقة باستعمال المنهج الاستنباطي، ذلك أننا ننطلق من التعبير عن حالة عامة تتميز بها

معظم اقتصاديات البلدان المتخلفة، لنصل إلى حالة جزئية تتعلق بمدى تأثر النشاط الإقتصادي في الجزائر بالتغيرات الخارجية.

يعتبر اعتماد النشاط الإقتصادي الوطني على التجارة الخارجية الصورة المعبرة عن مختلف مظاهر الاعتماد على الخارج، لذا، فإن دراسة هذا الاعتماد كميا و قياسيا، يتيح لنا فرصة للتعرف على دور التجارة الخارجية في النشاط الإقتصادي الوطني، و التي بدورها تعبر عن دور العوامل الخارجية في هذا النشاط، ونسعى من خلال هذه الدراسة للإجابة عن جملة من التساؤلات منها ما يلي :

1- ماهي العلاقة بين النشاط الإقتصادي الوطني و التجارة الخارجية ؟ وبصيغة أخرى، ما هو أثر التغير في الصادرات، أو في الواردات، أو في كليهما معا، على مستوى النشاط الإقتصادي الوطني ؟ و ماهو أثر التغير في هذا الأخير على مستوى الصادرات و مستوى الواردات ؟

2- ماهي المقاييس المعتمدة لتحديد مدى اعتماد النشاط الإقتصادي الوطني على التجارة الخارجية ؟ أي ما هي المؤشرات المعبرة عن مدى إرتباط النشاط الإقتصادي الوطني بالخارج ؟ و بصيغة ثالثة، كيف يمكن قياس خضوع النشاط الإقتصادي الوطني للمتغيرات الخارجية ؟

تمثل التساؤلات السابقة المحاور الأساسية التي نسعى لتناولها في دراستنا هذه، وفق المنهجية التالية :

نقسم هذه الدراسة بادئ الأمر إلى قسمين نظري و تطبيقي، وقبل الشروع في القسم الأول، نتناول، في فصل تمهيدي بالتعريف، المفاهيم الأساسية التي سنستخدمها في جميع مراحل هذا البحث، حيث نقوم بتعريف النشاط الإقتصادي الوطني، و طرق تقديره، و التجارة الخارجية و عناصرها. ويعنيى القسم النظري باستعراض الأبعاد النظرية للموضوع التي تتوزع على فصلين.

نقوم في الفصل الأول بإجراء دراسة نظرية للتأثيرات المتبادلة بين الدخل الوطني (الناتج الوطني)، كتعبير عن مستوى النشاط الإقتصادي الوطني، والتجارة الخارجية، وذلك عن طريق تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين: نخصص المبحث الأول لدراسة العلاقة بين الدخل الوطني والتجارة الخارجية، نتناول فيه تحديد شكل العلاقة بين كل من الواردات والصادرت من جهة، و الدخل الوطني من جهة ثانية؛ ثم نقوم بتحديد المستوى التوازني للدخل الوطني في اقتصاد مفتوح؛ و في خطوة ثالثة نقوم بتحديد مضاعف التجارة الخارجية و ضبط حالاته، وهو يمثل أمرا حيويا في دراسة العلاقة بين الدخل الوطني و التجارة الخارجية؛ ونستعرض في الأخير، الأثار التبادلية للتجارة الخارجية، أي التأثيرات

المتبادلة بين أطراف التبادل الدولي. نوجه المبحث الثاني نحو دراسة العلاقة بين ميزان التجارة الخارجية والناتج الوطني، ونبرز من خلاله الدلالات المختلفة للعجز، والفائض في ميزان التجارة الخارجية من وجهة نظر الاستيعاب المحلي والناتج الوطني، و من وجهة نظر الإدخار الوطني و الاستثمار الوطني.

نجري في الفصل الثاني عرضا نظريا للأنماط، و المقاييس أوالمؤشرات، التي تمكننا من قياس مدى اعتماد النشاط الإقتصادي الوطني على التجارة الخارجية، ونقدم كذلك صياغة قياسية للظاهرة على شكل نماذج، أي أننا نسعى من خلال هذا الفصل إلى توفير التغطية النظرية الكافية، التي تسمح لنا في القسم التطبيقي بالتعبير الكمي عن الظاهرة.
و نقسم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث، يعنى المبحث الأول بدراسة أنماط التجارة الخارجية الزمنية و الهيكلية و الجغرافية، أما المبحث الثاني فينصرف إلى تحديد المؤشرات المعتمدة لقياس مدى اعتماد النشاط الإقتصادي الوطني على التجارة الخارجية، و يهتم الثالث بالصياغة القياسية للظاهرة. و تتضمن أنماط التجارة الخارجية كشف تطور مستواها عبر الزمن، وتحديد تركيبها و بيان الأطراف التي يتم معها التبادل. و يمكننا المبحث الثاني، من خلال عرض المؤشرات، من تحديد بعض المقاييس المستعملة لقياس مدى اعتماد النشاط الإقتصادي الوطني على التجارة الخارجية، أي تحديد الدور الذي تلعبه التجارة الخارجية في النشاط الإقتصادي الوطني، و بصيغة أخرى، يبرز هذا المبحث كيفية قياس مدى خضوع النشاط الإقتصادي الوطني للعوامل الخارجية، و بالتالي مدى اعتماد تحقيق الأهداف الإقتصادية الوطنية على التطورات الإقتصادية، والسياسية، و حتى التكنولوجية الدولية. في المبحث الثالث، وبعد تحديد العلاقة القائمة بين مجموع المتغيرات الكلية المعبرة عن ظاهرة اعتماد النشاط الإقتصادي الوطني على التجارة الخارجية، نقوم بصياغة هذه الظاهرة على شكل نماذج قياسية، وبالتالي، تتاح لنا فرصة لمعرفة هذه العلاقة بصورة كمية، و تحديد مقدارها و كذا ضبط أهميتها.

يتجه القسم التطبيقي، بعد توفير التغطية النظرية للموضوع من خلال القسم الأول، نحو إجراء دراسة تطبيقية عن الجزائر، وتنطلق دواعي إجراء هذه الدراسة من أهمية الدور الذي تلعبه التجارة الخارجية في النشاط الإقتصادي الوطني، سواء من ناحية صرف فائض الإنتاج، أو جلب ما يلزم لتلبية حاجات الطلب الداخلي؛ ذلك أن الهيكل الإنتاجي في الجزائر يتميز بالإختلال الواضح تجاه قطاع إنتاجي تصديري واحد؛ لذا، تعد التجارة الخارجية المحور الأساسي للنشاط الإقتصادي الوطني، فمن جهة، تسيطر على الصادرات سلعة واحدة استراتيجية آيلة للنضوب، و يعتمد الطلب

عليها إلى حد كبير على التطورات الإقتصادية، و السياسية، و التكنولوجية في الدول المتقدمة، التي تعتبر المستهلك الرئيسي لهذه المادة، و من جهة أخرى تلعب الواردات دورا حيويا في تلبية احتياجات السكان و الاستجابة لمتطلبات التنمية، نظرا لعجز القاعدة الإنتاجية الوطنية عن الاستجابة لإحتياجات هذا الطلب الداخلي.

تغطي دراستنا التطبيقية عن الجزائر الفترة الممتدة من 1967 إلى 1989، وذلك باعتبارها تمثل حقبة واحدة في مسار التنمية الذي شهدته الجزائر، وذلك بالنظر إلى وحدة الإطار المذهبي، و الخلفية النظرية في عمومها، مع ما رافقهما من العمل بالتخطيط؛ كما أن المرحلة السابقة عن هذه الحقبة، أي السنوات الممتدة من 1963 إلى 1966 تمثل مرحلة إنتقالية من إقتصاد إستعماري إلى إقتصاد قائم على خيارات إشتراكية، وتشكل المرحلة التي أعقبت هذه الحقبة مرحلة انتقالية كذلك، من إقتصاد قائم على التخطيط إلى اقتصاد يخضع لقوى السوق.

نقسم القسم التطبيقي إلى فصل تمهيدي، و فصلين رئيسيين، نتناول في الفصل التمهيدي الإطار المذهبي، و الخلفية النظرية لسياسة التنمية، وذلك قصد الإحاطة بكل عناصرها، و التمكن من إدراك كل أبعاد مشروع التنمية، ووضع كل الإجراءات و القرارات الإقتصادية التي شهدتها هذه الحقبة في سياق هذا الاطار و هذه الخلفية، الأمر الذي يسمح لنا بإعطاء التفسير الواقعي و المتناسق مع هذا الإطار و هذه الخلفية للقياسات التي سنجريها في أحد الفصلين التاليين.

نقوم في الفصل الأول باستعراض تجربة التنمية الإقتصادية أثناء الحقبة الممتدة من سنة 1967 إلى سنة 1989، نقسم هذه الدراسة إلى مبحثين يغطيان المرحلتين الأساسيتين من هذه الحقبة، نخصص المبحث الأول لدراسة المرحلة الأولى، التي تمتد من سنة 1967 إلى سنة 1979، نتناول فيه أولا أهم الوقائع الإقتصادية التي شهدتها المرحلة، ثم نبرز سياسة التنمية الإقتصادية المنتهجة إجمالا؛ وفي خطوة موالية نتناول سياسة التجارة الخارجية، وذلك باعتبار السياسة التجارية هي السياسة الإقتصادية المطبقة في مجال التجارة الخارجية؛ و نستعرض في الأخير، تطور مستوى النشاط الإقتصادي عن طريق تناول تطور بعض المجمعات الإقتصادية، مركزين على تطور الإنتاج الداخلي الخام، و مكونات النفقات الوطنية و غيرهما، أي أننا سنهتم بالعناصر التي سنستخدمها في الفصل التالي؛ نوجه المبحث الثاني نحو دراسة المرحلة الثانية من تجربة التنمية، و التي تغطي الفترة الممتدة من 1980 إلى سنة 1989، ونستعرض من خلاله المطالب نفسها التي رأيناها في المبحث السابق.

يمثل تحقيق الإستقرار الإقتصادي و تجنب الأزمات أحد الأهداف الأساسية التي تسعى إليها الدول، كما يشكل ضمان استقرار الأسعار والإنتاج و الدخل و ما إلى ذلك، أحد أولويات السياسة الإقتصادية الرشيدة، و لقد بين تاريخ التطور الإقتصادي، خاصة أثناء هذا القرن، أن الإضطراب الإقتصادي الداخلي، قد يعود لأسباب و ظروف تحدث خارج البلاد، خاصة مع التدويل الكبير الذي عرفته مختلف جوانب الحياة الإقتصادية.

تعكس التجارة الخارجية معظم صور الاعتماد على الخارج، لذا فإن قياس مختلف جوانب اعتماد النشاط الإقتصادي الوطني على التجارة الخارجية، يتيح لنا فرصة لمعرفة مدى قدرة الإقتصاد الوطني على تجنب الآثار الناجمة عن الأزمات و الاضطرابات الخارجية، أو التخفيف منها، وبغرض إجراء هذا القياس، وبتوظيف الأنماط و المقاييس، و كذا الصياغة القياسية، المحددة جميعها في الفصل الثاني من القسم النظري، نضيف إلى الفصل الأول من القسم التطبيقي فصلا ثانيا تحت عنوان اعتماد النشاط الإقتصادي الوطني على التجارة الخارجية، يتوزع هذا الفصل على ثلاثة مباحث، يتجه المبحث الأول نحو تحديد الأنماط الزمنية والهيكلية والجغرافية لعناصر التجارة الخارجية، بينما يعنى المبحث الثاني بحساب المؤشرات التي سبق استعراضها في القسم النظري، و يتناول المبحث الأخير تطبيق النماذج القياسية السالفة الذكر في القسم النظري، وذلك بتقدير المعلمات وإجراء الاختبارات، و ما إلى ذلك.

سنتعرض في نهاية الأمر، في دراستنا هذه، للنقاط السابقة وفق الخطة التالية :

مقدمة عامة

الفصل التمهيدي : مفاهيم أساسية

القسم الأول : دراسة نظرية

مقدمة

الفصل الأول : الدخل الوطني و التجارة الخارجية

الفصل الثاني : طرق قياس اعتماد النشاط الإقتصادي الوطني على التجارة الخارجية

الخاتمة

القسم الثاني : دراسة تطبيقية عن الجزائر

مقدمة

الفصل التمهيدي : الإطار المذهبي و الخلفية النظرية لسياسة التنمية الإقتصادية في الجزائر

الفصل الأول : المراحل الأساسية لسياسة التنمية الإقتصادية في الجزائر

الفصل الثاني : اعتماد النشاط الإقتصادي الوطني على التجارة الخارجية

الخاتمة

الخاتمة العامة

# الفصل التمهيدي : مفاهيم أساسية

- مفهوم النشـــاط الإقتصـــادي
- تقدير النشـــاط الإقتصـــادي
- مفهوم التجـــارة الخارجيـــة
- مفهوم الصـــادرات
- مفهوم الـــواردات

**1- مفهوم النشاط الإقتصادي**

قصد إشباع حاجاته، يضطر الإنسان إلى بذل جهده أو قواه، في سبيل الحصول من الطبيعة، سواء في حالتها الأصلية أو بعد تحويلها، على ما يشبع حاجاته، و يحفظ وجوده، و يتصف هذا المجهود الذي يبذله الانسان بالوعي، لذا فهو عمل، فالإنسان إذن، قصد إشباع حاجاته، مضطر لأن يقوم بعمل موضوعه الطبيعة، أي ينتج المواد اللازمة لتلبية حاجاته، وتتسم عملية الإنتاج هذه بطبيعتها الإجتماعية (1).

تتميز حاجات الانسان بالكثرة و التنوع، و التجدد المستمر، و تتسم المواد التي تشكل إستجابة لهذه الحاجات بالندرة، تشكل هذه المفارقة جوهر المشكل الإقتصادي الذي يواجهه الإنسان، و يعتبر سعي الإنسان لحل هذا المشكل جوهر النشاط الإقتصادي، و بالتالي، فالنشاط الإقتصادي هو تلك العمليات التي يقوم بها الانسان لاستخراج المواد من الطبيعة، و تحويلها حتى تصبح صالحة لتستجيب لرغباته.

يتضمن النشاط الإقتصادي ثلاث عمليات كبرى هي على التوالي : الإنتاج، التبادل و الاستهلاك.

عملية الإنتاج : وهي عملية تستهدف خلق المنفعة أو تحويلها، وتتبنى على تنسيق عوامل الإنتاج من أجل الحصول على مواد، أو خدمات تلبي رغبة معينة لدى الإنسان.

عملية التبادل : وهي عبارة عن تنازل عن منفعة مقابل أخرى.

عملية الإستهلاك : وهي عبارة عن تلبية لحاجة، أو إشباع لرغبة، و تؤدي إلى إستهلاك و إستنفاذ ثمرات الإنتاج (2).

تنشر معظم الدول، بصفة دورية، أرقاما تقديرية عن حجم نشاطها الإقتصادي، فكيف يتم تقديره ؟

---

(1) د.محمد دويدار، مبادئ الإقتصاد السياسي، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، الجزائر، 1981، ص 23-26.

(2) فتح الله و لعلو، الإقتصاد السياسي مدخل للدراسات الإقتصادية، دار الحداثة، لبنان، 1982 طبعة ثانية، ص 11 - 23.

## 2- تقدير النشاط الإقتصادي

يطلق على ناتج سعي الانسان، لتحويل المواد الطبيعية إلى حالة تصبح فيها صالحة لإشباع رغباته، أو تلبية حاجياته، إسم الإنتاج، ويسمى انتاج مجموع أفراد المجتمع بالناتج أو الدخل الوطني، و يقدر بثلاث طرق هي : طريقة الإنتاج، طريقة الدخل و طريقة الانفاق.

أ- طريقة الإنتاج : تنبني هذه الطريقة على حساب كافة السلع و الخدمات النهائية المنتجة أثناء مدة زمنية معينة، و بغرض تفادي تكرار حساب قيمة المواد المتضمنة في المنتجات النهائية، يحسب الناتج الوطني أو الدخل الوطني باستخدام إما أسلوب القيمة المضافة، أو أسلوب المنتجات النهائية.

ب- طريقة الدخل : تعتمد على حساب مجموع دخول عوامل الإنتاج لقاء مشاركتها في عملية الإنتاج، أي أن الدخل، وفق هذه الطريقة، يساوي مجموع الأجور و الفوائد و الريع والأرباح، و تجدر الإشارة إلى أن الدخل الوطني المقدر بهذه الطريقة، يعادل الناتج بتكلفة عناصر الإنتاج، وللحصول على الناتج الوطني بسعر السوق، يجب أن نضيف إلى التقدير السابق قيمة الضرائب غير المباشرة و قيمة الإهتلاكات. وإنطلاقا من أن مجموع دخول عوامل الإنتاج تتعادل بالضرورة مع الناتج الوطني، فإن الدخل الوطني والناتج الوطني ما هما إلى صورتان لشيء واحد.

جـ - طريقة الإنفاق : تتجه هذه الطريقة في تقدير النشاط الإقتصادي نحو حساب مجموع الإنفاق النهائي، الذي تقوم به مختلف القطاعات المكونة للإقتصاد الوطني، أثناء فترة زمنية معينة، و بصيغة أخرى الدخل الوطني أو الناتج الوطني هو مجموع الإنفاق النهائي لقطاع العائلات، و قطاع الحكومة، أو الإدارة، و قطاع الأعمال، و قطاع العالم الخارجي، أثناء مدة زمنية معينة.

باعتماد الرموز التالية :

Y = الدخل الوطني

C = الإنفاق النهائي لقطاع العائلات

G = الإنفاق النهائي لقطاع الحكومة أو الادارة

I = إنفاق قطاع الأعمال (الإنفاق الإستثماري)

X-M = صافي إنفاق قطاع العالم الخارجي، حيث X = الصادرات، و M = السواردات.

يمكن صياغة الدخل الوطني وفق طريقة الإنفاق على شكل معادلة كما يلي : (1)

$$Y = C + G + I + X - M \qquad (1)$$

يتكون الإنفاق النهائي لقطاع العائلات ($C$) من الإنفاق على السلع المعمرة وغير المعمرة، و الخدمات، أما الإنفاق الحكومي ($G$) فيتكون من الإنفاق على السلع، و الخدمات، و الإنفاق على الأصول الرأسمالية؛ و يشمل الإنفاق الاستثماري ($I$) على المشتريات من المعدات، و الآلات الجديدة، وصافي التغير في المخزون، كما يتشكل إنفاق قطاع العالم الخارجي من إنفاق "غير المقيمين" على السلع والخدمات الوطنية، أي الصادرات، و من إنفاق "المقيمين" (2) على السلع والخدمات الأجنبية، أي الواردات.

يتوزع الإنفاق العائلي، و الإنفاق الحكومي، و إنفاق قطاع الأعمال بين الإنفاق على السلع، و الخدمات المحلية، و الإنفاق على السلع والخدمات الأجنبية، كما يمكن أن تتضمن الصادرات سلعا أو خدمات مستوردة، وبالتالي، فإنه عند حساب الناتج الوطني أو الدخل الوطني، بطريقة الإنفاق، تخصم الواردات من تيار الإنفاق الكلي (3).

### 3- مفهوم التجارة الخارجية

تدرس العلاقات الإقتصادية الدولية كل النشاطات التي تقوم بين الدول، باعتبار كل دولة كيان مستقل يتمتع بسلطات سياسية و إقتصادية، الخ، مختلفة عن الدول الأخرى. و تتألف العلاقات الإقتصادية الدولية من شقين هما :

---

(1) د. عمر صخري، التحليل الإقتصاد الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1991، الطبعة الثانية، ص 17-20.

(2) "المقيم في دولة ما، هو الشخص الذي يعيش في تلك الدولة بشكل دائم، و يدخل ضمن تعريف المقيم أعضاء القوات المسلحة بالخارج، و طلبة البعثات، و المرضى، و المسافرون على إختلاف أنواعهم، و كذلك أعضاء السلك الدبلوماسي في الخارج". و "غير المقيم يطبق على الأفراد والجماعات، و المؤسسات الأجنبية المتواجدة لأقل من سنة، لأغراض السياحة و العلاج و التعليم، و المؤتمرات العلمية، أو القيام بنشاطات تجارية".
لمزيد من التفصيل راجع :
د. عبد القادر رضوان، مبادئ الحسابات الإقتصادية القومية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1990، المطبعة الأولى، ص 43.

(3) د. صقر أحمد صقر، النظرية الإقتصادية الكلية، وكالة المطبوعات، الكويت، 1977، ص 43-47.

أ- علاقات ناشئة عن تحركات الأشخاص على المستوى الدولي.
ب- علاقات ناشئة عن حركات على المستوى الدولي للسلع و الخدمات ورؤوس الأموال، و تعرف إصطلاحا بالمعاملات الإقتصادية الدولية، ومن الواضح أن المعاملات الإقتصادية الدولية تتألف من :
- الحركات الدولية للسلع و الخدمات
- الحركات الدولية لرؤوس الأموال
يعبر مصطلح التجارة الدولية عن حركات السلع و الخدمات بين الدول، وتتمثل التجارة الخارجية في حركة تصدير و إستيراد السلع و الخدمات (1).

## 4- مفهوم الصادرات

الصادرات هي تلك العمليات التي تتعلق بالسلع و الخدمات، التي يؤديها بصفة نهائية المقيمون لغير المقيمين في البلد، بغض النظر عن غير المقيمين إن كانوا متواجدين داخل الحدود الإقليمية للبلد أو خارجها (2)، وبصيغة أخرى تمثل الصادرات إنفاقا أجنبيا على السلع و الخدمات المنتجة داخل الوطن، الأمر الذي يؤدي إلى الزيادة في دخل البلاد، و لذا تصنف الصادرات ضمن عوامل الإضافة، أي التي تضيف قوة جديدة إلى تيار الإنفاق الكلي؛ حيث بزيادة الصادرات يحصل المصدرون على دخول إضافية، تدفعهم إلى زيادة إنفاقهم، هذه الزيادة في الإنفاق تحدث طبقا لأثر المضاعف زيادات متلاحقة في الدخل الوطني (3)، وبالتالي، فإن أثر الصادرات يماثل أثر الاستثمار على الدخل الوطني.

## 5- مفهوم الواردات

هي تلك العمليات المتعلقة بالسلع و الخدمات، التي يؤديها بصفة نهائية غير المقيمين للمقيمين في البلد، و ذلك بغض النظر عن غير المقيمين إن كانوا متواجدين داخل الحدود الإقليمية للبلد أو خارجها (4). وبصيغة أخرى، تمثل الواردات إنفاقا محليا على السلع و الخدمات المنتجة في الخارج، وتعتبر تسربا من تيار الإنفاق الكلي، ولذا تصنف ضمن عوامل التسرب، حيث يؤدي الاستيراد إلى سحب جزء من القوة الشرائية الوطنية و إنفاقه على السلع و الخدمات الأجنبية، الأمر الذي يضعف من تيار الإنفاق في الداخل، ويزيده قوة في الخارج (5).

---

(1) د. محمود يونس، مقدمة في نظرية التجارة الخارجية، الدار الجامعية، 1986، ص 11.
(2) Kada AKACEM, Comptabilité nationale, O.P.U, Alger, 1990, P. 138.
(3) د. محمود يونس، مرجع سابق، ص 216.
(4) Kada AKACEM, Ibid., p. 135.
(5) محمود يونس، مرجع سابق، ص 216 – 217.

# القسم الأول : دراسة نظرية

- مقدمـــة
- الفصـل الأول : الدخـل الوطنــي و التجــارة الخارجيــة
- الفصـل الثـاني : طـرق قيـاس اعتمـاد النشـــاط الإقتصـــادي الوطنــي علــى التجــارة الخارجيـــة
- الخاتمـــة

## مقدمة

تمارس الأمم النشاط الإقتصادي بغرض الاستجابة لرغبات أفرادها و سد حاجاتهم، و حصيلة هذا النشاط هو إنتاج مجموع الأمة من السلع والخدمات، فإذا كان الفرد لا يستطيع أن ينتج كل ما يحتاجه، و يستغني عن التبادل، فكذلك الأمر على مستوى الأمم، خاصة في هذا العصر، حيث بات من المؤكد أنه لا يمكن لغالبية البلدان أن تنعزل عن العالم بصفة مطلقة، ولذا ترتبط جميع البلدان فيما بينها بعلاقات متعددة الجوانب، منها الإقتصادية و السياسية و الثقافية.

تعتبر المعاملات الإقتصادية الدولية من أهم جوانب العلاقات الاقتصادية الدولية، نظرا لأنها تتعلق أساسا بحركة إستيراد و تصدير السلع، و الخدمات، و حركة رؤوس الأموال، التي تتيح جملة من المكاسب الحيوية للإقتصاد الوطني، ويؤدي انقطاع التبادل الخارجي في غالب الأحيان إلى إلحاق أضرار بالإقتصاد الوطني، مثل تراجع الدخل الوطني وتدهور مستوى المعيشة، الخ.

و نظرا لأهمية التجارة الخارجية، فقد تناولتها مختلف المدارس والمذاهب الفكرية الإقتصادية بالتحليل، فالمذهب التجاري نادى بتدخل الدولة لتشجيع الصادرات، و تخفيض الواردات، قصد الحصول و الاحتفاظ بأكبر قدر من المعدن النفيس؛ أما المدرسة التقليدية، فقد أدرك مفكروها أن الظواهر الإقتصادية تخضع لقوانين موضوعية، و اعتقدوا أن هذه القوانين إذا تركت تعمل في جو حر، أي بدون تدخل من الدولة أو غيرها، ستحقق الرفاهية لكل أفراد المجتمع، لذا إتجهت دراسة التقليديين للتجارة الخارجية نحو :

أ- تفسير أسباب قيام التبادل الدولي.

ب- إبراز أن التجارة الدولية، في ظل سيادة حرية التبادل، تعود بالفائدة على جميع أطراف التبادل الدولي.

و في ما يتعلق بالمدرسة الحدية، فقد أرجعت قيام التبادل الدولي إلى التباين النسبي، لوفرة أو ندرة عوامل الانتاج بين الأمم.

لقد بدت أفكار المدرسة التقليدية عاجزة تماما عن تفسير ظاهرة الكساد الكبير، أو ما يعرف بالأزمة الاقتصادية الكبرى عام 1929؛ مما أدى إلى بزوغ أفكار جديدة مناهضة تماما لأفكار المدرسة الكلاسيكية، على يد العالم "جون مينارد كينز"؛ لقد شخص هذا الأخير الأزمة الاقتصادية الكبرى في جانب الطلب، معتبرا أن المشكلة هي مشكلة الطلب الفعال، و العوامل المتحكمة في تغير عناصره؛ و قصد الرفع من هذا الطلب، نادى بتدخل

الدولة في الشؤون الإقتصادية، بزيادة الاستثمار و تشجيع الصادرات، قصد إنعاش النمو الإقتصادي، ذلك أن زيادة الطلب على الصادرات، تؤدي إلى رفع الدخول في قطاعات التصدير، مما يؤدي بدوره إلى زيادة الإنفاق على المنتجات المحلية، و في ظل أثر المضاعف تقود تلك الزيادة في الإنفاق إلى نمو الدخل الوطني، مما يعني الإسهام في تجاوز حالة الركود الاقتصادي، والمشاركة في تحقيق النمو الاقتصادي.

عقب الحرب العالمية الثانية، شهد العالم ظاهرتين متميزتين هما : أولا انحصار المد الإستعماري، و استقلال معظم البلدان المستعمرة، وثانيا تدويل الحياة الاقتصادية الناجم عن التطورات الكبيرة في مجال المواصلات و الإتصالات، و النمو الواسع الذي حققته العلاقات الإقتصادية الدولية. أدت الظاهرة الأولى إلى بروز مجموعتين من الدول : مجموعة الدول المتقدمة و مجموعة الدول المتخلفة، وقادت الظاهرة الثانية إلى تصاعد المصالح المشتركة بين الدول، و زيادة تأثير التغيرات الخارجية في سير النشاط الإقتصادي داخل كل بلد، خاصة في البلدان المتخلفة، التي تتميز الأنشطة الإقتصادية فيها بالتركز حول تصدير محصول زراعي معين، أو مادة خام معينة، التي يتوقف الطلب عليها على حالة النشاط الإقتصادي في البلدان المتقدمة، حيث يزداد في ظروف انتعاش النمو الإقتصادي، و يتراجع في ظروف الانكماش؛ ومن جراء ذلك، أصبح مستوى النشاط الاقتصادي في البلدان المتخلفة يتعلق إلى حد ما، بعوامل خارجية بعيدة عن تأثير صانع السياسة الإقتصادية داخل البلاد.

تجد معظم العوامل الخارجية المؤثرة على مستوى النشاط الاقتصادي الوطني ترجمتها في التجارة الخارجية، لذا، فإن دراسة آثار هذه العوامل على النشاط الإقتصادي الوطني تتبنى على دراسة التجارة الخارجية في علاقتها بالدخل الوطني، وأنماطها، و تحليل الصادرات و الواردات، الخ.

سنعمد من خلال هذا القسم، إلى دراسة أولا العلاقة بين الدخل الوطني، كتعبير عن مستوى النشاط الاقتصادي الوطني، و التجارة الخارجية، ثانيا طرق قياس اعتماد النشاط الاقتصادي الوطني على التجارة الخارجية.

# الفصل الأول : الدخل الوطني و التجارة الخارجية

- مقدمـة
- العلاقـة بيـن الدخـل الوطنـي و التجـارة الخارجيـة
- علاقـة النـاتج الوطنـي بميزان التجـارة الخارجيـة
- الخاتمـة

## الفصل الأول : الدخل الوطنـــي و التجــارة الخارجيــة

### مقدمــة

تتبـادل التجـارة الخارجيـة و الدخــل الوطنـــي التــأثير، فزيــادة الصـــادرات تدفـع الدخـل الوطنـي نحـو الارتفـاع، و تراجعهـا تـؤدي بـــه إلــى الانخفــاض، أي أن أثـر الصـــادرات علــى الدخـل الوطنـي يمــاثل أثــر الاســتثمار؛ بينمـــا ترتفــع الــواردات بزيــادة الدخــل الوطنـــي، و تــتراجع بانخفاضــــه، أي أن أثرهـــا علــى الدخـل الوطنـي يمـــاثل أثــر الإدخــار. و لهـذا، تصنـف الصـــادرات و الاســتثمار ضمـن العوامـل الإيجابيـة، لأنهـا تزيـد فـي تيـار الإنفـاق العـام، و تحـدث بزيادتهــا زيـادات متتاليـة فـي الدخـل الوطنـي، بينمــا تصنــف الــواردات و الإدخــار ضمــن العوامـل السـلبية، لأنهـا تمثـل تسـربا مـن تيـار الإنفـاق العــام؛ و يقتضـــي التـــوازن التعـادل بيـن مجمـوع العوامـل السـلبية و مجمـوع العوامـل الايجابيــة.

و باعتبـار أن صـــادرات دولــة مــا هــي واردات دولــة أخـرى، فــإن أثــر تغير صـــادرات هـذه الدولـة لا يتوقـف عنـد دخلهـا الوطنـي فقـط، بــل يتعـداه إلــى الدخـل الوطنـي للدولــة أو الــدول المتعاملــة معهــا. كمــا أن تغـير الــواردات، أي تغير الإنفـاق المحلـي علــى السـلع الأجنبيــة، يمتـد تــأثيره إلــى دخـول أطـراف التبـادل، الأمـر الـذي يعنـي أن هنـاك تـأثيرات متبادلـة بيـن أطـراف التبــادل علــى المستوى الدولــي.

عـــادة مـــا تحقـق الــدول، فـــي تعاملهـــا مـــع بعضهـــا البعـض، عجـــزا أو فائضـــا فـي موازينهـا التجاريـة، ويـدل الفـائض فـي المـيزان التجـاري عــن عجــز الاسـتيعاب المحلـي عـن إمتصـاص مجمـوع الانتـاج الوطنـــي؛ بينمـــا يعـبر العجــز فــي المـيزان التجــاري عــن عجــز القــاعدة الانتاجيــة الوطنيــة عــن الاســـتجابة لحاجــات الاســتيعاب المحلــي، و مــن جهــة أخــرى يــدل الفــائض فــي المــيزان التجـاري كذلـك عـن تفـوق الإدخـار الوطنـي علـى الاسـتثمار الوطنـي، بينمـا يعــبر العجـز فـي المـيزان التجـاري عـن عجـز الإدخـــار الوطنـــي عــن تلبيــة متطلبـــات الاسـتثمار الوطنـــي.

### الفرضيـــــات

قصــد تنـــاول النقـــاط الســـابقة و غيرهـــا بـــالتفصيل، أي دراســـة التـــأثيرات المتبادلــة بيــن الدخــل الوطنــي و التجــارة الخارجيــة، و دلالات حالـــة المـــيزان التجـــاري بالنسـبة لعنـــاصر الدخــل الوطنـــي، نشــرع فـــي تنـــاول مبـــاحث هـــذا الفصـــل.

قصد متابعة آثار التغير في الصادرات، أو في الواردات على الدخل الوطني، نفترض جملة من الفرضيات التي تسمح لنا بعزل آثار التغير في عناصر التجارة الخارجية عن آثار تغير باقي العوامل الأخرى، و هذه الفرضيات هي :

1- نفترض ثبات الأسعار و الأجور أي أن أي زيادة في الدخل الوطني هي زيادة في الدخل الحقيقي و مستوى الاستخدام، ويتضمن هذا الافتراض عدم الاستخدام الكامل، أي بقاء بعض الموارد معطلة التي يمكن استخدامها، لزيادة الانتاج قصد الاستجابة للزيادة في الإنفاق (1).

2- عدم تأثير مستوى الدخل الوطني على مستوى الاستثمار المحلي، أي أن الاستثمار المحلي متغير مستقل عن الدخل الوطني، وبصيغة أخرى نفترض أن الاستثمار متغير خارجي (2).

3- الإهتمام بحركة تصدير و إستيراد السلع و الخدمات، أي أن إهتمامنا سينصرف إلى ميزان العمليات الجارية دون العناصر الأخرى المكونة لميزان المدفوعات.

## 1-1 العلاقة بين الدخل الوطني و التجارة لخارجية

### 1-1-1 دالة الصادرات

تمثل الصادرات الإنفاق الأجنبي على المنتجات المحلية، لذا تضاف إلى تيار الإنفاق المحلي. و تعتبر صادرات دولة ما واردات بالنسبة لدولة أو دول أخرى، ولذا فإنها تتأثر بتغير الدخل الوطني في تلك الدول. وتتوقف كذلك على نسبة أسعار المنتجات المحلية إلى نظيرتها الأجنبية، و معدلات الفائدة و غيرهما، و نظرا لأن هذه العوامل تتحدد بمتغيرات خارجية، فالصادرات تمثل متغيرا خارجيا في نموذج الدخل الوطني، و منه يمكن صياغة دالة الصادرات كما يلي:

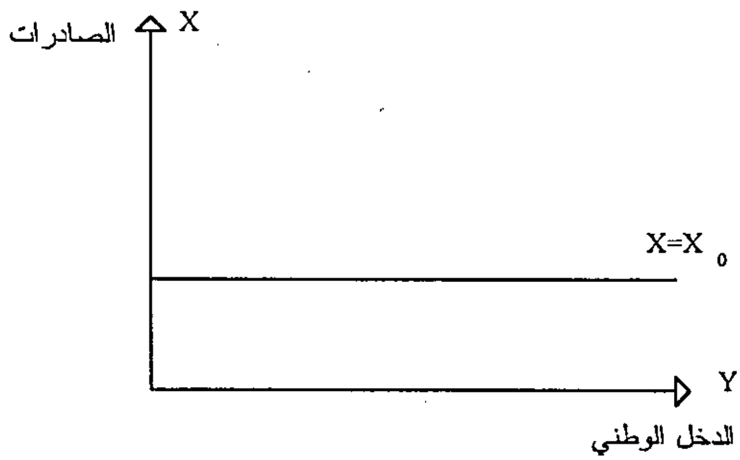
$$X = X_o \qquad (2)$$

حيث ($X_o$) تمثل مقدارا ثابتا من الصادرات، و يبين الشكل 1 منحنى دالة الصادرات، الذي يشكل خطا مستقيما، موازيا لمحور الدخل، دلالة عن عدم تأثر الصادرات بتغيرات الدخل الوطني (3).

---

(1) د. أحمد مندور، مقدمة في الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية، 1990، ص 203.
(2) صقر أحمد صقر، مرجع سابق، ص 270.
(3) د.عمر صخري، مرجع سابق، ص 130.

الشكل -1- منحنى دالة الصادرات




**1-1-2 دالة الواردات**

يتوقف حجم الواردات على مستوى الدخل الوطني، فبإمكان الأفراد و المؤسسات الحصول على مزيد من المنتجات الأجنبية بزيادة الدخل الوطني، و منه يمكن أن نكتب :

$$M = f(Y)$$

أي أن الواردات تابع للدخل، ولأغراض تحليلية، نفترض أن العلاقة بينهما خطية أي من الشكل :

$$M = Mo + mY \qquad (3)$$

مع :

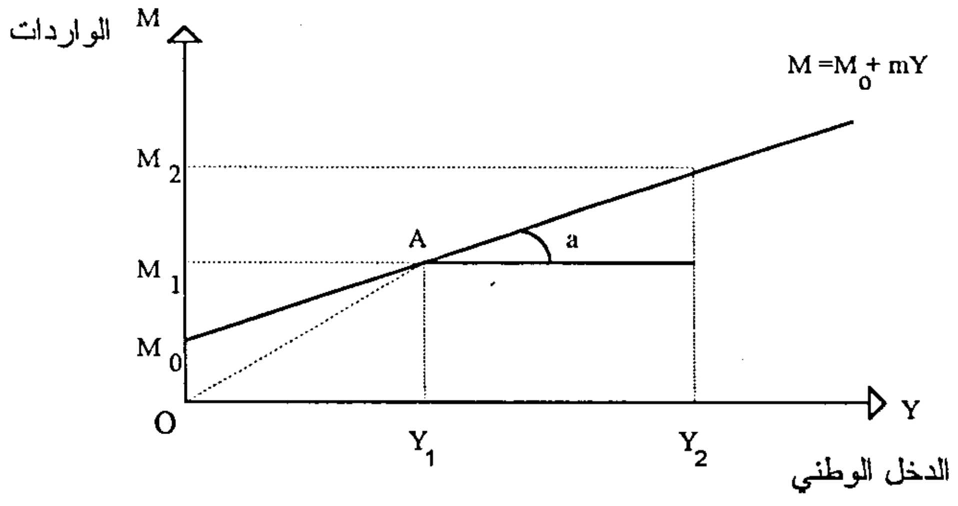
الواردات = $M$

الحد الأدنى من الواردات المستقل عن الدخل = $Mo$

الميل الحدي للاستيراد = $m$

و يكون المنحني البياني لدالة الواردات على الشكل التالي :

الشكل – 2 – منحني دالة الواردات




كما هو واضح من الشكل 2، أن منحني دالة الواردات هو خط مستقيم لا يمر بنقطة الأصل، و يقطع المحور العمودي عند النقطة ($M_0$) و($M_0 > 0$)، لأنه عند إنعدام الدخل ($Y=0$) يتم اللجوء إلى مصادر أخرى لتمويل الواردات منها : الإحتياطي من النقد الأجنبي، الهبات، والمعونات الخارجية وما إلى ذلك؛ و يعبر ميل منحى دالة الواردات عن الميل الحدي للاستيراد ويساوي :

$$tg\alpha = \frac{M_2 - M_1}{Y_2 - Y_1} = \frac{\Delta M}{\Delta Y} = M.P.I$$

و يمكن حساب الميل المتوسط للاستيراد عند مستوى الدخل ($Y_1$)، مثلا، في الشكل 2، بالطريقة التالية :

$$A.P.I = \frac{M_1}{Y_1}$$

يتبين بملاحظة الشكل 2، أن الميل المتوسط للاستيراد هو في الحقيقة ميل الخط المستقيم الواصل بين النقطة الأصل (O) و النقطة (A) على منحنى دالة الواردات، ومنه يتضح أن الميل المتوسط للاستيراد أكبر من الميل الحدي للاستيراد بصفة دائمة [1]، و نبرهن ذلك جبريا كما يلي :

(1) د. عمر صخري، مرجع سابق ، ص 131.

لدينا :

$$M = Mo + mY$$

بقسمة طرفي الدالة على ($Y$) أي :

$$\frac{M}{Y} = \frac{Mo}{Y} + \frac{m}{Y}.Y$$

$$A.P.I = \frac{M_0}{Y} + M.P.I$$

بما أن $(\frac{M_0}{Y} > 0)$ فإن الميل المتوسط للاستيراد أكبر دائما من الميل الحدي للإستيراد.

### 3-1-1 تحديد المستوى التوازني للدخل

يقتضي الأمر قبل أن نحدد الدخل التوازني، أن نحدد أولا مفهوم وشروط التوازن.

إن حالة التوازن هي الحالة التي تتعادل فيها القوى الدافعة إلى التغيير، أي هي الحالة التي تنعدم فيها محصلة القوى الدافعة إلى تغيير مستوى الناتج الوطني، و مستوى التوظف، و المستوى العام للأسعار [1]، و تتحقق لما يتعادل العرض الكلي مع الطلب الكلي، وبصيغة أخرى، لما تتساوى الموارد مع الإنفاق، و يحدد بطريقتين هما : طريقة الطلب الكلي والعرض الكلي، و بطريقة الموارد و الإنفاق؛ ونظرا لتشابه الطريقتين، فإننا سنتناول بالشرح طريقة الطلب الكلي و العرض الكلي، و قبل تحديد الدخل التوازني، نتعرض بالتعريف لكل من الطلب الكلي و العرض الكلي.

الطلب الكلي : هو مجموع الإنفاق الكلي على السلع و الخدمات النهائية، ويتكون من الإنفاق الاستهلاكي الخاص ($C$)، و الإنفاق الاستهلاكي العام ($G$)، و الإنفاق الاستثماري ($I$)، و صافي الصادرات من السلع و الخدمات ($X$-$M$). يتضح من التقدير السابق للناتج الوطني وفق طريقة الإنفاق تطابق هذا الأخير مع الطلب الكلي * ومنه فإن :

$Y =$ الطلب الكلي $= C + G + I + X\text{-}M$ (4)

---

(1) Douglas GREEN WALD, Encyclopedie économique, Economica, tome1, 1984, PP. 385-386

(*) الفارق بين الناتج الوطني و الطلب الكلي هو أن أوجه الإنفاق على الناتج الوطني تشير إلى كمية النقود التي يقوم الأفراد فعلا بإنفاقها، أي تشير إلى الإنفاق الفعلي أو المحقق (Expost)، بينما يشير الطالب الكلي إلى كمية النقود الإجمالية التي يرغب الأفراد في إنفاقها على السلع والخدمات، أو يشير إلى مستوى الإنفاق المخطط، أو المقصود، أو المتوقع (Exante).
لمزيد من التفصيل راجع :
د. صقر أحمد صقر، مرجع سابق، ص 104-105.

يتكـون الطلـب الكلـي مـن الطلـب الداخلـي (الاسـتهلاك الخـاص + الاسـتهلاك العـام + الاسـتثمار)، و الطلـب الخـارجي (الصـادرات)، أو صـافي الطلـب الخـارجي (الرصيد الخـارجي).

يشـكل مجمـوع الإنفـاق الاسـتهلاكي الخـاص، و الإنفـاق الاسـتهلاكي العـام، والإنفـاق الاسـتثماري، النفقـات الوطنيـة أو الاسـتيعاب المحلـي، وإذا رمزنـا لهـا بـالحرف ($E$)، فـإن المعادلـة (4) تصبـح علـى الشـكل التـالي :

$Y =$ الطلب الكلي $= E + X - M$

النـاتج الوطنـي = الطلـب الكلـي = النفقـات الوطنيـة (الاسـتيعاب المحلـي) + الصـادرات – الـواردات.

بمـا أن الدخـل الوطنـي متغـيرة مفسـرة للاسـتهلاك أي ($C=C(Y)$)، فبإمكاننـا أن نكتـب :

$$E(Y) = C(Y) + G + I$$

و باعتبـار الدخـل الوطنـي متغيرة مفسـرة كذلـك للطلـب علـى الـواردات، أي ($M=M(Y)$)، فبإمكاننـا كتابـة دالـة الطلـب الكلـي كمـا يلـي :

$$DG\,(Y) = E(Y) + X - M(Y)$$

حيـث ($DG$) ترمـز للطلـب الكلـي [1].

العـرض الكلـي : بـافتراض توافـر الرغبـة لـدى المؤسسـات لعـرض أي كميـة مـن الإنتـاج، لتلبيـة الطلـب الكلـي، يمكـن تعريـف منحنـى العـرض الكلـي، بأنـه يشـير إلـى مختلـف الكميـات مـن النـاتج النهـائي التـي ترغـب المؤسسـات فـي إنتاجهـا لتلبيـة المسـتويات الممكنـة مـن الطلـب الكلـي. ويمكـن الربـط بيـن العـرض الكلـي و النـاتج الوطنـي بـالرغم من عدم التطـابق التـام بينهمـا، فالنـاتج الوطنـي مقيـاس نقـدي لتيـار النـاتج النهـائي مـن السـلع والخدمـات، فـي حيـن يتضمـن العـرض الكلـي الإرادة و القـدرة علـى الاختيـار بيـن مسـتويات الإنتـاج المختلفـة التـي يمكـن للمؤسسـات أن تقـدم عليهـا [2]، و بالتـالي بإمكاننـا كتابـة المعادلـة التاليـة :

$Y =$ الناتج الوطني = العرض الكلي (6)

---

(1) Peter H Linder, Charles P.Kindleberger, économie internationale, trad. philipe de lavergne. Economica, 7ème édition, 1983, PP. 382-373.

(2) صقر أحمد صقر، مرجع سابق، ص 96 – 97.

قصد تمثيل بيانيا دالة الطلب الكلي و تحديد المستوى التوازني للدخل بيانيا، نقوم برسم معلم متعامد و متجانس، ونضع على المحور الأفقي الدخل الوطني (الناتج الوطني)، و الطلب الكلي على المحور العمودي. وبرسم المنصف الأول للمعلم نتحصل على خط مستقيم تتميز نقاطه بأنها متساوية البعد عن المحورين، بعد ذلك نقوم برسم منحنى دالة الطلب، و نلاحظ أنه لا يمر بنقطة الأصل، ويمكن حساب ميله بالطريقة التالية :

لدينا : $DG(Y) = E(Y) + X - M(Y)$

$$\frac{\delta DG(Y)}{\delta Y} = \frac{\delta E(Y)}{\delta Y} + \frac{\delta X}{\delta Y} - \frac{\delta M(Y)}{\delta Y}$$

$$\frac{\delta DG(Y)}{\delta Y} = c - m$$

بما أن $c + s = 1$

فإن $$\frac{\delta DG(Y)}{\delta Y} = 1 - s - m$$

يبين الشكل 3، منحنى العرض الكلي ممثلا بالمنصف الأول للمعلم، ومنحنى دالة الطلب الكلي (DG)، يتقاطع المنحنيان عند النقطة (A)، التي تحدد على المحور الأفقي المستوى التوازني للدخل عند *Y.

لإدراك معنى مستوى التوازن من الناحية الإقتصادية ، نفترض في الحالة الأولى ان الدخل الوطني أكبر من الدخل التوازني (*Y) مما يعني أن العرض الكلي أكبر من الطلب الكلي، كما يبدو في الشكل 3، حيث يقع منحنى الطلب الكلي أسفل منحنى العرض الكلي. في هذه الحالة المتصفة بنقص في الطلب الكلي، لن تتمكن المؤسسات من بيع كل إنتاجها، و تضطر لزيادة المخزون و خفض الإنتاج، مما يؤدي إلى تراجع العرض الكلي. ونفترض في الحالة الثانية، أن الدخل الوطني أقل من الدخل التوازني (*Y)، مما يعني أن العرض الكلي أقل من الطلب الكلي، كما يبدو واضحا في الشكل 3، حيث يقع منحنى العرض الكلي أسفل منحنى الطلب الكلي، وهذا معناه أن الإنتاج لا يستجيب لكافة الطلبات، الأمر الذي يدفع المؤسسات إلى زيادة الإنتاج، باستخدام عوامل إنتاج جديدة في حالة عدم التشغيل الكامل، أو بتحسين أداء وسائل الإنتاج (تحسين فنون الإنتاج) في حالة التشغيل الكامل.

و قصد إبراز دور التجارة الخارجية في عملية التوازن، نعيد صياغة شرط التوازن كما يلي :

لدينا : $Y = DE(Y) = E + X\text{-}M$

بطرح الإنفاق الاستهلاكي العام و الخاص من طرفي المعادلة أي :

$$Y - (C + G) = E - (C + G) + X - M$$
$$S = I + If$$

يتمثل الشرط الضروري لتحقيق التوازن في التعادل بين الإدخار و مجموع الاستثمار الداخلي، و صافي الاستثمار الخارجي (1).

ولإبراز موقع الصادرات و الواردات في حالة التوازن، نعيد صياغة الشرط الضروري للتوازن كما يلي :

لدينا :

$$S = I + If$$
$$S = I + X - M$$
$$S + M = I + X \qquad (8)$$

يتضح من هذه الصيغة، أن شرط التوازن يتمثل في التعادل بين مجموع عوامل التسرب و مجموع عوامل الإضافة، و يوضح الشكل 4 وضع التوازن مع إبراز دور كل من الصادرات و الواردات بيانيا.

يبدو من الشكل 4، أنه عند النقطة (A) نقطة التقاطع بين $(S+M)$ و$(I+X)$، يتحدد المستوى التوازني للدخل عند $(Y_1^*)$، و نلاحظ عند هذا المستوى من الدخل أن الاستثمار أقل من الادخار، فكيف يتحقق التوازن ؟

تبلغ قيمة الاستثمار – حسب الشكل 4 – $dY_1^*$

و تبلغ كذلك قيمة الإدخار – حسب الشكل 4 – $bY_1^*$

و بالتالي، فإن الفجوة بين الإدخار والاستثمار تصل قيمتها إلى $(S\text{-}I = bd)$.

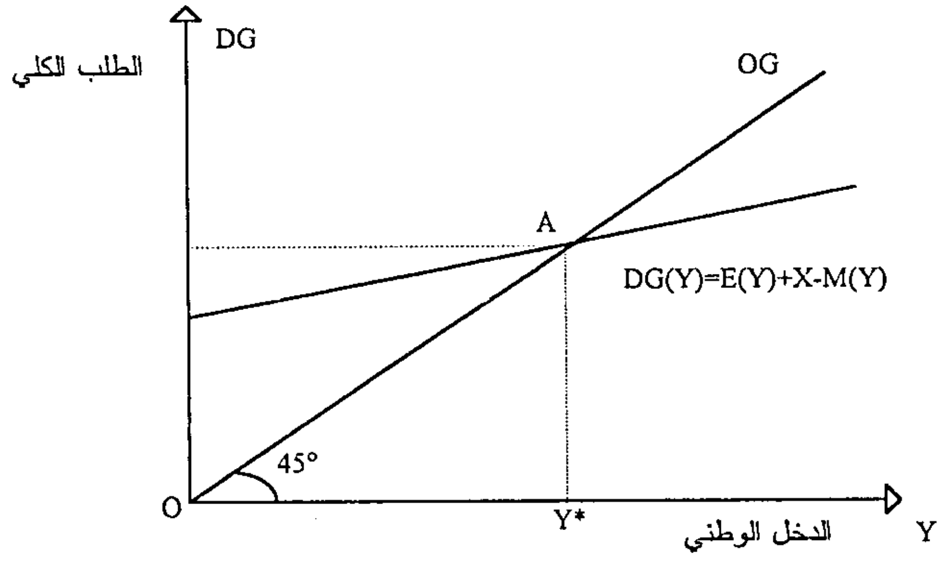
أما قيمة الصادرات فتساوي $(ad)$، و قيمة الواردات $(ab)$، و بالتالي، صافي الاستثمار الخارجي $(X\text{-}M)$ يساوي $(bd)$ و هو مقدار موجب لأن الصادرات أكبر من الواردات.

---

(1) Peter H. Linder, Charles P. Kindleberger, OP-Cit, P. 373.

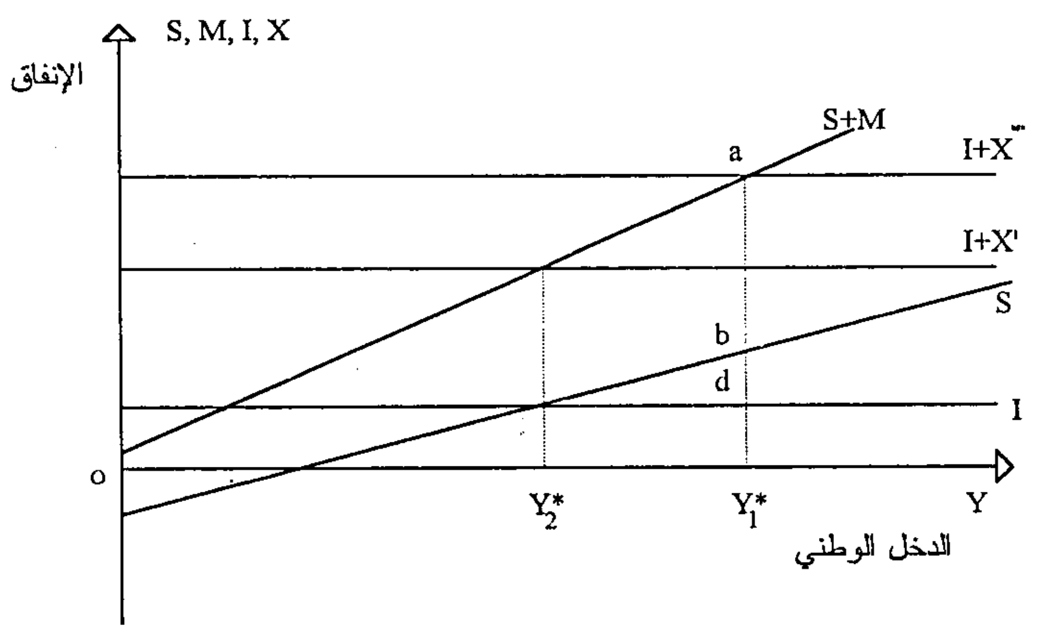
الشكل -3-

**تحديد المستوى التوازني للدخل بيانيا في إقتصاد مفتوح**




الشكل -4-

**تحديد المستوى التوازني للدخل بيانيا مع إبراز دور الصادرات و الواردات**



سبق و أن بينا أن التوازن يتحقق لما يتعادل الإدخار مع مجموع الاستثمار الداخلي و صافي الاستثمار الخارجي أي :

$$S = I + If$$
$$bY_1^{*} = dY_1^{*} + bd$$

نفترض أن الصادرات تراجعت من ($X$) إلى ($X'$)، فيصبح الدخل التوازني عند المستوى $Y_2^{*}$ كما يبدو في الشكل 4، و في هذه الحالة يتعادل الإدخار مع الاستثمار علاوة على التعادل بين مجموع عوامل التسرب، و مجموع عوامل الإضافة، وتترجم هذه الوضعية من ناحية أخرى حالة توازن الميزان التجاري [1].

### 4-1-1 مضاعف التجارة الخارجية

قبل استعراض آلية عمل المضاعف في إقتصاد مفتوح، و أثر التغير في الإنفاق المستقل على الميزان التجاري، نشرع أولا في تفسير مفهوم المضاعف في إقتصاد مغلق.

**أ- مفهوم مضاعف الاستثمار [2].**

تفترض أن الاستثمارات زادت في اقتصاد مغلق بمقدار($\Delta I$) خلال مرحلة أولى، ونظرا لافتراض ثبات الأسعار، فإن زيادة الإنفاق بمقدار ($\Delta I$)، لا بد و أن يصاحبها زيادة في الإنتاج، و بالتالي في الدخل بنفس المقدار ($\Delta I$)، هذه الزيادة في الدخل تتوزع خلال المرحلة الثانية بين الإنفاق الإستهلاكي و الإدخار، فإذا كان (c) هو الميل الحدي للاستهلاك، فإن الإنفاق الاستهلاكي سيزداد بمقدار ($\Delta I.c$)، هذه الزيادة الأخيرة في الطلب لا بد و أن يقابلها زيادة في الإنتاج، وبالتالي في الدخل بنفس المقدار، هذه الزيادة في الدخل أي ($\Delta I.c$) سوف تحدث زيادة في الإنفاق الإستهلاكي بمقدار ($c.(\Delta I.c)$) أثناء المرحلة الثانية، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الدخل بـ ($\Delta I.c^2$)، وهكذا تتكرر آثار الإرتفاع الأول للاستثمار على الدخل، وتكون كما يلي :

$$\Delta y_{\infty} = \Delta I + \Delta I.c + \Delta I.c^2 + \ldots + \Delta I.c^n$$
$$\Delta y_{\infty} = \Delta I\left(1 + c + c^2 + \ldots + c^n\right)$$
$$(1 - c)\left(1 + c + c^2 + \ldots + c^n\right) = 1 + c^2 + \ldots + c^n - c - c^2 - \ldots - c^n - c^{n-1}$$
$$(1 - c)\left(1 + c + c^2 + \ldots + c^n\right) = 1 - c^{n+1}$$

---

(1) د.أحمد الصفتي، إقتصاديات التجارة الدولية، الناشر مكتبة نهضة الشرق، مطبعة جامعة القاهرة والكتاب الجامعي، 1977، ص 166-168.

(2) GERARD MARCY, Economie internationale, presse universitaires de France, 2eme Edition, .1972, P.306

ومنه :

$$1+c+c^2+.........+c^n=\frac{1-c^{n+1}}{1-c}$$

إذن

$$c+s = 1 \Rightarrow c<1$$

$$\lim_{n\to+\infty} c^{n+1}\to 0$$

و بالتالي :

$$\lim_{n\to\infty}(1+c+c^2+........+c^n)=\lim_{n\to\infty}\frac{1-c^{n+1}}{1-c}\to\frac{1}{1-c}$$

إذن

$$\Delta y_\infty=\Delta I\left(\frac{1}{1-c}\right)=\frac{1}{s}.\Delta I \quad ........ \quad (9)$$

تمثل العلاقة (9) مضاعف الاستثمار، و هو معامل يبين مقدار ارتفاع الدخل الوطني الناجم عن زيادة الاستثمار بمقدار($\Delta I$) مرة واحدة أثناء المرحلة الأولى، وبصيغة أخرى، يمثل مضاعف الاستثمار علاقة حسابية بين التغير في الإستثمار والتغير في الدخل الوطني.

تعتبر فرضية الإقتصاد المغلق حالة بعيدة عن الواقع، فمعظم البلدان تقيم علاقات اقتصادية مع بضعها البعض، فما هو أثر التغير في الصادرات على الدخل الوطني ؟ و قبل تناول آلية عمل المضاعف في إقتصاد مفتوح، وجب تحديد المضاعف أولا.

أ- مضاعف التجارة الخارجية

معادلة الدخل الوطني في إقتصاد مفتوح هي :

$$Y = C + G + I + X - M$$

نفترض أن الدخل الوطني زاد بمقدار ($\Delta Y$)

$$Y+\Delta Y=C+\Delta C+G+\Delta G+I+\Delta I+X+\Delta X-(M+\Delta M)$$

الحالة الأولى : نفترض ثبات الاستثمار و الإنفاق الحكومي أي ($\Delta G=0$ و $\Delta I=0$)

ومنه فإن :

$$Y=\Delta C+\Delta X-\Delta M$$
$$Y=c\Delta Y+\Delta X-m\Delta Y$$
$$Y(1-c+m)=\Delta X$$

بما أن: $s = 1 - c$

فإن : $\Delta y = \frac{1}{s+m}\Delta x$ ........ (10)

و منه يتضح أن تغير في الصادرات بمقدار $(\Delta X)$ يحدث تغيرا في الدخل مقداره $(\frac{1}{s+m}\Delta X)$، تمثل العلاقة رقم (10) العلاقة الأكثر بساطة لمضاعف التجارة الخارجية [1]، الذي هو عبارة عن حاصل ضرب مقلوب مجموع الميل الحدي للإدخار، و الميل الحدي للاستيراد في مقدار التغير في الصادرات.

الحالة الثانية : نفترض ثبات الإنفاق العام فقط أي $(\Delta G = 0)$ و منه فإن :

$$\Delta Y = \Delta C + \Delta I + \Delta X - \Delta M$$
$$\Delta Y = c\Delta Y + \Delta I + \Delta X - m\Delta Y$$
$$\Delta Y(1-c+m) = \Delta X + \Delta I$$
$$\Delta Y = \frac{1}{s+m}(\Delta I + \Delta x) \quad ........ \quad (11)$$

نفترض $(\Delta X = 0)$، فتصبح قيمة التغير في الدخل كما يلي :

$$\Delta Y = \frac{1}{s+m}\Delta I$$

و إذا افترضنا غياب التبادل الخارجي (إقتصاد مغلق)، فتكون قيمة التغير في الدخل كما يلي :

$$\Delta Y = \frac{1}{s}\Delta I$$

يتبين من المقارنة بين قيمتي التغير في الدخل الأخيرتين أن المضاعف في إقتصاد مغلق أكبر من المضاعف في إقتصاد مفتوح.

الحالة الثالثة : نفترض تغيرا في الإنفاق الحكومي مرافقا لتغير العناصر الأخرى، فيكون التغير في الدخل كما يلي :

$$\Delta Y = \Delta C + \Delta G + \Delta I + \Delta X - \Delta M$$
$$\Delta Y = c\Delta Y + \Delta G + \Delta I + \Delta X - m\Delta Y$$
$$\Delta Y(1-c+m) = \Delta G + \Delta X + \Delta I$$
$$\Delta Y = \frac{1}{s+m}(\Delta G + \Delta I + \Delta x) \quad ........ \quad (12)$$

تشكل العلاقة (12) مضاعف الإنفاق في إقتصاد مفتوح في حالته العامة.

---

(1) ALAIN SAMUELSON, Economie internationale contemporaine, OPU, Alger, 1993, P95.

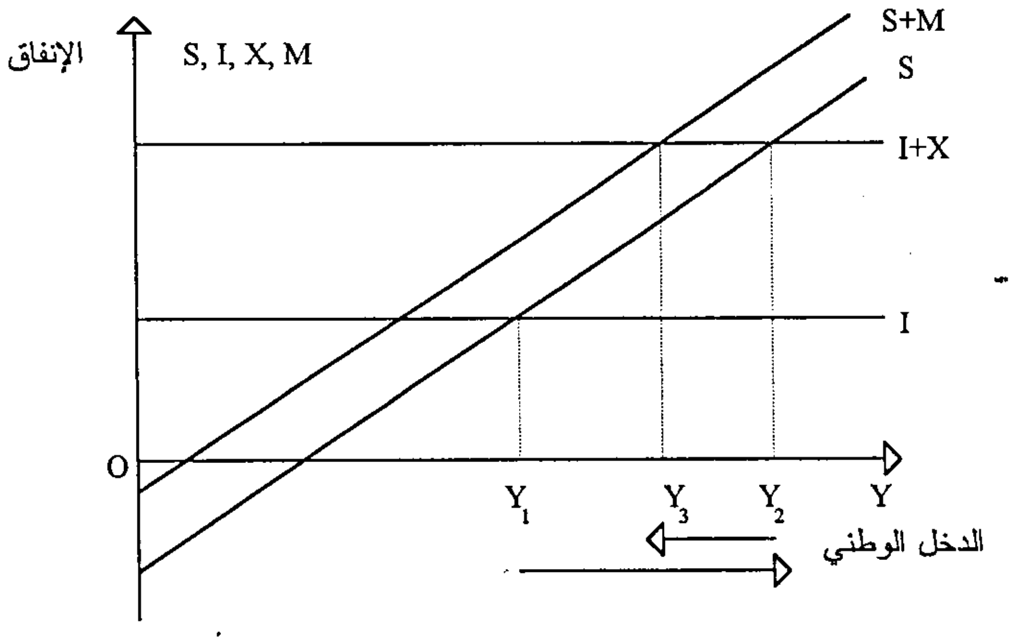
ب- آلية عمل المضاعف في إقتصاد مفتوح (1)

نفترض أن الصادرات من المنتجات المحلية ارتفعت، بسبب زيادة الطلب الخارجي، هذه الزيادة في الصادرات تؤدي إلى زيادة في الدخل الوطني والاستخدام في قطاعات التصدير، يتوزع الجزء المخصص في الإنفاق من هذه الزيادة في الدخل على المنتجات المحلية و الأجنبية، وتحدث زيادة الإنفاق على المنتجات المحلية، زيادة في تيار الإنفاق الكلي، مما يؤدي إلى زيادة في الدخل الوطني.

يبرز الشكل 5، آلية عمل مضاعف التجارة الخارجية بيانيا، حيث يمثل $(Y_1)$ الدخل التوازني في حالة إقتصاد مغلق، فإذا إفترضنا أن هذا البلد قد خرج من عزلته، وقام بتصدير ما قيمته$(X)$ من المنتجات، باعتبار أن أثر الصادرات يماثل أثر الاستثمار، فإن مستوى الدخل سينتقل من $(Y_1)$ إلى $(Y_2)$ تحدث هذه الزيادة في الدخل في تيار الإنفاق الكلي، مما يدفع إلى زيادة الاستيراد، وبما أن أثر الواردات يماثل أثر الإدخار، فإن مستوى الدخل يتراجع من $(Y_2)$ إلى $(Y_3)$.

الشكل - 5 -

آلية عمل مضاعف التجارة الخارجية بيانيا




(1) ALAIN SAMUELSON, Les grands courants de la pensée économique, O.P.U, Alger, 2ème édition, 1993, P.467.

جـ - أثـر التغير فـي الإنفـاق المستقل علـى الميزان التجـاري [1]

ينجـر عـن زيـادة الإنفـاق أثريـن، سـلبي و إيجـابي.

- يتمثـل الأثـر الإيجـابي فـي تلـك الزيـادة فـي الدخـل بمقـدار $(\Delta Y)$ الناجمـة عـن زيـادة الإنـفاق الكلـي، فـإذا إرتفـع الإنـفاق الكلـي بمقـدار $(\Delta X)$ و $(\Delta I)$ فـإن مقدار الزيادة فـي الدخل تكون كمـا يلـي :

$$\Delta Y = \frac{1}{s+m}(\Delta I + \Delta X)$$

- يتمثـل الأثـر السـلبي فـي تلـك الزيـادة فـي الـواردات بمقـدار $(\Delta M)$ الناجمـة عـن الزيـادة فـي الدخـل بـ $(\Delta Y)$ : حيـث

$$\Delta M = m\Delta y = m\left(\frac{1}{s+m}(\Delta I + \Delta X)\right)$$

$$\Delta m = \frac{m}{s+m}(\Delta I + \Delta X)$$

- نفترض أن التغير في الصـادرات موجـب تمامـا $(\Delta X > 0)$، و أن التغـير فـي الاستثمار معدوما أي $(\Delta I = 0)$، و بالتالي فالتغير في الدخل يكون كما يلي :

$$\Delta Y = \frac{1}{s+m}\Delta X$$

و التغير فـي الإستيراد

$$\Delta M = m\Delta Y = \frac{m}{s+m}\Delta X$$

★ إذا كـان الميـل الحـدي للإدخـار معدومـا $(S = 0)$ فـإن :

$$\Delta Y = \frac{1}{m}\Delta X$$

$$\Delta M = m\Delta Y = \frac{m}{m}\Delta X = \Delta X$$

أي أنـه فـي حالـة إنعدام التسـرب الداخلـي، ينجم عـن زيـادة الصـادرات، زيـادة فـي الـواردات بنفـس المقـدار، الأمـر الـذي يبقـي المـيزان التجـاري فـي حالـة تـوازن.

★ أمـا أذا كـان الميـل الحـدي للإدخـار موجـب تمامـا $(S>0)$ ، فـإن التغـير فـي الـواردات يكون بـالضرورة أقل من التغير فـي الصـادرات، الأمـر الـذي يـؤدي إلـى تحقيق فـائض فـي المـيزان التجـاري.

$$\Delta M < \Delta X \Rightarrow (X - M) > 0$$

(1) ALAIN SAMUELSON, Economie internationale contemporaine, Op-cit, PP. 96-97.

و يعود تفسير ذلك إلى أن عوامل التسرب الداخلي، أي الادخار، تمتص جزءا من التغير في الدخل، الأمر الذي يدفع الطلب على الواردات إلى التقلص.

– نفترض أن التغير في الصادرات معدوما أي ($\Delta X = 0$)، والتغير في الإستثمار موجب تماما ($\Delta I > 0$)، أي التغير في الإنفاق ناتج عن زيادة النفقات الداخلية فقط.

يكون التغير في الدخل كما يلي:

$$\Delta Y = \frac{1}{s+m}\Delta I$$

بينما يكون التغير في الواردات على الشكل التالي :

$$\Delta M = m\Delta Y = \frac{m}{s+m}\Delta I$$

و منه يتضح أن التغير في الدخل الوطني الناجم عن تغير النفقات الداخلية فقط، يؤدي إلى زيادة الواردات بمقدار ($\Delta M$)، وفي ظل إفتراض ثبات الصادرات، فإن وضعية الميزان التجاري ستتدهور.

★ إذا كان الميل الحدي للإدخار معدوما ($S = 0$)، أي أن عوامل التسرب الداخلي معدومة، فإن التغير في الدخل الوطني ($\Delta Y$) يكون كما يلي :

$$\Delta Y = \frac{1}{m}\Delta I$$

أما التغير في الواردات فيساوي :

$$\Delta M = m\Delta Y = m.\left(\frac{1}{m}.\Delta I\right) = \Delta I$$

و منه يتبين أن الزيادة في الدخل الوطني الناجمة عن زيادة النفقات الداخلية فقط ($\Delta I > 0$)، وفي ظل إنعدام الميل الحدي للإدخار، تتسرب إلى الخارج على شكل واردات.

★ أما إذا كان الميل الحدي للإدخار موجبا تماما ($S>0$)، فإن التغير في الواردات يكون أقل من التغير في الاستثمار، مما يعني الاحتفاظ بأثر مضاعف الاستثمار داخل البلاد، ويتجه العجز في الميزان التجاري نحو الانخفاض كلما زادت قيمة الميل الحدي للادخار.

### 1-2 الآثار التبادلية للتجارة الخارجية

تؤدي زيادة النفقات على المنتجات المستوردة إلى زيادة الدخل والاستخدام في الخارج، و ينجم عن زيادة الدخل في الخارج إرتفاع في الطلب الكلي، الذي يتضمن إرتفاع الطلب على المنتجات المحلية بنسبة موافقة للميل الحدي للاستيراد السائدة في الخارج، و ينجم عن الاستجابة لهذا الطلب الإضافي على المنتجات المحلية، إرتفاع في الدخل الوطني. يتضح مما سبق، أن هناك آثارا تبادلية بين أطراف التبادل الدولي، هذه الآثار ناجمة عن تغير النفقات في أحد طرفي التبادل، و لإبراز هذه الآثار، و تتبع الحالات الممكنة، نتبع الخطوات التالية :

أولا، نفترض أن التبادل يتم بين دولتين فقط، الدولة -1- و الدولة -2- وأن صادرات الدولة -1- هي واردات الدولة -2- و أن واردات الدولة -2- هي صادرات الدولة -1-، أي $X_1 = M_2$ و $X_2 = M_1$.

نفترض أن معادلتي الدخل من وجهة نظر الإنفاق في الدولتين هما على التوالي :

$$Y_1 = C_1 + I_1 + X_1 - M_1 \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(1)$$
$$Y_2 = C_2 + I_2 + X_2 - M_2 \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(2)$$

و أن دالتي الاستهلاك و دالتي الاستيراد في الدولتين هما على التوالي *:

$$C_1 = C_{01} + c_1Y_1 \qquad M_1 = M_{01} + m_1Y_1$$
$$C_2 = C_{02} + c_2Y_2 \qquad M_2 = M_{02} + m_2Y_2$$

بالتعويض في المعادلتين (1) و (2) نتحصل على الدخل التوازني في كل من الدولتين، و هما على التوالي :

$$Y_1 = C_{01} + c_1Y_1 + I_1 + M_{02} + m_2Y_2 - M_{01} - m_1Y_1$$
$$Y_2 = C_{02} + c_2Y_2 + I_2 + M_{01} + m_1Y_1 - M_{02} - m_2Y_2$$

و منه :

$$Y_1 (1-c_1 + m_1) = C_{01} + I_1 + M_{02} - M_{01} + m_2Y_2$$
$$Y_2 (1-c_2 + m_2) = C_{02} + I_2 + M_{01} - M_{02} + m_1Y_1$$

---

* مع ثبات سعر الصرف بين عملتيهما، ثبات الأسعار الداخلية في كلا البلدين، وثبات سعر الفائدة قصد استبعاد المؤثرات النقدية. راجع :
د. صقر أحمد صقر، مرجع سابق، ص 270.

و بالتـالي :

$$Y_1 = \frac{C_{01} + I_1 + M_{02} - M_{01}}{s_1 + m_1} + \frac{m_2}{s_1 + m_1} Y_2$$

$$Y_2 = \frac{C_{02} + I_2 + M_{01} - M_{02}}{s_2 + m_2} + \frac{m_1}{s_1 + m_1} Y_1$$

يتضح من المعادلتين الآخرتين الارتباط بين الدخل الوطني في الدولة -1-، والدخل الوطني في الدولة -2-، و يبدو واضحا كذلك أن الدخل في إحدى الدولتين لا يعتمد فقط على الميل الحدي للإدخار، و الميل الحدي للاستيراد فيها، بل يعتمد أيضا على الميل الحدي للاستيراد، و الميل الحدي للادخار في الدولة الأخرى [1].

ثانيا : عند إستعراض الحالات الممكنة نميز حالتين هما :
الحالة الأولى : نفترض أن صادرات الدولة -1- ارتفعت بمقدار $(\Delta X_1 > 0)$ مع بقاء أوجه الإنفاق الأخرى ثابتة، هذا يعني أن واردات الدولة -2- ارتفعت بمقدار $(\Delta M_2 > 0)$، ينجر عن زيادة واردات الدولة -2- تراجع لدخلها الوطني بمقدار $(\Delta Y_2)$، هذا الإنخفاض في دخل الدولة -2- يؤدي إلى تقلص وارداتها بمقدار $(\Delta M'_2 > 0)$ مما يعني انخفاض صادرات الدولة -1- بمقدار $(\Delta X' > 0)$.
قصد تناول هذه الحالة جبريا، و انطلاقا من معادلة التوازن فإن :

$$\Delta Y_1 = \Delta C_1 + \Delta I_1 + \Delta X_1 - \Delta M_1$$
$$\Delta Y_2 = \Delta C_2 + \Delta I_2 + \Delta X_2 - \Delta M_2$$

بافتراض زيادة صادرات الدولة -1- بمقدار $(\Delta X_1 > 0)$ أي زيادة واردات الدولة -2- بمقدار $(\Delta M_2 > 0)$، تصبح المعادلتين السابقتين كما يلي :

$$\Delta Y_1 = c_1 \Delta Y_1 + m_2 \Delta Y_2 - m_1 \Delta Y_1 + \Delta X_1 \quad \ldots\ldots\ldots\ldots \quad (3)$$
$$\Delta Y_2 = c_2 \Delta Y_2 + m_1 \Delta Y_1 - m_2 \Delta Y_2 - \Delta X_1 \quad \ldots\ldots\ldots\ldots \quad (4)$$

من المعادلة (4)، لدينا :

$$\Delta Y_2 (1 - c_2 + m_2) = m_1 \Delta Y_1 - \Delta X_1$$

ومنه :

$$\Delta Y_2 = \frac{m_1}{s_2 + m_2} \Delta Y_1 - \frac{1}{s_2 + m_2} \Delta X_1$$

$$\Delta Y_1 = \frac{1}{s_1 + m_1 + m_2 \frac{s_1}{s_2}} \Delta X_1$$

(1) د. أحمد الصفتي، مرجع سابق، ص 177-178.

بالتعويض في المعادلة (3) نتحصل على قيمة التغير في الدخل الوطني للدولة -1-.

$$\Delta Y_1 = \frac{1}{s_1 + m_1 + m_2 \frac{s_1}{s_2}} \Delta X_1$$

و بالتالي فإن مقدار التغير في الدخل الوطني للدولة -2- يصبح كما يلي :

$$\Delta Y_2 = \frac{-1}{s_2 + m_2 + m_1 \frac{s_2}{s_1}} \Delta X_1$$

يتضح مما سبق أن هناك كبح لأثر المضاعف، حيث تؤدي زيادة الصادرات في الدولة -1- إلى زيادة دخلها الوطني، و بما أن صادرات الدولة -1- هي واردات الدولة -2-، فإن الدخل الوطني لهذه الأخيرة سيتقلص، مما يؤدي إلى خفض حجم واردات الدولة -2-، أي صادرات الدولة -1-، الأمر الذي يدفع الدخل الوطني في الدولة -1- إلى التراجع (1).

الحالة الثانية : نفترض في هذه الحالة تغير الاستثمار بمقدار ($\Delta I_1 > 0$) في الدولة -1- مع بقاء أوجه الإنفاق الأخرى ثابتة في البلدين، وتبعا لأثر المضاعف سيتغير مستوى الدخل الوطني في الدولة -1-، مما يؤدي إلى زيادة الطلب على الواردات من البلد -2-، تدفع الاستجابة للزيادة في الطلب على الصادرات الدولة -2- دخلها الوطني إلى الارتفاع، الأمر الذي يقود إلى زيادة الطلب على السلع و الخدمات المستوردة من الدولة -1- (صادرات الدولة -1-)، مما يزيد في الدخل الدولة -1-، و هكذا ...
قصد تحديد مقدار التغير في الدخل الوطني للدولة -1- و التغير في الدخل الوطني للدولة -2- ننطلق من :

$$\Delta Y_1 = c_1 \Delta Y_1 + \Delta I_1 + \Delta X_1 - \Delta M_1$$
$$\Delta Y_2 = c_2 \Delta Y_2 + \Delta I_2 + \Delta X_2 - \Delta M_2$$

نفترض تغير الاستثمار في الدولة -1- مقدار ($\Delta I_1 > 0$) مع بقاء أوجه الإنفاق الأخرى ثابتة في الدولتين، و بالتالي:

$$\Delta Y_1 = c_1 \Delta Y_1 + \Delta I_1 - m_2 \Delta Y_2 + m_1 \Delta Y_1 \quad \text{.........................} \quad (5)$$
$$\Delta Y_2 = c_2 \Delta Y_2 + m_1 \Delta Y_1 - m_2 \Delta Y_2 \quad \text{.........................} \quad (6)$$

(1) ALAIN SAMUELSON, Economie internationale contemporaine, Op-cit, PP. 98.

نتحصل من المعادلة (6) على :

$$\Delta Y_2 = \frac{m_1}{s_2 + m_2} \Delta Y_1$$

و بالتعويض في المعادلة (5)، نجد:

$$\Delta Y_1 = \frac{1 + \frac{m_2}{s_2}}{s_1 + m_1 + m_2 \frac{s_1}{s_2}} \Delta I_1$$

و منه فإن التغير في الدخل الوطني للدولة -2- يكون كما يلي:

$$\Delta Y_2 = \frac{\frac{m_1}{s_2}}{s_1 + m_1 + m_2 \frac{s_1}{s_2}} \Delta I_1$$

يتضح مما سبق أن زيادة الإنفاق الداخلي في إحدى الدولتين ، تعود بالفائدة على كليهما [1].

**الخلاصة**

تمثل الصادرات متغيرا خارجيا في نموذج الدخل الوطني، بينما تشكل الواردات متغيرا تابعا لمستوى الدخل الوطني، ويتحدد مدى تأثر مستوى الاستيراد بمستوى الدخل، بواسطة مقياسين هما: الميل المتوسط والميل الحدي للاستيراد، كما تعتبر الصادرات من عوامل الإضافة، والواردات من عوامل التسرب، ويؤدي التعادل بين مجموع عوامل التسرب و مجموع عوامل الإضافة إلى تحقيق مستوى من الدخل، يتساوى عنده العرض الكلي مع الطلب الكلي، و يمثل الدخل التوازني في إقتصاد مفتوح، وينجرعن تغير مستوى الصادرات تغيرا في مستوى الدخل الوطني، تبعا لآلية عمل مضاعف التجارة الخارجية. ومن جهة أخرى، يدفع انتعاش النمو الاقتصادي بزيادة الاستثمار لدى أحد أطراف التبادل، إلى زيادة الطلب على المنتجات الأجنبية، الأمر الذي يدفع النشاط الاقتصادي لدى أطراف التبادل الأخرى إلى الانتعاش أيضا، و في الحالة المعاكسة يؤدي ركود النشاط الاقتصادي لدى أحد أطراف التبادل إلى تراجع النشاط الاقتصادي لدى أطراف التبادل الأخرى.

---

(1) ALAIN SAMUELSON, Economie internationale contemporaine, Op-cit, PP. 99.

## 1-2 علاقة الناتج الوطني بميزان التجارة الخارجية

يمكن تحديد الارتباط بين الناتج الوطني و ميزان التجارة الخارجية، انطلاقا من معادلة الدخل الوطني من وجهة نظر الإنفاق.

$$Y = C + G + I + X - M$$

يشكل الطلب الداخلي الإنفاق المحلي أو الاستيعاب المحلي ($E$)، وإذا رمزنا للميزان التجاري بالرمز ($B$)، فإن معادلة الدخل تصبح كما يلي :

$$Y = E + B$$

### 1-2-1 ميزان التجارة الخارجية و ميزان الناتج الوطني و الاستيعاب المحلي

لدينا

$$Y - E = B$$

يعبر الفارق بين الناتج الوطني و الاستيعاب المحلي عن وضعية ميزان التجارة الخارجية [1]، حيث يأخذ ميزان التجارة الخارجية إحدى الأوضاع التالية :

1- حالة فائض في ميزان التجارة الخارجية أي $B > 0$

2- حالة تعادل ميزان التجارة الخارجية أي $B = 0$

3- حالة عجز في ميزان التجارة الخارجية أي $B < 0$

يمثل الشكل 6 التعبير البياني عن الحالات السابقة، حيث يعكس ($Y_0$) حالة فائض في ميزان التجارة الخارجية، بينما ($Y_1$) عن حالة تعامل الميزان، ويترجم ($Y_2$) حالة عجز في ميزان التجارة الخارجية [2].

في مقابل الحالات السابقة لميزان التجارة الخارجية، يأخذ ميزان الناتج الوطني و الاستيعاب المحلي كذلك، إحدى الأوضاع التالية :

1- الناتج الوطني أكبر من الإستيعاب المحلي $Y > E$

2- الناتج الوطني يساوي الإستيعاب المحلي $Y = E$

3- الناتج الوطني أقل من الإستيعاب المحلي $Y < E$

تعبر العلاقة بين ميزان التجارة الخارجية من جهة، و ميزان الناتج الوطني والاستيعاب المحلي من جهة ثانية، في حالة الفائض في الميزان التجاري،

---

(1) Roger Dehem, Précis d'économie internatinale, les presses de l'université, LAVAL, Quebec, 1982, P184.

(2) د. أحمد الصفتي، مرجع سابق، ص 173.

عن عجز الاستيعاب المحلي عن إمتصاص الناتج الوطني، لذا يمثل القطاع الخارجي مجالا لتصريف فائض الناتج الوطني، و يعبر حالة العجز في ميزان التجارة الخارجية، عن عجز الناتج الوطني عن الاستجابة لجميع إحتياجات الاستيعاب المحلي، و يتم تغطية هذا العجز بالاستيراد من الخارج (1).

1-2-2 ميزان التجارة الخارجية و ميزان الناتج الوطني و الإدخار الوطني

لدينا

$$Y - E = X - M$$
$$E = C + G + I$$
$$Y - (C+G) - I = X - M$$
$$S - I = X - M$$

تؤكد هذه الصيغة على أنه من الممكن إعتبار من الناحية المحققة أن الفائض في ميزان التجارة الخارجية يمثل فائضا في الإدخار الوطني عن الإستثمار الوطني، والعجز في الميزان التجارة الخارجية، يمثل عجزا في الإدخار الوطني عن تلبية متطلبات الاستثمار الوطني (2).

يأخذ ميزان الإدخار الوطني و الاستثمار الوطني إحدى الأوضاع التالية :

1- حالة فائض في الإدخار الوطني $S > I$

2- حالة تعادل الإدخار الوطني مع الاستثمار الوطني $S = I$

3- حالة عجز الادخار الوطني عن الاستجابة للاستثمار الوطني $S < I$

يمكن التعبير بيانيا عن الأوضاع السابقة باشتقاق منحنى ميزان الإدخار الوطني و الاستثمار الوطني بخصم الاستثمار من دالة الادخار، وهذا ما يوضحه الشكل 7، حيث يبرز مستوى الناتج الوطني ($Y_0$) حالة عجز الإدخار الوطني عن الاستجابة لمطالب الاستثمار الوطني، بينما يعبرالمستوى ($Y_1$) عن حالة التعادل بينهما، ويترجم ($Y_2$) حالة تفوق الإدخار الوطني عن الاستثمار الوطني.

---

(1) د.علي توفيق صادق، أنماط التجارة الخارجية في الدول العربية المصدرة للبترول و علاقتها بمستقبل التنمية العربية، حول قضايا النفط و التنمية في العالم العربي و علاقتها بالتطورات الاقتصادية العالمية، أعمال حلقة نقاش للعام الدراسي 78/ 1979 ، المعهد العربي للتخطيط — بالكويت، ص 123-124.

(2) د. علي توفيق صادق، نفس المرجع، ص 125.

قصد التعبير البياني عن العلاقة بين ميزان التجارة الخارجية وميزان الإدخار الوطني و الإستثمار الوطني، نقوم بدمج المنحنيين البيانيين لكل منهما في معلم واحد، و نميز ثلاث حالات ممكنة هي :

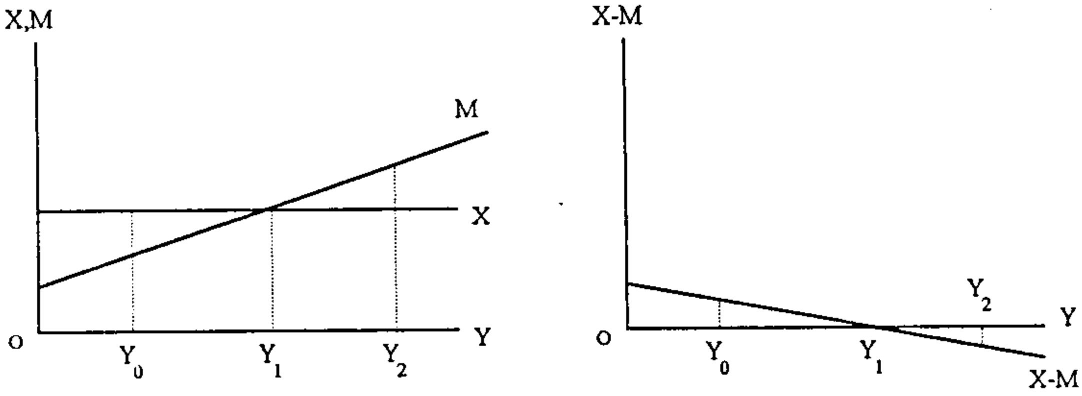
1- حالة فائض في ميزان التجارة الخارجية، و تترجم تفوق الإدخار الوطني على الاستثمار الوطني، و تتضح هذه الحالة في الشكل 8.

2- حالة تعادل ميزان التجارة الخارجية، و تعكس حالة تعادل الإدخار الوطني والاستثمار الوطني، و تبرز هذه الحالة في الشكل 9.

3- حالة عجز في ميزان التجارة الخارجية، وتعبر عن حالة عجز الإدخار الوطني عن الاستجابة لمتطلبات الإستثمار الوطني، وتظهر هذه الحالة في الشكل 10 (1).

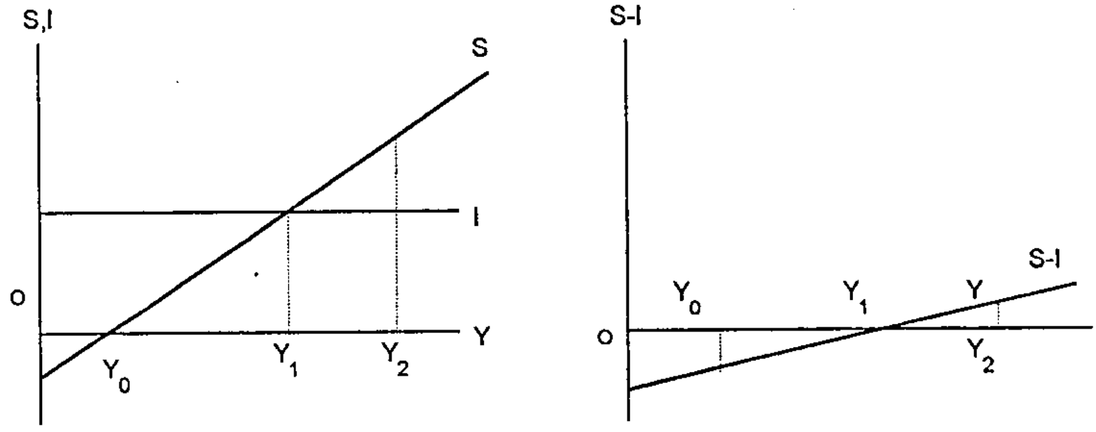
**الشكل -6-**

**اشتقاق منحنى الميزان التجاري (*X-M*)**




**الشكل -7-**

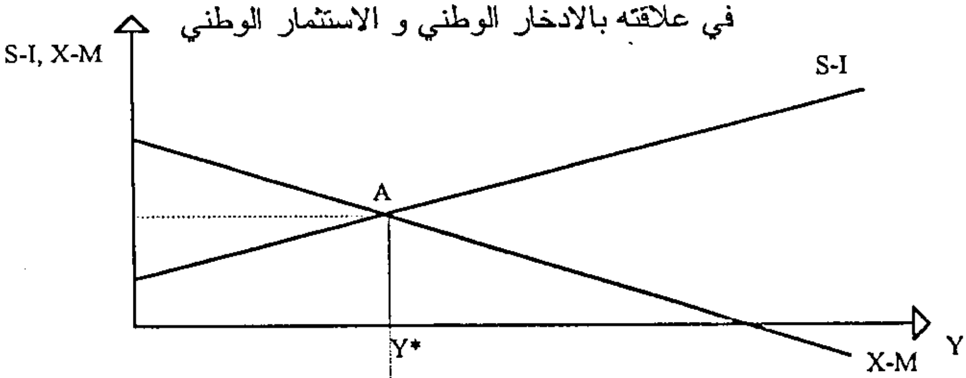
**إشتقاق منحنى الفرق بين الإدخار و مالإستثمار (*S-I*)**




(1) د.أحمد الصفتي، مرجع سابق، ص 174.

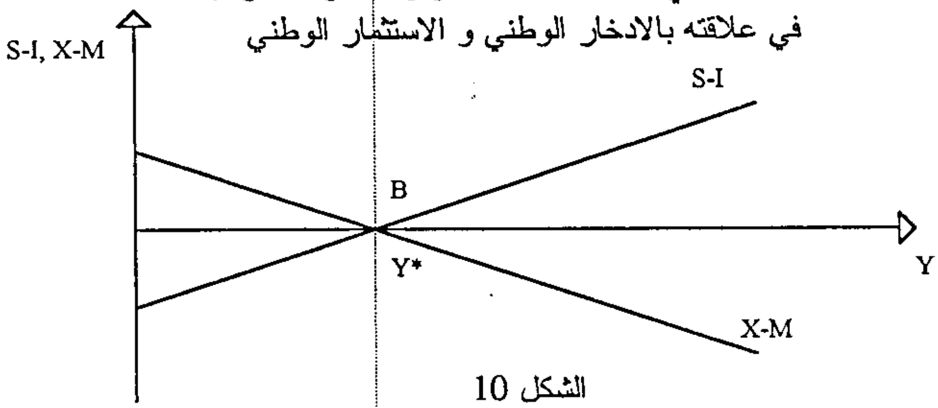
الشكل 8

التعبير البياني عن حالة فائض في ميزان التجارة الخارجية
في علاقته بالادخار الوطني و الاستثمار الوطني



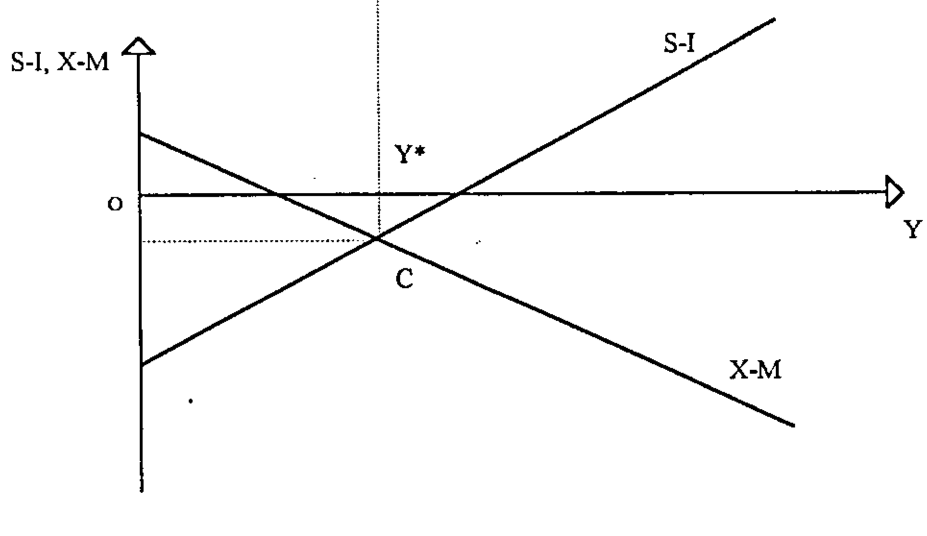

الشكل 9

التعبير البياني عن حالة تعادل ميزان التجارة الخارجية
في علاقته بالادخار الوطني و الاستثمار الوطني




الشكل 10

التعبير البياني عن حالة عجز في ميزان التجارة الخارجية
في علاقته بالادخار الوطني و الاستثمار الوطني



## الخلاصة

يعبر الفائض في الميزان التجاري عن عجز الاستيعاب المحلي (النفقات الوطنية) عن إمتصاص كامل الإنتاج الوطني، بينما يعكس العجز في الميزان التجاري عجز الناتج الوطني عن الاستجابة لإحتياجات الاستيعاب المحلي، كما يمثل الفائض في الميزان التجاري من جهة أخرى تفوقا للإدخار الوطني على الاستثمار الوطني، و يترجم عجز الميزان التجاري عجز الإدخار الوطني عن تلبية متطلبات الاستثمار الوطني.

## الخاتمة

تمثل الصادرات طلبا أجنبيا على المنتجات المحلية، وتعتبر متغيرة خارجية في نموذج الدخل الوطني، بينما تمثل الواردات طلبا محليا على المنتجات الأجنبية، ويعتبر الدخل الوطني متغيرة مفسرة لمستوى الواردات، ويلعب الميل المتوسط للاستيراد و الميل الحدي للاستيراد دورا حيويا في تحديد مدى أهمية الواردات.

تصنف الصادرات ضمن عوامل الإضافة إلى تيار الإنفاق الكلي، بينما تصنف الواردات ضمن عوامل التسرب من تيار الإنفاق الكلي، ويقود التعادل بين مجموع عوامل التسرب و مجموع عوامل الإضافة إلى تحقيق حالة التوازن بين العرض الكلي و الطلب الكلي، التي يتحدد عندها الدخل الوطني التوازني في إقتصاد مفتوح.

يقود التغير في الصادرات إلى تغير في الدخل الوطني طبقا لأثر المضاعف، ويؤدي هذا التغير في الدخل الوطني بدوره إلي تغيير مستوى الواردات، تبعا لمستوى الميل الحدي للاستيراد؛ و بصفة عامة، يتحدد مستوى الزيادة في الاستيراد، الناجم عن زيادة في الإنفاق الاستثماري بواسطة الميل الحدي للاستيراد، فإذا كان مستوى هذا الميل كبيرا، فإن مستوى الزيادة في الواردات ستكون عالية، بينما قيمة مضاعف الدخل ستكون ضعيفة؛ الأمر الذي يقودنا إلى استخلاص، أن آثار الزيادة في الإنفاق الاستثماري تنتقل إلى الخارج في البلدان المتسمة بارتفاع مستوى مليها الحدي للإستيراد.

لا تتوقف آثار التغير في الإنفاق الإستثماري عند التغير في الدخل الوطني للبلد، الذي حدث فيه هذا التغير، بل تمتد عبر تغير وارداته إلىالأطراف التي يمارس معها التبادل، الأمر الذي يعكس التأثير المتبادل لتغيرات مستوى النشاط الإقتصادي بين أطراف التبادل الدولي؛ ففي حالة

انتعـاش النمـو الإقتصـادي، أي زيـادة النفقـات بصفـة عامـة لـدى أطـراف التبـادل، فـإن طلبـه علـى المنتجـات الأجنبيـة (الـواردات) سـيرتفع تبعـا لميلـه الحـدي للاسـتيراد، الأمر الـذي يدفـز علـى نمـو النشـاط الاقتصـادى لـدى الأطـراف الأخـرى، كما يدفـع فـي الحالـة المعاكسـة، ركـود النشـاط الإقتصـادي لدى أحد أطـراف التبـادل، النشـاط الاقتصـادي لـدى الاطـراف الأخـرى نحـو الإنكمـاش، و بالتـالي فإنـه يمكـن لأحـد أطـراف التبـادل أن يشـكل قـاطرة تجـر الأطـراف الاخرى نحـو الانتعـاش أو الركـود تبعـا لوضعـه الاقتصـادي.

يتـأثر النشـاط الاقتصـادي داخـل البلـد بوضعيـة النشـاط الإقتصـادي لـدى الأطـراف التـي يرتبـط معهـا بعلاقـات تبـادل، تبعـا لمـدى أهميـة الـدور الـذي تلعبـه المبـادلات الخارجيـة فـي نشـاطه الاقتصـادي، وبصيغـة أخـرى تتفـاوت البلـدان فـي درجـة تأثرهـا بالأزمـات و التقلبـات الخارجيـة، تبعـا لتفـاوت أهميـة التجـارة الخارجيـة فـي نشـاطها الإقتصـادي، فمـا هـي الطـرق المسـتعملة لقيـاس مـدى أهميـة الـدور الـذي تلعبـه التجـارة الخارجيـة فـي النشـاط الإقتصـادي الوطنـي ؟
سنتناول الإجابة عن هذا السؤال في الفصل التالي.

# الفصل الثاني : طرق قياس إعتماد النشاط الاقتصادي الوطني على التجارة الخارجية

- مقدمـة
- أنمـاط التجـارة الخارجيـة
- مؤشرات اعتمـاد النشـاط الاقتصـادي الوطنـي علـى التجـارة الخارجيـة
- الخاتمـة

## الفصل الثاني: طرق قياس اعتماد النشاط الاقتصادي الوطني على التجارة الخارجية

### مقدمة

لقد بلغت الحياة الاقتصادية حدا كبيرا من التدويل، أصبحت فيه الأحداث الدولية الإقتصادية و السياسية، لا تنعكس على مختلف جوانب الحياة الوطنية فقط، بل طال تأثيرها حتى الحياة الشخصية للأفراد، كما تمتد آثار التغيرات الإقتصادية و السياسية في البلدان المتقدمة عبر شبكة العلاقات الإقتصادية على الأخص إلى جميع البلدان تقريبا.

تنصب معظم العلاقات الإقتصادية الدولية حول تبادل السلع والخدمات، و تتيح لنا دراسة الميزان التجاري فرصة لمعرفة المكانة التي يحتلها القطاع الخارجي في النشاط الإقتصادي الوطني، أي أنها تسمح لنا باكتشاف مدى ارتباط النشاط الاقتصادي الوطني بالنشاط الإقتصادي في الخارج. و بصيغة أخرى، تنبثق أهمية دراسة الميزان التجاري أساسا من حيث أن قيمته تعبر مباشرة عن قدرة الاقتصاد الوطني على مستويين في آن واحد، فهي تعبير عن طاقة الاقتصاد الوطني الإنتاجية، ممثلة بالصادرات، وانعكاس لمدى عجز القاعدة الإنتاجية الوطنية عن الإستجابة لحجات السكان، ممثلة بالواردات.

يعبر اعتماد النشاط الإقتصادي الوطني على التجارة الخارجية عن خضوع النشاط الاقتصادي الوطني لتغيرات العوامل الخارجية، أي خضوعه للتغيرات التي تحدث لدى الأطراف التي يتم معها التبادل، ذلك أن تركز النشاط الإقتصادي حول تصدير محصول زراعي معين، أو مادة خام معينة، يعرض اقتصاديات البلدان المتخلفة للصدمات الخارجية؛ فمثلا، يؤدي إنخفاض الطلب على مادة أولية ما، نتيجة للتقدم التكنولوجي مثلا، إلى تراجع أسعار الصادرات، و بالتالي إلى إنخفاض مستوى الدخل الوطني، الأمر الذي ينجر عنه إضطراب يلحق مختلف أوجه النشاط الاقتصادي الوطني؛ ومن جهة أخرى، فإن البلد الذي لا يستطيع الوفاء بحاجات سكانه إلا باللجوء إلى الاستيراد، و على نطاق واسع، يبقى عرضة للتقلبات الخارجية، كما أن الاعتماد على الخارج يتناقض مع مفهوم الإستقلال، ويتنافى مع مستلزمات الأمن الشامل، الذي يقتضي إنتاج كافة المنتجات الضرورية و اللازمة لضمان دوام الأمة (1).

---

(1) انظر د. سليمان بدراني، الاكتفاء الغذائي و الأمن الغذائي، التصور السياسي و الصعوبات العملية، التبعية الغذائية، المعهد الوطني للدراسات الاستراتيجية الشاملة، الجزائر، ص 14.

قصد تحديد المقاييس المعتمدة لقياس مدى اعتماد النشاط الاقتصادي الوطني على التجارة الخارجية، نتناول في مباحث هذا الفصل النقاط التالية :

أولا، عرض نظري لكيفية دراسة بنية التجارة الخارجية، ذلك أن استعراض الأنماط الزمنية والهيكلية و الجغرافية، يكشف عن تطور التجارة الخارجية عبر الزمن، تركيبها، والأطراف التي يتم معها التبادل.

ثانيا، عرض نظري لمجموعة المؤشرات المعتمدة للتعبير عن مدى اعتماد النشاط الإقتصادي الوطني على التجارة الخارجية، وذلك بتوظيف مجموع الصادرات و الواردات من السلع و الخدمات.

ثالثا، بغرض إستخدام أدوات التحليل القياسي، في دراسة ظاهرة اعتماد النشاط الاقتصادي على التجارة الخارجية، نقوم في المبحث الأخير بمحاولة للتعبير عن الظاهرة قياسيا.

## 2-1 أنماط التجارة الخارجية الزمنية و الهيكلية و الجغرافية

### 2-1-1 النمط الزمني للتجارة الخارجية

تسمح البيانات المتاحة عن الصادرات و الواردات بتحليل تطورهما عبر الزمن، و قياس معدل نمو كل منهما، و تحديد تطور حالة الميزان التجاري.

إذا اعتمدنا الرموز التالية :

$X_t$ = قيمة الصادرات في السنة $(t)$

$Q_{1t}$ = كمية الصادرات في السنة $(t)$

$P_{1t}$ = سعر الصادرات في السنة $(t)$

$M_t$ = قيمة الواردات في السنة $(t)$

$Q_{2t}$ = كمية الواردات في السنة $(t)$

$P_{2t}$ = سعر الواردات في السنة $(t)$

وباعتبار أن قيمة الصادرات = الكمية في السعر أي :

$$X_t = Q_{1t} \cdot P_{1t}$$

فإن معدل نمو الصادرات نحدده باتباع الخطوات التالية :

$$\log x_t = \log Q_{1t} + \log P_{1t}$$

بإجراء عملية الاشتقاق بالنسبة للزمن نتحصل على ما يلي :

$$\frac{1}{x_t}\cdot\frac{dx_t}{dt} = \frac{1}{\varphi_{1t}}\cdot\frac{d\varphi_{1t}}{dt} + \frac{1}{P_{1t}}\cdot\frac{dP_{1t}}{dt}$$

و منه فإن معدل نمو الصادرات $(\frac{1}{X_t}.\frac{dX_t}{dt})$ يساوي معدل نمو الكمية $(\frac{1}{\varphi_{1t}}.\frac{d\varphi_{1t}}{dt})$، زائدا معدل نمو السعر $(\frac{1}{P_{1t}}.\frac{dP_{1t}}{dt})$ (1).

و باعتبار أيضا، أن قيمة الواردات = الكمية في السعر أي :

$$M_t = Q_{2t}.P_{2t}$$

فإن معدل نمو الوردات نحدده باتباع الخطوات التالية :

$$log M_t = log Q_{2t} + log P_{2t}$$

بإجراء عملية الإشتقاق بالنسبة للزمن نتحصل على ما يلي :

$$\frac{1}{M_t}.\frac{dM_t}{dt} = \frac{1}{Q_{2t}}.\frac{dQ_{2t}}{dt} + \frac{1}{P_{2t}}.\frac{dP_{2t}}{dt}$$

و منه، فإن معدل نمو الواردات $(\frac{1}{M_t}.\frac{dM_t}{dt})$ يساوي معدل نمو الكمية $(\frac{1}{Q_{2t}}.\frac{dQ_{2t}}{dt})$، مضافا إليه معدل نمو السعر $(\frac{1}{P_{2t}}.\frac{dP_{2t}}{dt})$.

يمثل الميزان التجاري قسما رئيسيا من ميزان المدفوعات، ويرتبط بالنشاط الاقتصادي الوطني بعلاقة مباشرة *.

إذا رمزنا للميزان التجاري بـ $(Bt)$ فإن : $(B_t = X_t - M_t)$، يعبر الفائض في الميزان التجاري عن تفوق الطلب الأجنبي على المنتجات المحلية على الطلب المحلي على المنتجات الأجنبية، ويؤدي إلى الزيادة في استخدام عوامل الانتاج المتاحة، في حالة عدم التشغيل الكامل، كما أنه يدفع مستوى الأسعار المحلية إلى الارتفاع، نتيجة لارتفاع مستوى الطلب الكلي، ويؤدي في حالة التشغيل الكامل إلى تحسين آداء و سائل الانتاج (تحسين فنون الانتاج)، ويقود أخيرا، إلى المحافظة أو تحسين سعر صرف العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية. لكن هل للفائض في الميزان التجاري نفس الآثار بغض النظر عن هيكل الصادرات (مواد أولية أو مواد مصنعة) ؟

تحول البلدان المصدرة للثروات الطبيعية جزءا من ثرواتها إلى موجودات نقدية سائلة، قصد الحصول على منتجات تستخدمها لأغراض الاستهلاك، و الإستثمار، وبالتالي، فإن الفائض في الميزان التجاري، في مثل هذه الحالة، لن يؤدي إلى تقليل البطالة و زيادة الاستخدام، بل يزيد من السيولة النقدية المحلية، و الموجودات النقدية الأجنبية (2).

---

(1) د. علي توفيق صادق، مرجع سابق، ص 142-143.
(*) راجع المبحث الثاني من الفصل الأول.
(2) د.علي توفيق صادق، مرجع سابق، ص 126-127.

### 2-1-2 النمط الهيكلي للتجارة الخارجية

يقصد بالنمط الهيكلي للتجارة الخارجية بيان السلع أو مجموعات السلع، التي تتكون منها الصادرات و الواردات، على شكل أرقام مطلقة، أو على شكل نسب إلى مجموع الصادرات أو الواردات؛ و تهدف دراسة النمط الهيكلي إلى معرفة الوزن النسبي للسلع أو للمجموعات السلع المصدرة أوالمستوردة بالنسبة لمجموع الصادرات أو الواردات على التوالي (1). وبصيغة مختصرة يسمح النمط الهيكلي للتجارة الخارجية بإبراز درجة التركز السلعي للصادرات و الواردات.

### 2-1-3 النمط الجغرافي للتجارة الخارجية

يتناول النمط الجغرافي للتجارة دراسة اتجاه المبادلات التجارية نحو الدول و التكتلات الإقتصادية (2)، بغرض إبراز مدى الاعتماد على دولة واحدة، أو تكتل دولي معين، في تصريف الصادرات، وفي الحصول على الواردات، نظرا لأن مخاطر الإعتماد على الخارج تزداد كلما زاد تركز التعامل الخارجي في أطراف محدودة (3).

### الخلاصة

تسمح لنا دراسة النمط الزمني لتطور عناصر التجارة الخارجية، بمعرفة تطور الصادرات و الواردات، و كذا تطور وضعية الميزان التجاري، بينما يمكننا دراسة النمط الهيكلي للتجارة الخارجية من معرفة مدى التركز السلعي للصادرات و الواردات، و يتيح لنا دراسة النمط الجغرافي إمكانية لتحديد مدى تركز المبادلات الخارجية في أطراف محددة، سواء من جانب تصريف فائض الانتاج الوطني (الصادرات)، أو من جانب الاسهام في الاستجابة للطلب المحلي (الواردات).

---

(1) د.إبراهيم العيسوي، قياس التعية في الوطن العربي، مركز الوحدة العربية، بيروت، 1989، ص 45.

(2) د. محمود عبد الفضيل، أنماط التجارة الخارجية و التبادل الخارجي في الوطن العربي، أنماط التنمية في الوطن العربي 1960-1975، الجزء الأول، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، 1980-، ص 270.

(3) د.إبراهيم العيسوي، مؤشرات قطرية للتنمية العربية، التنمية العربية الواقع الراهن والمستقبل، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية، 1985، ص 255.

2-2 مؤشرات اعتماد النشاط الإقتصادي الوطني على التجارة الخارجية

يقاس مدى اعتماد النشاط الاقتصادي لبلد ما على عمليات التبادل الخارجية باستعمال مجموعة من المقاييس، التي من أهمها، درجة إسهام الواردات في الإستجابة لمطالب الاستيعاب المحلي، و درجة الانفتاح على قطاع التبادل الخارجي (1).

2-2-1 درجة الانفتاح على قطاع التبادل الخارجي ($d$)

يعبر هذا المؤشر عن الأهمية التي يحتلها قطاع التجارة الخارجية في النشاط الاقتصادي الوطني، ويتم حسابه بواسطة العلاقة التالية :

$$d = \frac{(X_t + M_t)/2}{Y_t}$$

حيث ($Y_t$) = الناتج المحلي الإجمالي في السنة ($t$) (2).

يترجم ارتفاع درجة الانفتاح على قطاع التبادل الخارجي الدور الكبير الذي تلعبه المبادلات الخارجية في النشاط الاقتصادي الوطني، وتجدر الإشارة إلى أن هذه العلاقة تسمى أحيانا بـ : درجة الانكشاف التجاري أو نسبة التجارة الخارجية (3).

2-2-2 نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي :

تعبر هذه النسبة عن مدى إسهام الواردات في تلبية الطلب الكلي، أي أنها تعكس مدى الاعتماد على الخارج في الاستجابة للطلب الكلي (4).
وانطلاقا من أن الطلب الكلي يتألف من الطلب المحلي و الطلب الأجنبي على المنتجات المحلية (الصادرات)، وبهدف تحديد مدى إسهام الواردات في تلبية الطلب المحلي، أي تحديد مدى الاعتماد على الواردات في تغذية الاستيعاب المحلي، نستخدم مؤشرا آخرا هو نسبة الواردات إلى الاستيعاب المحلي أو النفقات الوطنية.

2-2-3 نسبة الواردات إلى الاستيعاب المحلي ($M_t/E_t$)

يقيس هذا المؤشر درجة اسهام الواردات في العرض الكلي من السلع في الإقتصاد الوطني من خلال النسبة ($\frac{M_t}{E_t}.100$)، و كلما ارتفعت نسبة مساهمة الواردات في الاستيعاب المحلي، كلما زاد اعتماد النشاط الاقتصادي الوطني على النشاط الاقتصادي في الخارج، أي زاد تأثير العوامل الخارجية في سير النشاط الاقتصادي الوطني (5).

---

(1) د. محمود عبد الفضيل، مرجع سابق، ص 221.
(2) Ahmed Benbitour, L'expérience algérienne de développement, Leçon pour avenir. Edition technique de l'entreprise / I.S.G.P édition, p. 17.
(3) د. محمود عبد الفضيل، مرجع سابق، ص 222.
(4) د.إبراهيم العيسوي، قياس التبعية في الوطن العربي، مرجع سابق، ص 44-45.
(5) د.على توفيق صادق، مرجع سابق، ص 129.

4-2-2 نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الاجمالي

كلما كانت نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الاجمالي كبيرة، كلما كانت درجة اعتماد النشاط الاقتصادي الوطني على النشاط الاقتصادي لدى الأطراف التي يتم معها التبادل عالية، ذلك أن هذا الطلب الأجنبي على المنتجات المحلية يرتفع، في حالة انتعاش إقتصاديات البلدان المستوردة لهذه السلع و الخدمات، و يتراجع في حالة ركود هذه الاقتصاديات، كما يخضع للسياسة التجارية المنتهجة من طرف البلدان المستوردة و للتطور التكنولوجي.

رغم أهمية هذه النسبة في تحديد مستوى اعتماد النشاط الاقتصادي الوطني على التجارة الخارجية، إلا أنها لا تأخذ بعين الاعتبار الفروق النوعية بين البلدان من حيث هيكل الصادرات (1)، مما يقتضي إضافة درجة التركز السلعي للصادرات، أي مدى غلبة الوزن النسبي لسلعة، أو لمجموعة من السلع التصديرية للدولة، على مجموع صادراتها، ونوعية هذه الصادرات (سلعا أولية، أم صناعية) باعتبار أن أسعار السلع الأولية كثيرا ما تتعرض للاضطراب (2). وباختصار، فإن سيطرة سلعة أو عدد قليل من السلع على مجموع الصادرات في بلد، تمثل فيه الصادرات نسبة عالية من الناتج المحلي الإجمالي، يجعل النشاط الاقتصادي فيها عرضة للتقلبات الخارجية، خاصة إذا كانت هذه السلع، أو مجموعة السلع، سلعا أولية.

5-2-2 الميل المتوسط و الميل الحدي للاستيراد و مرونة الإستيراد بالنسبة للدخل الوطني

ترتبط الواردات مع الدخل الوطني بعلاقة طردية، ويمثل الدخل الوطني متغيرا مفسرا للطلب المحلي على المنتجات الأجنبية، لذا يمكن أن نكتب - كما سبق و أن رأينا في الفصل السابق - :

$$M = f(y)$$

و عادة ما تؤخذ دالة الواردات على شكل خطي أي :

$$M = M_o + m_y$$

أ- الميل المتوسط للاستيراد $(A.P.I)$

و هو عبارة عن نسبة الواردات إلى الدخل الوطني أي :

الميل المتوسط للاستيراد = الاستيراد الكلي / الدخل الوطني

---

(1) د. سعيد نجار، الاعتماد المتبادل و عالمية الاقتصاد بالإشارة إلى الواقع العربي، الاعتماد المتبادل و التكامل الاقتصادي و الواقع العربي، مركز دراسات الوحدة العربية ، ص18-21.

(2) د.إبراهيم العيسوي، قياس التبعية في الوطن العربي، مرجع سابق، ص 43.

ب- الميل الحدي للإستيراد

و هو عبارة نسبة التغير في الواردات إلى التغيير في الدخل الوطني أي :

$$\text{الميل الحدي للاستيراد} = \frac{\text{التغير في الواردات}}{\text{التغير في الدخل الوطني}}$$

و يمثل المشتق الأول لدالة الواردات

$$\frac{\partial f(Y)}{\partial Y} = \frac{\partial (M_0 + mY)}{\partial Y} = m = M.P.I$$

يمثل الميل الحدي للاستيراد ذلك التغير الواردات بمقدار ($\Delta M$) الناجم عن التغير في الدخل الوطني بمقدار ($\Delta Y$)

جـ - مرونة الاستيراد بالنسبة للدخل الوطني ($e_{mr}$)

و هي عبارة عن النسبة بين التغير النسبي في الواردات، و التغير النسبي في الدخل الوطني.

$$e_{mr} = \frac{\Delta M / M}{\Delta Y / Y}$$

و نلاحظ أنها تمثل من جهة أخرى النسبة بين معدل نمو الواردات، و معدل نمو الدخل الوطني.

$$e_{mr} = \frac{\Delta M}{\Delta Y} \cdot \frac{Y}{M}$$

$$e_{mr} = \frac{\frac{\Delta M}{\Delta Y}}{\frac{M}{Y}}$$

$$e_{mr} = M.P.I / A.P.I$$

و بالتالي، فهي عبارة عن النسبة بين الميل الحدي للاستيراد، و الميل المتوسط للاستيراد، وهي دائما أقل من الواحد الصحيح *، باعتبار أن أي تغير نسبي في الواردات، يكون دائما أقل من أي تغير نسبي في الدخل الوطني (1).

**الخلاصة**

تسمح مؤشرات اعتماد النشاط الاقتصادي على التجارة الخارجية بإبراز أهمية المبادلات الخارجية في النشاط الاقتصادي، سواء من جانب

---

(*) راجع المبحث الاول من الفصل الأول.

(1) Maurice Byé et G.D. de Bernis, Relations économiques internationales, 4ème édition DALLOZ, 1977, P.446.

تصريف فائض الإنتاج الوطني، أو من جانب الاسهام في الاستجابة لمطالب الاستيعاب المحلي، كما تكشف عن تغيرات الواردات المرافقة لتغيرات الدخل الوطني، أي تبرز ذلك المستوى من الواردات الذي يقتضيه مستوى معين من الدخل الوطني.

**2-3 الصياغة القياسية لظاهرة اعتماد النشاط الاقتصادي الوطني على التجارة الخارجية**

**2-3-1 تشخيص الظاهرة**

يتوقف المستوى العام للنشاط الاقتصادي الوطني على عوامل داخلية، بإمكان صانع السياسة الاقتصادية الوطنية التأثير فيها، و عوامل خارجية بعيدة عن تأثيره [1]، تتوزع العوامل الدخلية على مجموعة من الجوانب منها الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية، الثقافية، الخ؛ و كذلك الأمر بالنسبة للعوامل الخارجية، فهي تتعدى الجوانب الاقتصادية الى السياسية و التكنولوجية و غيرهما.

تجد العوامل الخارجية السالفة الذكر ترجمتها العددية في الميزان التجاري، نظرا لأنه يبرز تدفقات المنتجات المصدرة و المستوردة، أثناء مدة زمنية معينة، كما أن قيمته تعبر عن قدرة الإقتصاد الوطني على مستويين في آن واحد، فهي ترجمة لطاقة الاقتصاد الوطني الانتاجية ممثلة بالصادرات، و تعبير عن مدى عجز القاعدة الانتاجية الوطنية عن الاستجابة للطلب المحلي ممثلة بالواردات؛ وتمثل الصادرات إنفاقا أجنبيا على المنتجات المحلية، و غالبا ما يوظف عائدها في الاسيراد، بينما تعتبر الواردات إنفاقا محليا على المنتجات الأجنبية، بغرض الوفاء بحاجات الاستيعاب المحلي.

تتميز إقتصادبات معظم البلدان المتخلفة بخاصيتين أساسيتين هما : الانفتاح الواسع على قطاع التبادل الخارجي، و ارتفاع درجة التركز السلعي للصادرات [2]، ويعبر ارتفاع درجة الانفتاح على قطاع التبادل الخارجي عن الإسهام الكبير للتجارة الخارجية في النشاط الاقتصادي، أي أن المبادلات الخارجية تمثل المحور الأساسي في النشاط الاقتصادي الوطني من جانبين : جانب إستعاب السوق الأجنبية لفائض الانتاج المحلي، و جانب مساهمة السوق الأجنبية في الوفاء بمطالب الاستيعاب المحلي، و بالتالي يدل ارتفاع درجة التركز السلعي للصادرات على تمحور النشاط الاقتصادي حول تصدير منتوج معين، يوظف عائد تصديره في الاستيراد، قصد الوفاء بحاجات الاستيعاب المحلي.

---

(1) د.سعيد نجار، مرجع سابق، ص 16.

(2) فيسانت جاليس، إقتصاديات الدول الصغيرة، مجلة التمويل، والتنمية، يونيو 1984، ص 37.

ينجر عن ارتفاع مستوى الانفتاح على قطاع التبادل الخارجي، وارتفاع درجة التركز السلعي للصادرات، تعرض إقتصاديات هذه البلدان لصدمات خارجية، ناجمة في الغالب، عن التغيرات الاقتصادية و السياسية و التكنولوجية في الدول المتقدمة، التي تستوعب معظم صادرات البلدان المتخلفة، ويتوقف الطلب على صادرات البلدان المتخلفة على الأوضاع الاقتصادية السائدة في البلدان المتقدمة، حيث يزداد في ظروف انتعاش النمو الاقتصادي، ويتراجع في أوضاع الانكماش، كما يخضع الطلب على هذه الصادرات للتطورات التكنولوجية، حيث يؤدي اختراع و استخدام تقنيات إنتاج تقتصد في إستهلاك المادة الأولية، بالطلب على هذه المادة إلى التراجع، و بتأثر هذا الطلب كذلك بالسياسة التجارية التي تنتهجها البلدان المتقدمة نحو صادرات البلدان المتخلفة (1).

## 2-3-2 تحديد المتغيرات و صياغة النموذج

يتألف الاستيعاب المحلي أو النفقات الوطنية ($E$) من الاستهلاك الخاص ($C$)، والاستهلاك العام ($G$) و نفقات الاستثمار ($I$) أي :

$$E = C + G + I$$

يتم الوفاء بحاجات الاستيعاب المحلي من مصدرين هما :

★ المنتجات المحلية، أي ما توفره القاعدة الانتاجية الوطنية من سلع وخدمات.

★ المنتجات الأجنبية، أي ما يمكن إستيراده من سلع و خدمات.

و انطلاقا من تركز النشاط الاقتصادي حول تصدير منتوج معين، يوظف عائد تصديره في الاستيراد، قصد الاستجابة لمتطلبات النفقات الوطنية، فإن الوفاء بحاجات الاستيعاب المحلي يتوقف، علاوة على المنتجات المحلية، على الواردات من السلع و الخدمات، ويتوقف مستوى الاستيراد بصورة أساسية على عائدات تصدير المنتوج الرئيسي، و باعتماد الرموز التالية :

الواردات من السلع و الخدمات = $M$

قيمة المنتجات المحلية المساهمة في الاستجابة لحاجات الاستيعاب المحلي $PL=$

فإنه بإمكاننا أن نكتب : $E = f(P_L, M)$

أي أن النفقات الوطنية، أو مجموع الإنفاق الاستهلاكي الخاص و العام والإنفاق الاستثماري متغير تابع لمستوى الواردات من السلع و الخدمات ($M$)، ومستوى الانتاج المحلي الموجه لتلبية حاجات الاستيعاب المحلي ($PL$)، و بصيغة أخرى، تمثل المتغيرتان ($M$) و ($PL$) متغيرتان مفسرتان لمستوى النفقات الوطنية.

---

(1) د. رمزي زكي، أزمة المديونية، رؤية من العالم الثالث، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1978، ص67.

نظرا لما تتميز به القاعدة الانتاجية الوطنية من عجز عن الاستجابة لمطالب الاستيعاب المحلي، فإن النفقات الوطنية تتوقف بصورة أساسية على مستوى الواردات من السلع و الخدمات، أي تصبح العلاقة السابقة على النحو التالي :

$E = f(M,U)$

أي أن مستوى الواردات من السلع و الخدمات، يمثل متغيرة مفسرة لمستوى النفقات الوطنية، التي تمثل متغيرة داخلية، وتعبر ($U$) عن مجموع العوامل الأخرى المفسرة لمستوى النفقات الوطنية، و كذا عن أخطاء القياس.

يتوقف، من جانب آخر، مستوى الاستيراد بصورة أساسية على عائدات تصدير المنتوج الرئيسي، و بالتالي فإنه بإمكاننا أن نكتب :

$M = f(h,\varepsilon)$

أي أن عائدات تصدير المنتوج الرئيسي ($h$)، تمثل متغيرة مفسرة لمستوى الواردات من السلع و الخدمات، ويعبر المتغير العشوائي ($\varepsilon$)، بالاضافة الى أخطاء القياس عن العوامل الأخرى المفسرة لمستوى الاستيراد.

## الخلاصة

انطلاقا مما تتسم به إقتصاديات البلدان المتخلفة، من تركز للنشاط الاقتصادي حول تصدير منتوج معين، فإن مستوى النفقات الوطنية في هذه البلدان، يتوقف على ما يرد من الخارج من سلع و خدمات، و يتعلق مستوى الواردات هذه، بصورة أساسية، على العائدات من تصدير هذا المنتوج، التي تتحدد بالأسعار السائدة في السوق الدولية لهذا المنتوج، الذي يتحدد بعوامل خارجية بعيدة عن تأثير صانع السياسة الاقتصادية الوطنية، ويؤدي أي اضطراب يلحق أسعار هذا المنتوج إلى إثارة سلسلة من الاضطرابات، تنطلق من النفقات الوطنية، لتمتد إلى الميادين الاجتماعية والسياسية، و ما إلى ذلك.

## الخاتمة

تبرز التجارة الخارجية دور المبادلات الخارجية في النشاط الاقتصادي الوطني، سواء من ناحية صرف فائض الانتاج الوطني، أو من ناحية المساهمة في الوفاء بمتطلبات الاستيعاب المحلي (النفقات الوطنية)، حيث تكشف الأنماط الزمنية عن معدلات تطور المبادلات الخارجية عبر الزمن، و كذا درجة تغطية الصادرات للواردات، وتحدد الأنماط الهيكلية درجة التركز السلعي، سواء للصادرات أو للواردات، وتبين الأنماط الجغرافية الأطراف التي يتم معها التبادل، و درجة تركز المبادلات في أطراف محددة.

تعكس مقاييس اعتماد النشاط الاقتصادي الوطني على التجارة الخارجية، من جهة مدى اعتماد تحقيق الأهداف الاقتصادية الوطنية على التطورات الاقتصادية و السياسية الدولية، و من جهة أخرى، قدرة الاقتصاد الوطني على تجنب أو تخفيف آثار التغيرات و الاضطرابات الخارجية، الناجمة غالبا عن الأزمات الاقتصادية و السياسية الدولية، ذلك أن الارتفاع الكبير لدرجة التركز السلعي للصادرات، في بلد تمثل فيه الصادرات نسبة عالية من الناتج المحلي الإجمالي، يعبر عن تمحور النشاط الاقتصادي في هذا البلد حول تصدير منتوج معين نحو الخارج، ويتوقف مستوى عائدات تصديره على أسعاره السائدة في الأسواق الدولية، التي تتوقف بدورها على حجم الطلب على هذا المنتوج في البلدان المستهلكة، وبالتالي فإن مستوى الناتج المحلي الإجمالي، أي حجم النشاط الاقتصادي داخل هذا البلد، يخضع بدرجة عالية لعوامل خارجية، كما يترجم ارتفاع درجة إسهام الواردات في الاستجابة لمطالب الاستيعاب المحلي، ضعف القاعدة الانتاجية الوطنية وعجزها عن تلبية مطالب السكان، و مستلزمات التنمية، وبالتالي فإن مختلف أوجه النفقات الوطنية، أي نفقات الاستهلاك الخاص و العام ونفقات الاستثمار، تتوقف بدرجة كبيرة على ما يرد من الخارج، الأمر الذي يجعل البلد عرضة للضغوط و المساومات الخارجية، ويعكس كذلك ارتفاع مستوى الميل الحدي للاستيراد، إستحواذ الواردات على جزء كبير من الزيادة في الدخل الوطني، الأمر الذي يعني تسرب النمو الاقتصادي نحو الخارج.

يتبين مما سبق، أنه في ظل ارتفاع نسبة إسهام الصادرات في الناتج المحلي الإجمالي، و ارتفاع كذلك نسبة إسهام الواردات في تلبية مطالب الاستيعاب المحلي، و ارتفاع مستوى الميل الحدي للاستيراد، يبقى النشاط الاقتصادي الوطني عرضة للتقلبات الخارجية، و يرهن مستوى النمو الاقتصادي لعوامل خارجية، بعيدة عن تأثير صانع السياسة الاقتصادية الوطنية، ويضعف من مقدرة البلاد على تجنب، أو تخفيف آثار التقلبات والأزمات الخارجية، ويؤدي إلى مصادرة النمو في الدخل الوطني نحو الخارج.

**خاتمة القسم النظري**

شهد هذا القرن تصاعدا مكثفا للعلاقات الدولية، حيث باتت الدول تتبادل علاقات تغطي مختلف أوجه النشاط الانساني، وتمثل العلاقات الاقتصادية الدولية جانبا مهما من هذه العلاقات، والتي بدورها تعتبر المعاملات الاقتصادية الدولية أهم جوانبها؛ ومنه فإن الأخذ بعين الاعتبار للعلاقات الخارجية عموما، و التجارة الخارجية على الأخص، عند دراسة النشاط الاقتصادي في أي بلد، يمثل ضرورة يقتضيها الواقع، حيث يؤثر ويتأثر النشاط الاقتصادي بالمبادلات الخارجية، فالصادرات تمثل متغيرة خارجية في نموذج الدخل الوطني، ويؤدي تغير مستواها إلى تغير مستوى الدخل الوطني، في نفس الاتجاه، بينما تشكل الواردات متغيرة داخلية في نموذج الدخل الوطني، يتوقف تغيرها على تغير مستوى هذا الدخل، ويتم تصنيف الصادرات ضمن عوامل الإضافة إلى تيار الإنفاق الكلي، بينما تضاف الواردات إلى عوامل التسرب من الإنفاق الكلي، و يؤدي التعادل بين عوامل التسرب و عوامل الإضافة إلى تحقيق حالة التوازن بين العرض الكلي والطلب الكلي، التي يتحدد عندها الدخل الوطني التوازني في اقتصاد مفتوح.

يماثل أثر التغير في الصادرات على الدخل الوطني أثر التغير في الاستثمار على الدخل الوطني، وبالتالي فإن تغيرا في الصادرات يحدث تغيرات متتالية في الدخل الوطني، تعادل في أبسط الحالات، مقلوب مجموع الميل الحدي للادخار، و الميل الحدي للاستيراد، مضروبا في مقدار التغير في الصادرات. ويتضح أن الميل الحدي للاستيراد و الميل الحدي للادخار يمثلان عائقين يضعفان من أثر تغير الصادرات على الدخل الوطني، ويعود ذلك إلى كون الادخار و الاستيراد ينتميان إلى عوامل التسرب من دائرة الإنفاق الكلي.

تمتد آثار التغير في الإنفاق الاستثماري إلى الأطراف التي يتم معها التبادل، عن طريق التغير في مستوى الواردات، أي يدفع انتعاش النمو الاقتصادي في البلد الذي تحققت فيه الزيادة المبدئية في الاستثمار، النشاط الاقتصادي في أطراف التبادل الأخرى، نحو النمو أو زيادة معدلاته، وفي الحالة العكسية، يؤدي ركود النشاط الاقتصادي في هذا البلد، إلى تراجع النشاط الاقتصادي لدى هذه الأطراف.

تتأثر الأوضاع الاقتصادية الداخلية بالأوضاع السائدة في الخارج، الاقتصادية، السياسية، و حتى التكنولوجية، تبعا للأهمية التي تحتلها التجارة الخارجية في نشاطها الاقتصادي، سواء من جانب صرف فائض الانتاج

الوطني، أو من جانب جلب متطلبات الاستجابة للاستيعاب المحلي من الخارج، الأمر الذي يقودنا إلى التساؤل عن المقاييس المعتمدة لتحديد مدى أهمية المبادلات الخارجية في النشاط الاقتصادي الوطني، على التجارة الخارجية ؟

تسمح الأنماط الزمنية و الهيكلية و الجغرافية للتجارة الخارجية بمعرفة تطور مستوى عناصر التجارة الخارجية، على شكل أرقام مطلقة أوعلى شكل معدلات نمو سنوي، وتتبع درجة تغطية الصادرات للواردات، و تمكننا من تحديد التركيب السلعي لكل من الصادرات و الواردات ، وكذا درجة سيطرة سلعة معينة، أو صنف معين من السلع، على كليهما، وتكشف لنا عن الأطراف التي يتم معها التبادل، وكذا درجة إسهام كل طرف في المبادلات الخارجية.

تبرز مقاييس اعتماد النشاط الاقتصادي الوطني على التجارة الخارجية مدى الأهمية التي تحتلها المبادلات الخارجية في النشاط الاقتصادي الوطني من جوانب مختلفة، منها جانب تصريف فائض الانتاج الوطني، وجانب إسهام القطاع الخارجي في الوفاء بحاجات الاستيعاب المحلي، فيعبر ارتفاع نسبة إسهام الصادرات في الناتج المحلي الإجمالي مع إرتفاع درجة التركز السلعي للصادرات، عن تمحور النشاط الاقتصادي الوطني حول تصدير منتوج معين، الأمر الذي يجعل مستوى الناتج المحلي الإجمالي يتوقف على عوامل خارجية، تتلخص في الطلب الأجنبي على هذا المنتوج، ويعبر ارتفاع نسبة إسهام الواردات في تلبية مطالب الاستيعاب المحلي، عن عجز القاعدة الانتاجية الوطنية عن الاستجابة لمطالبه، الأمر الذي يجعل النفقات الوطنية عرضة للتغيرات، و الاضطرابات الخارجية، ويترجم ارتفاع مستوى الميل الحدي للاستيراد إستحواذ الواردات على جزء كبير من الزيادة في الدخل الوطني؛ و بالتعريف، فإن ارتفاع مستوى الميل الحدي للاستيراد يؤدي الى تخفيض مستوى المضاعف، وبالتالي فإن أثر الزيادة في الإنفاق الاستثماري تنتقل إلى الخارج في صورة واردات.

يوجه عائد تصدير المنتوج الرئيسي أساسا نحو تمويل الواردات، قصد تلبية مطالب الاستيعاب المحلي، و بالتالي فإن مختلف أوجه الإنفاق الوطني تتوقف أساسا على عائدات تصدير هذا المنتوج، و يجعلها رهينة لعوامل خارجية، لا يمكن لصانع السياسة الاقتصادية الوطنية التحكم فيها؛ ويعرض البلاد لضغوط و مساومات خارجية، علاوة على تأثير ذلك على الأمن الشامل للبلاد، وتناقضه مع مبدأ الاستقلال، وبالإضافة إلى ما سبق، فإن توقف مستوى الإنفاق الاستثماري على عوامل خارجية، يجعل من

الأهـداف الاقتصاديـة الوطنيـة خاضعـة للتطـورات الاقتصاديـة و السياسـية وحتـى التكنولوجيـة الدوليـة، كمـا أن آثـار التغـيرات الخارجيـة تتجـاوز التـأثير فـي النفقـات الوطنيـة، و المجـال الاقتصـادي ككـل، إلـى المجـالات الاجتماعيـة والسياسـية.

# القسم الثاني : دراسة تطبيقية عن الجزائر

## مقدمة

في سياق المد الاستعماري، الذي ميز القرن التاسع عشر، تعرضت الجزائر لإستعمار إستيطاني دام عقودا طويلة، تعرض خلالها المجتمع الجزائري لمظالم بالغة، و تفكيك طال مختلف شرائح المجتمع، و جميع أوجه الحياة؛ حيث أقدم الاستعمار، بعد إحكام سيطرته، على تجسيد إحتلاله، فاستحوذ على البلاد و العباد، فصادر و أمم الأملاك وطرد الجزائريين من السهول و الأراضي الخصبة نحو الجبال، و المناطق المعزولة، وسخر المعمرون الانسان الجزائري في استغلال خيرات البلاد، و استخدمته السلطة الفرنسية كوسيلة قتال في معظم الحروب التي خاضتها.

قادت هذه السياسة في الميدان الإقتصادي، إلى تدمير نموذج الإنتاج الموافق لنمط استهلاك الجزائريين، والذي كان سائدا قبل الغزو، وبلورة نموذج إنتاجي جديد يستجيب للطلب الخارجي، المتمثل أساسا في طلب الأسواق الأوروبية عموما، و الفرنسية على الخصوص، و يبرز ذلك في صورة الانتشار الواسع للزراعة التجارية، المتمثلة في زراعة الكروم، وإقامة صناعة استخراجية، و شبكة من المنشآت القاعدية، لتسويق الموارد المنجمية نحو الخارج.

ورثت الجزائر، عقب استقلالها، وضعا اقتصاديا بالغ التعقيد، ذلك أن السياسة الاستعمارية السالفة الذكر طالت مختلف شرائح المجتمع، ومختلف جوانب حياة الأفراد، كما أن سنوات الثورة، و ما تضمنته من عنف، و عنف مضاد، ألحقت أضرارا بالغة بمختلف أوجه النشاط الإقتصادي، و خلفت الكثير من المآسي الاجتماعية؛ وقصد مجابهة هذا الوضع، رسمت الجزائر سبيلا طموحا للتنمية، ساهم الزخم الثوري الذي منحته الثورة التحريرية للمجتمع ككل، في تحديد آفاقه و اختيار أدواته.

تبرز مختلف المواثيق التي عرفتها الجزائر قبل الاستقلال و بعده، الاشتراكية كإطار مذهبي لسياسة التنمية الإقتصادية و الاجتماعية، التي جاءت في حقيقتها كرد فعل على الوضع التاريخي الموروث عن العهد الاستعماري، المتسم بغياب التصنيع، و الاتجاه نحو الخارج، كما يذكر الدكتور بن يسعد*، لذا فإن اتجاه الجزائر نحو التنمية باعتماد التصنيع هو في جوهره إجابة عن وضعية تاريخية، و تصفية لتركة استعمارية، بالاستناد إلى خلفية نظرية، تتمثل أساسا في نظرية الصناعات المصنعة، والتوجه نحو الداخل، وأسلوبا لتحقيق الاستقلال الإقتصادي، وسندا للاستقلال السياسي، و أداة تضمن للشعب مستوى معيشة أفضل.

(*) M.E. BENISSAD, Economie du développement de l'Algérie, O.P.U, Alger, 2ème édition, 1982, P.5.

الإقتصاد الوطني من الاضطرابات، و التقلبات الخارجية، أو على الأقل التخفيف من آثارها، التي تتعدى الجانب الإقتصادي إلى الجوانب الاجتماعية و السياسية.

قصد إبراز تأثير التغيرات، و الاضطربات الخارجية على النشاط الإقتصادي الوطني، نلجأ، كما سبق توضيحه في القسم النظري، إلى دراسة تطور مستوى النشاط الإقتصادي الوطني، في علاقاته مع الخارج، بحيث ننطلق من فصل تمهيدي يتعلق بتحديد الإطار المذهبي، و الخلفية النظرية لسياسة التنمية الإقتصادية التي شهدتها الجزائر، ثم نشرع من خلال فصل أولي في استعراض المراحل الأساسية لسياسة التنمية الإقتصادية، ونتناول في فصل ثان اعتماد النشاط الإقتصادي الوطني على التجارة الخارجية.

# الفصل التمهيدي : الإطار المذهبي و الخلفية النظرية لسياسة التنمية الإقتصادية في الجزائر

- الإطار المذهبي لسياسة التنمية الإقتصادية
- الخلفية النظرية لسياسة التنمية الإقتصادية

الفصل التمهيدي : الإطار المذهبي و الخلفية النظرية لسياسة التنمية الإقتصادية في الجزائر

1- الإطار المذهبي لسياسة التنمية الإقتصادية

لقد شكلت الاشتراكية إطارا مذهبيا لسياسة التنمية الإقتصادية، التي شهدتها الجزائر بعد الاستقلال، حيث تبنت قيادة البلاد، عبر مختلف المواثيق و البرامج، المذهب الاشتراكي كأسلوب لتنظيم الحياة الإقتصادية، و كإطار لحل مشاكل البلاد.

أ- برنامج طرابلس*

برزت أولى التوجهات المذهبية لسياسة التنمية الإقتصادية في برنامج طرابلس، من أثناء تقديمه تصور للمحاور الكبرى، لبناء الجزائر ذات التوجه الاشتراكي، وطرحه لمشروع تنمية، يقوم على الدور المركزي للدولة في إحداث تحولات في الوسط الريفي، عن طريق الثورة الزراعية، وفي إنشاء قاعدة صناعية، ذلك أن الثورة الزراعية من خلال مظاهرها المتفاعلة، الإصلاح الزراعي، تحديث الزراعة، والحفاظ على التراث العقاري، تقود إلى زيادة الإنتاج و تنويعه، و امتصاص البطالة و فتح سوق للتجهيزات و المنتجات الصناعية، و للاستجابة لمطالب هذه السوق، برزت فكرة الصناعات الثقيلة، التي يعتبرها ضرورة للتنمية الإقتصادية في عمومها (1).

ب- ميثاق الجزائر **

أعاد ميثاق الجزائر التأكيد على المذهب الاشتراكي، معرفا الاشتراكية على أنها تنظيم إقتصادي إجتماعي، يسمح للأفراد بالانخراط في تنمية شاملة (إقتصادية، إجتماعية، ثقافية)، و يرى أن أسس سياسة وطنية للتنمية، تكمن في دعم القطاع العام، و تقويم الثروات البشرية، و التمويل الداخلي للاستثمارات، أي الاعتماد على الذات، لإبعاد الضغوط والمساومات

---

(*) بعد عقد إتفاقية إيفيان، ووقف إطلاق النار، أصبح من الضروري تحديد منهج لبناء الدولة الجزائرية، التي على وشك الاستقلال، انعقد اجتماع للمجلس الوطني للثورة الجزائرية – برلمان الثورة – في مدينة طرابلس الليبية، في شهر جوان 1962، صادق خلاله المجلس على وثيقة تعرف باسم برنامج طرابلس.

(1) Hamid M. TEMMAR, Stratégie de développement indépendant, le cas de l'Algérie, un bilan, O.P.U, Alger, 1983, P. 11-12.

(**) انعقد أول مؤتمر لحزب جبهة التحرير الوطني بعد الاستقلال، ما بين 16 و 21 أفريل 1964، وصادق على وثيقة سياسية، إيديولوجية، تضع الإطار النظري للبناء الاشتراكي، تعرف باسم ميثاق الجزائر، انظر :

عامر رخيلة : التطور السياسي و التنظيمي لحزب جبهة التحرير الوطني 1962 – 1980، رسالة ماجستير، معهد العلوم السياسية و الإعلامية، جامعة الجزائر، 1983، ص 146.

الخارجية، و ضمان تنمية مستقلة (1).

جـ – الميثاق الوطني 1976 *

لإن قدم برنامج طرابلس، و ميثاق الجزائر تصورا لما ستكون عليه سياسة التنمية الإقتصادية في إطار تصور شامل لمستقبل الجزائر، فإن الميثاق الوطني صيغة 1976، سعى إلى تقديم تنظير لعملية التنمية التي شهدتها الجزائر بعد الاستقلال، و خاصة بعد سنة 1965، كما حاول وضع تصور لمستقبل البلاد. لقد نص على أن دعم الاستقلال الوطني، و توفير أسباب إزدهار الانسان لا يتحققان كواقع ملموس إلا بقيام المجتمع الاشتراكي، كما حدد الاتجاهات الرئيسية لسياسة التنمية، كقاعدة و مطلب للاستقلال الإقتصادي، وللرقي الاجتماعي في التنمية المستقلة، وتحكم الدولة في دواليب الإقتصاد، و تجسيد محتوى السياسة الثورية و تطبيقها، وضمان العمل للقادرين عليه، و التوزيع العادل لثمار التنمية و أعبائها، و النهوض التكنولوجي، و التعاون مع الخارج، في ظل إحترام خيارات البلاد، ورسم كأهداف كبرى لعملية التنمية، تحديث الزراعة و توسيعها، والنهوض بتصنيع شامل و مكثف، بإقامة الصناعات الأساسية بادئ الأمر، التي تشكل جوهر التصنيع الحقيقي، و يقتضيها الاستقلال الإقتصادي، و استثمار الموارد المائية، و دعم شبكة المنشآت القاعدية (2).

د– الميثاق الوطني 1986 **

رافق مرحلة الثمانينات، المتسمة بسلسلة من الإصلاحات التي مست مختلف جوانب الإقتصاد الوطني، تعديل و إثراء الميثاق الوطني صيغة 1976، و لإن حافظ الميثاق الوطني 1986 على استراتيجية التنمية الإقتصادية و الاجتماعية، الواردة في الميثاق السابق، فإنه، و بدعوى دعم المكاسب المحققة، و مواجهة مختلف أنواع الاختلالات، جرى تعديل، وتكييف لسياسة التنمية في مختلف القطاعات الإقتصادية (3)؛ ففي مجال التصنيع، تم تحديد أهداف التنمية الصناعية أساسا في تزويد البلاد بصناعة شاملة ومتوازنة، و تحقيق التكامل و الانسجام بين القطاع الصناعي والقطاعات الإقتصادية الأخرى، و تم كذلك إدماج القطاع الفلاحي ضمن سياسة شاملة للتنمية الريفية، يمثل فيها تحقيق الاكتفاء الذاتي أولى الأهداف

---

(1) عامر رخيلة، التطور السياسي و التنظيمي لحزب جبهة التحرير الوطني 1962 – 1980، مرجع سابق، ص 147 – 149.

(*) عرض الميثاق الوطني 1976 على الشعب للمناقشة، و تمت المصادقة عليه من أثناء إستفتاء شعبي جرى يوم 27 جوان 1976.

(2) حزب جبه التحرير الوطني، الميثاق الوطني، 1976، ص .

(**) تمت المصادقة عليه إثر إستفتاء شعبي جرى في 16 يناير 1986.

(3) حزب جبهة التحرير الوطني، الميثاق الوطني 1986، ص 141.

المرسومة، كما شهد الميثاق الوطني 1986 فتح الباب أمام إسهام القطاع الخاص في مجهود التنمية، مع وجوب أن تتدرج مشارعه ضمن إطار المخطط الوطني، و أن تخضع لأولياته (1).

2- الخلفية النظرية لسياسة التنمية الإقتصادية

قصد تكوين فكرة موضوعية عن الخلفية النظرية لسياسة التنمية الإقتصادية في الجزائر، نقوم بعرض موجز لمجموعة من النظريات هي :

أ- نظرية النمو المتوازن

لقد إنطلق "نيركس" في بناء نظريته من تشخيص ظاهرة التخلف، التي أرجعها إلى عنصرين هما :

- الحلقة المفرغة للتخلف : و مضمونها أن ضعف مستوى الدخل يؤدي إلى ضعف مستوى الادخار، الذي يقود بدوره إلى ضعف مستوى التراكم، الذي ينجم عنه ضعف في الانتاجية، الأمر الذي يقود إلى تحقيق دخل ضعيف، وهكذا دواليك؛

- ضيق السوق : من القيود المفروضة على الاستثمار، ضيق المنافذ الناجم عن عدم مرونة الطلب لدى ذوي الدخول المحدودة (2).

و لمعالجة هذه الأعراض، تقترح النظرية دفعة قوية من الاستثمارات لكسر الحلقة المفرغة للتخلف، مع توجيهها إلى دائرة واسعة من القطاعات، بشكل متوازن، حيث يقود الطلب الناشئ في إحداها إلى بروز منافذ لتصريف منتجات القطاعات الأخرى، وعندئذ يحدث التكامل بين القطاعات (3).

ب- نظرية النمو غير المتوازن

لقد قدم "ألبرت هيرشمان" نظريته انطلاقا من نقده لنظرية النمو المتوازن، معتبرا أن نمو بعض القطاعات، يدفع المستثمرين للاستثمار في القطاعات الأخرى، ذلك أن نمو الصناعة (أ) مثلا، يحدث وفورات خارجية تستفيد منها الصناعة (ب)، فتساعد على تطويرها، ونمو هذه الأخيرة يؤدي إلى تحقيق وفورات خارجية تستفيد منها الصناعة (جـ)، و هكذا فإن سياسة التنمية الرشيدة، حسب هذه النظرية، تقتضي توجيه الجهود نحو القطاعات أو الصناعات المتميزة عن غيرها، بتحريض عال للاستثمار في القطاعات أو الصناعات الأخرى، و من هنا نشأت التفرقة بين الصناعات التي لها أثار الدفع إلى الأمام، وتلك التي لها آثار دفع إلى الخلف، و انطلاقا مما تتمتع به الصناعات الواقعة في المراحل الوسطى للانتاج، من آثار دفع إلى الأمام وإلى الخلف فإنها تحظى بالأولوية حسب هذه النظرية (4).

---

(1) حزب جبهة التحرير الوطني، الميثاق الوطني 1986، ص .

(2) Everte HAGEN, Economie du développement, Economica, Paris, 1982, P. 100-102, 1977.

(3) عبد الرحمان بوداقجي، التنمية الاقتصادية، المطبعة الجديدة، دمشق، 76/1977، ص 224-225.

(4) عبد الرحمان بوداقجي، نفس المرجع، ص 227 - 229.

جـ - نظرية أقطاب النمو

لقد صاغ (*F.Perroux*) هذه النظرية انطلاقا من دراسته للتوسع الإقتصادي الكبير، الذي شهدته أوروبا الغربية أثناء القرن التاسع عشر، التي لا حظ من خلالها الدور الأساسي الذي لعبه القطاع الصناعي في نشر التقدم التقني في النسيج الاجتماعي، و دفع للقطاعات الأخرى نحو التنمية (1). يعتبر "بيرو" الوحدة المحركة، هي الوحدة الانتاجية التي تحدث آثارا غير متناظرة و غير إنعكاسية على الوسط الاجتماعي و المؤسسي، وكذلك على الأنشطة الإنتاجية الواقعة خلف أو أمام إنتاج هذه الوحدة.

لتحديد آثار القطب على المحيط نستخدم التعريف الذي صاغه (*J.Paclynk*) لقطب النمو، حيث يعتبر أن القطب يشكل كل صناعة تحدد من خلال إنتاجها المتدفق، و الدخول التي توزعها، شروط نمو الصناعات المرتبطة بها فنيا، كما تتحكم في ازدهار القطاع الثالث عن طريق هذه الدخول، وتقود إلى نمو الدخل الإقليمي؛ انطلاقا من هذا التعريف، و استنادا لما قام به الإقتصادي (*L.E.Davin*) يمكن التمييز بين آثار الاستقطاب الفنية الإقتصادية، البسيكولوجية، وأخيرا الجغرافية، تبرز الآثار الفنية على مرحلتين، مرحلة الاستثمار، و مرحلة التشغيل، ففي الأولى يقتضي إنجار وحدة إنتاجية إنفاق بعض الأموال، لغرض تهيئة المناطق الصناعية، و مد شبكة الطرق، و شراء التجهيزات؛ أما في المرحلة الثانية، فيبرز الاستقطاب من خلال آثار تكامل الوحدات الإنتاجية، الواقعة خلف وأمام الوحدة المحركة، و يرتبط الاستقطاب الإقتصادي ارتباطا وثيقا بالدخول التي يمنحها قطب النمو، و في هذا المجال يبدو واضحا أن آلية عمل مضاعف الاستثمار و معجل الطلب، تقود إلى التكامل العمودي لقطب النمو عن طريق إنشاء وحدات إنتاج متكاملة فنيا، كما تدفع إلى التكامل الأفقي، لقطب النمو عن طريق بعث أنشطة تستجيب للطلب الاستهلاكي المتنامي، بفعل الدخول التى يوزعها القطب (2).

د- نظرية الصناعات المصنعة

تنطلق نظرية الصناعات المصنعة لـ (*deBernis*) من الأفكار التي صاغها (*F.Perroux*) في نظرية أقطاب النمو، و الوحدة المحركة، وترمي إلى إقامة الصناعات التي يمكن استخدام منتجاتها في رفع إنتاجية الفرد؛ ولتحديد هذه الصناعات اعتمد "دي برنيس" الجذب كمعيار لما يسببه من ديناميكية، و تعجيل لعملية التصنيع (3)، و تغطي الصناعات المصنعة

---

(1) Abdelhamid BRAHIMI, l'économie algérienne, O.P.U, Algerie, 1991, P. 67.

(2) M.E. BENISSAD, Economie de développement de l'Algerie, Op-Cit, PP. 139-140.

(3) **رغيب شهرزاد، استراتيجية التصنيع في الجزائر، الفترة 1967- 1989، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1992، ص 37.**

قطاعات الحديد و الصلب، و الميكانيك، و الكيمياء، و استخراج المعادن، و الإلكترونيك، و مواد البناء و الطاقة، وذلك باعتبارها تتميز بجذب عال؛ وبالتالي، فإنها تحظى بالأولوية في عملية التنمية، كما ينجر عنها آثار متعددة و متنوعة، من بينها الأثر التصنيعي، الذي يحدد القدرة التصنيعية اللاحقة للصناعات المشيدة، ومع تزايد هذه القدرة، تتسارع التنمية الصناعية و يتزايد تأثيرها، و تتصف هذه الصناعات بثلاث خصائص كبرى هي :

1- ضخامة الحجم في الغالب، و بالتالي فهي لا تناسب الأسواق الصغيرة.

2- تنتمي إلى قطاع إنتاج وسائل الإنتاج، التي قد تؤدي عند التحكم في تقنيات الإنتاج إلى استقلالية واسعة للاقتصاد، وإلى استقرار في معدلات نموه.

3- ذات كثافة رأسمالية واسعة، أي أنه مثلا لكل دينار من المخرجات تمتص الصناعات المصنعة عددا أكبر من الدينارات، منه في حالة الصناعات غير المصنعة (الصناعات الغذائية، و النسيجية، الخ) (1).

هـ - نظرية التوجه الداخلي للتنمية

تنطلق هذه النظرية من تقسيم العالم إلى مركز متطور و مسيطر، ومحيط متخلف و تابع، و من أن هيمنة دول المركز على دول المحيط تمثل عاملا مفسرا لظاهرة التخلف، انطلاقا من أن الفائض الإقتصادي المحقق في بلدان المحيط تستحوذ عليه بلدان المركز عن طريق آليات التبادل اللامكتافئ (2). وتتسم اقتصاديات بلدان المحيط - حسب هذه النظرية - بانقسام النشاط الإقتصادي فيها إلى قطاعين تقليدي و حديث، يرتبط القطاع الحديث إرتباطا وثيقا بدول المركز، بينما يتجه القطاع التقليدي نحو الطلب الداخلي، و كرد فعل عن هذه الظاهرة، برزت فكرة التوجه الداخلي للتنمية، أي توجيه النشاط الإقتصادي ككل نحو تلبية الحاجات الأساسية للجماهير (3).

يحدد "سمير أمين" نموذجين للتراكم، النموذج التابع، و النموذج الموجه داخليا، و يقوم النموذج التابع على تنمية المنتجات الموجهة للتصدير، بينما يقوم النموذج الثاني على تنمية صناعات سلع الإنتاج، و سلع الاستهلاك الجماهيري، وينبني على العوامل الداخلية أساسا، وغالبا ما يقدم على أنه أسلوب لفك الارتباط بدول المركز (4).

---

(1) M.E. BENISSAD, Economic de développement de l'Algérie, Op-Cit, PP 137.

(2) رغيب شهرزاد، مرجع سابق، ص 40.

(3) يوسف صايغ، الاعتماد الجماعي على النفس، المقومات و الآليات مع التركيز على الواقع العربي، الاعتماد المتبادل و التكامل الاقتصادي والواقع العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، 1990، ص 264.

(4) د.ابراهيم سعد الدين، انتفاضة العالم الثالث واستراتيجية التنمية الموجهة للداخل و المعتمدة على الذات، أعمال حلقة نقاش حول قضايا التنمية و التخطيط، العام الدراسي 1977-1978، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، 1979، ص 162.

# الفصل الأول : المراحل الأساسية للتنمية الاقتصادية في الجزائر أثناء 1967 - 1989

- مقدمة
- مرحلة المخططات
- مرحلة التقويم و الإصلاحات
- الخاتمة

## 1- الفصل الأول : المراحل الأساسية للتنمية الإقتصادية أثناء الفترة (1967-1989)

### مقدمة

مرت التنمية الإقتصادية في الجزائر، منذ الاستقلال بأربع مراحل كبرى، تمتد المرحلى الأولى من سنة 1963 إلى 1966، و تتصف بأنها مرحلة إنتقالية، من إقتصاد إستعماري إلى إقتصاد قائم على توجهات إشتراكية، وتميزت بعدم الاستقرار في الجانب السياسي، وشهدت أولى الخطوات نحو الاشتراكية بقيام التسيير الذاتي، و إنشاء أولى الشركات، والدواوين الوطنية، و الهادفة كذلك إلى إعادة تنشيط الآلة الإقتصادية، والتحكم في دواليب الإقتصاد الوطني، وعرفت الجزائر أثناء هذه المرحلة، أولى قرارات التأميم في عهد الإستقلال، فتم تأميم الأملاك التي لم يغادرها المعمرون، بداية بالأراضي الزراعية ثم البنوك و المناجم، وتغطي المرحلة الثانية السنوات الممتدة من 1967 إلى 1979، وتتصف بأنها مرحلة المخططات، حيث شهدت الجزائر خلالها إنجاز ثلاث مخططات للتنمية، واتسمت بتأكيد دور الدولة في الحياة الإقتصادية عن طريق التأميم، والتوسع في إنشاء الشركات الوطنية لتغطي مختلف أوجه النشاط الإقتصادي، وإنشاء قاعدة صناعية، و تشمل المرحلة الثالثة السنوات الممتدة من 1980 إلى 1989، و تتصف بأنها مرحلة التقويم و الإصلاحات، حيث انطلاقا من تقويم المرحلة السابقة، تم اعتماد سلسلة من الإصلاحات مست الهيكل التنظيمي وتوجهات الإقتصاد الوطني، وشهدت إنجاز خطتين تنمويتين خماسيتين، وتمثل السنوات التالية لسنة 1990 إلى اليوم المرحلة الرابعة، والتي يمكن اعتبارها مرحلة إنتقالية، من إقتصاد تحكمه قواعد التخطيط، إلى إقتصاد يخضع لقوى السوق، وبصيغة أخرى تمثل المرحلة الرابعة، مرحلة التخلي عن الاشتراكية كإطار مذهبي و التوجه نحو الليبرالية.

تتلخص دوافع تناول بالدراسة الفترة الممتدة من 1967 إلى 1989، في دواعي اعتبار المرحلتين الثانية و الثالثة حقبة واحدة، والتي يمكن إيجازها في النقاط التالية :

1- وحدة الإطار المذهبي المتمثل في الاشتراكية.
2- وحدة الخلفية النظرية في عمومها.
3- العمل بالتخطيط على طول الحقبة.

### 1-1 مرحلة المخططات (1967-1979)

#### 1-1-1 أهم الوقائع الإقتصادية التي شهدتها المرحلة

شهدت مرحلة المخططات (1967-1979) إنجاز ثلاثة مخططات تنموية، مخطط ثلاثي (1967-1969)، مخطط رباعي أول (1970-1973) ومخطط رباعي ثان (1974-1977)، و اتخاذ سلسلة من القرارات الهادفة إلى التحكم في سير و توجهات الإقتصاد الوطني، منها قرار تأميم المحروقات، وقرار الثورة الزراعية سنة 1971، اعتماد التسيير الاشتراكي للمؤسسات سنة 1973، واحتكار التجارة الخارجية سنة 1978، و من جهة أخرى، عرفت عائدات المحروقات ارتفاعا كبيرا أثناء هذه المرحلة مما ساعد على تنفيذ مخططات التنمية (1).

#### 1-1-2 سياسة التنمية الإقتصادية

تتبنى سياسة التنمية أثناء هذه المرحلة على الربط بين فرع المحروقات، و القطاع الصناعي من جهة، و بين القطاعين الصناعي والفلاحي من جهة أخرى، وذلك انطلاقا من تصور مؤداه أن تنمية فرع المحروقات يوفر الأموال اللازمة لنمو القطاع الصناعي، الذي بدوره سيوفر الوسائل اللازمة لتطوير القطاع الفلاحي، وبصيغة أخرى، إن الاستثمار في قطاع المحروقات سيضمن الأموال اللازمة للاستثمار في الصناعة، و التي بدورها ستستجيب تدريجيا للطلب المحلي المتزايد على سلع الاستهلاك، و سلع الإنتاج؛ مما يوفر للقطاع الفلاحي، ولباقي القطاعات الوسائل الضرورية لرفع الإنتاج (2).

تميزت هذه المرحلة بالتدخل المتزايد للدولة في النشاط الإقتصادي، عن طريق تنظيم لشؤون الإقتصاد، يقوم على احتكار الدولة للنشاط، ففي القطاع الفلاحي اتسمت هذه المرحلة بالتدخل المباشر للدولة في النشاط الفلاحي، عن طريق امتلاك أهم وسائل الإنتاج، وهي العملية التي باشرتها الدولة عقب الاستقلال مباشرة، باعتماد التسيير الذاتي، الذي اضطرت لدعمه سنة 1968، بواسطة تشكيل هيئات التسيير، قصد رفع و تحسين أدائه، وتطبيق الثورة الزراعية سنة 1971، الرامية إلى دمج القطاع الفلاحي في الحركة العامة للتنمية، و القضاء على أشكال الملكية المعتبرة كمعرقلة لحركة التنمية في ميدان الفلاحة (3)، و شهدت هذه المرحلة تعايش ثلاث أنظمة إنتاج، تغطي ثلاث قطاعات هي : القطاع المسير ذاتيا، القطاع

---

(1) أحمد هني، إقتصاد الجزائر المستقلة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1991، ص 26.
(2) د.عبد اللطيف بن أشنهو، تجربة الجزائر، الديناميـة الاقتصادية و التطورات الاجتماعية، التنمية المستقلة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1985، ص 490.
(3) م.ب. حسن بهلول، الغزو الرأسمالي الزراعي للجزائر و مبادئ إعادة تنظيم الاقتصاد الوطني بعد الاستقلال، المؤسسة الجزائرية للطباعة، الجزائر، 1984، ص 83-86.

الاشتراكي و القطاع الخاص، تدعمها هياكل للتمويل، و التموين، والتسويق، كما اتسم تنظيم القطاع الفلاحي أثناء هذه المرحلة بالمركزية الشديدة بالرغم من إدخال النظام التعاوني، ابتداءا من سنة 1972، مع تطبيق الثورة الزراعية (1)، أما في القطاع الصناعي، وانطلاقا من نظرية الصناعات المصنعة، منحت السلطات الأولية أثناء هذه المرحلة إلى الشركات المحركة في قطاع الصناعة الثقيلة، وعلى الأخص "سوناطراك" و شركة الحديد والصلب، وهذا بغرض الرفع من قيمة الموارد الطبيعية الوطنية، و توظيف آثار السحب الخلفية و الأمامية لتطوير بقية القطاعات (2)؛ و لعب قطاع المحروقات دور الممول نظرا لما يحققه من مداخيل بالعملة الصعبة، وإجمالا، تتصف هذه المرحلة بالاستثمار المكثف في القطاع الصناعي عموما، والمحروقات على الأخص، و في الجانب التنظيمي انتقلت المؤسسات التي كانت مسيرة ذاتيا، إلى شركات وطنية، ثم عقب صدور ميثاق التسيير الإشتراكي للمؤسسات، تم تحويل جميع الشركات الوطنية إلى مؤسسات إشتراكية (3).

يشكل امتصاص البطالة، و رفع مستوى الاستخدام، و التوجه نحو الداخل، الهدفان الأساسيان لاستراتيجية التنمية (4)، هذه الأهداف تستند إلى أسس نظرية نوجزها فيما يلي :

- توجيه الإقتصاد الوطني نحو الداخل، بإرساء هيكل إنتاجي يستجيب لمطالب السوق الداخلية، ولذا عمد المخطط الجزائري إلى توجيه معظم الاستثمارات نحو إنتاج سلع التجهيز.
- التقاطع العمومي لمختلف فروع الصناعة، بغرض الإبقاء على أثر المضاعف داخل البلاد.
- ربط الفلاحة مع الصناعة بواسطة علاقة تكاملية، بغرض الرفع من الفائض الفلاحي عن طريق تشجيع المكننة، و وضع تحت تصرف الفلاحين سلعا صناعية، و القضاء على عدم التشغيل الكامل في الأرياف (5).

تعبر برامج الاستثمار، سواء من خلال حجمها الإجمالي، أومن خلال توزيعها على مختلف القطاعات، عن استراتيجية التنمية الرامية إلى تقويم

(1) Abdelhamid Ibrahimi, L'Economie Algérienne, Op. Cit. p. 251.
(2) جمال هاشم، السوق البترولية و انعكاساتها على الاقتصاد الجزائري، أطروحة ماجستير، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1989، ص 49.
(3) أحمد هني، مرجع سابق، ص 27.
(4) وزارة التخطيط و التهيئة المدنية، ملخص الحصيلة الاقتصادية والاجتماعية للعشرية 1967-1978، 1980، ص 01.
(5) M.E. Benissad, L'Economie du développement de l'Algérie, Op. Cit, pp. 49-50.

الثورات الطبيعة و الوفاء بحاجات البلاد، في مجالي سلع الاستهلاك و سلع الإنتاج، الأمر الذي يفسر تلك النسب العالية من إجمالي الاستثمارات التي تحظى بها الصناعة إجمالا عبر مختلف المخططات.

يقدر المبلغ الإجمالي المرصد للاستثمار أثناء الفترة الممتدة من سنة 1967 إلى سنة 1978 بـ 240 مليار دينار جزائري، موزعة على المخططات الثلاثة كما يلي :

- المخطط الثلاثي 9.06 مليار دينار
- المخطط الرباعي الأول 27.75 مليار دينار
- المخطط الرباعي الثاني 110.22 مليار دينار

و بلغ إجمالي الاستثمار خلال سنة 1978 ما قيمته 93.63 مليار دينار.
و لقد شهدت معدلات الاستثمار بالنسبة للإنتاج الداخلي الخام تطورا متزايدا، إذا بلغت 26.4 % في المخطط الثلاثي، و كذا 33.5 % في المخطط الرباعي الأول، و 46.8 % في المخطط الرباعي الثاني، و وصلت سنة 1978 إلى 54.7 %؛ واستحوذت القطاعات المنتجة على النصيب الأكبر من المبالغ المخصصة للاستثمار،إذ وصلت حصتها في المخطط الثلاثي إلى 83 % من إجمالي الاستثمارات، وبلغت حصتها في المخطط الرباعي الأول 69 % من إجمالي الاستثمارات، وقدرت حصتها في المخطط الرباعي الثاني بـ 71 % من إجمالي الاستثمارات؛ وتجدر الإشارة إلى أن الصناعة والطاقة نالتا نسبا عالية من إجمالي ما تم رصده للاستثمار، خلال كل مخطط، ففي المخطط الثلاثي وصلت حصة كليهما 49 % من مجموع الاستثمار؛ أما في المخططين الرباعيين الأول والثاني فقد بلغت حصتهما 35 % و 38 % على التوالي من مجموع الاستثمارات، في كل مخطط (1)، و نسجل تراجع نسبة الاعتمادات المخصصة للفلاحة من إجمالي الاعتمادات من مخطط إلى آخر، إذ انتقلت حصة الفلاحة من إجمالي الاعتمادات من 26 % في المخطط الثلاثي، إلى 14 % في المخطط الرباعي الأول، إلى 11 % في المخطط الرباعي الثاني (2).

قصد إبراز كيفية توزيع الاستثمارات على مختلف القطاعات، نستعرض التوجيه الذي خضعت له الاستثمارات في المخططين الرباعيين الأول و الثاني؛ ففي الأول منهما خضعت للمهام الموكلة للتنمية خاصة في قطاعي الصناعة و الفلاحة، وقد حددت هذه المهام كما يلي :

---

(1) وزارة التخطيط و التهيئة العمرانية، ملخص الحصيلة الاقتصادية والاجتماعية، 1967-1978، مرجع سابق، ص 39.
(2) نفس المرجع، ص 60.

– تقويم الثروات الباطنية للرفع من إمكانية التمويل الداخلي.
– دعم المنتجات القاعدية الضرورية لتحديث الفلاحة و التنمية الصناعية.
– تنمية المنتجات الموجهة للوفاء بالحاجات الأولية، و الواسعة الاستهلاك.

الأمر الذي يفسر إستحواذ القطاعات المنتجة بصفة مباشرة على 49 % من مجموع الاعتمادات المقدرة بحوالي 27.47 مليار دينار، وبلغت حصة الفلاحة من إجمالي الاعتمادات 12.11 %، بينما وصلت حصة الصناعة إلى حوالي 36.47 %، ويقدر نصيب الهياكل الثقافية و الإقتصادية التي تتضمن التربية و التكوين، و المواصلات السلكية و اللاسلكية، والسدود و الكهرباء، و ما إلى ذلك بـ 22 % من إجمالي الاعتمادات، ونالت التجهيزات الاجتماعية و الجماعية 11.5 % منها؛ وتبعا للمهام السالفة الذكر، قدر المبلغ الإجمالي المخصص لبرنامج التصنيع بـ 12400 مليون دينار، استحوذت المحروقات على 36 % منه، و صناعة الحديد على 15 %، و الصناعة الميكانيكية و الكهربائية على 11 %، و يقدر برنامج الاستثمار في القطاع الفلاحي بـ 4140 مليون دينار، استحوذ قطاع الري على 27 %، و العتاد الفلاحي على 19 % منها (1).

أما في المخطط الرباعي الثاني، وانطلاقا من تحليل و دراسة النتائج المحققة في المخطط الرباعي الأول، تم حصر أهداف هذا المخطط في دعم المنجزات المحققة، والتي في طريق الإنجاز، و الشروع في إنجاز المشاريع الأخرى، على ضوء أفق التنمية المحدد في عام 1980، الذي كان من المنتظر أن يتميز بعدد من التحولات الاجتماعية و الإقتصادية. لقد بلغت الاعتمادات الموجهة للاستثمار في مختلف القطاعات أثناء المخطط الرباعي الثاني 110217 مليون دينار جزائري، استحوذت الصناعة على 43.5 % منها، بينما نالت الفلاحة 10.9 % منها، كما وصلت حصة الهياكل الإقتصادية منها، إلى 14 %، و التربية و التكوين إلى 9 % منها. يعبر ارتفاع حصة الصناعة من إجمالي الاعتمادات عن الرغبة في إسراع عملية التصنيع، المرتكزة على تقويم المحروقات، الأمر الذي يترجم بدوره ارتفاع نصيب المحروقات من إجمالي الاستثمارات في القطاع الصناعي، و البالغة 40.62 % منها، كما حظيت عملية توسيع الصناعات الأساسية، و تحويل الموارد الطبيعية بأهمية معتبرة، إذ بلغت حصة صناعة الصلب و الفولاذ 12.21 % من إجمالي الاستثمارت المخصصة للصناعة، أما في قطاع الفلاحة، وبعد توفير الظروف البنيوية و الفنية أثناء المخطط السابق، كان من المنتظر أن يتم الشروع خلال المخطط الرباعي الثاني، في أعمال

(1) Plan quadrinal, Rapport général, 1970, pp. 39-47.

مختلفة لدعم الإنتاج باستعمال التقنيات الحديثة، و التقدم في إنجاز الثورة الزراعية (1).

3-1-1 سياسة التجارة الخارجية

بعد مرحلة أولى، تغطي سنوات الستينات، التي شهدت مجموعة إجراءات ترمي إلى حماية الإنتاج الوطني من المنافسة الأجنبية، و تنويع الأطراف التي يتم معها التبادل، عرفت سياسة التجارة الخارجية مرحلة ثانية، تميزت بتصاعد الاحتكار، حيث مع بداية تنفيذ المخطط الرباعي الأول، و قصد تنظيم التدفق التجاري، و ضمان تقاطعه مع التخطيط المركزي للتنمية، تم إسناد عمليات التجارة الخارجية لاحتكارات مسيرة من طرف الشركات الوطنية؛ ففي ميدان الواردات، تم منح احتكار إستيراد أي منتوج للشركات الوطنية التي يغطي نشاطها الفرع الذي ينتمي إليه هذا المنتوج (2)، و حددت أهداف التجارة الخارجية ضمن التقرير العام للمخطط الرباعي الأول كما يلي :

- زيادة المبيعات للخارج عن طريق أقصى استعمال لإمكانيات الإنتاج.
- تقويم الصادرات.
- ضمان أكبر دعم للاستقلال الإقتصادي، و معدل التنمية عن طريق البحث عن عقود إقتصادية دائمة.
- الإسهام في إنجاح سياسة الإحلال.
- الإسهام في تخفيض تكاليف التنمية، عن طريق الاختيار الحكيم لأسواق التموين.
- تحسين الظروف العامة لتمويل مبادلاتنا الإقتصادية مع الخارج (3).

لقد تم التأكيد على حرية التصدير، بإلغاء احتكار التسيير من طرف مؤسسات الدولة في سنة 1974، وفي ميدان الواردات، أدت العيوب العديدة التي رافقت تطبيق التنظيم السابق، إلى اعتماد البرنامج العام للاستيراد، الذي تقوم الحكومة بإعداده سنويا، و بموجب القانون 02.78، المتعلق بتأميم التجارة الخارجية، توسع احتكار الدولة ليشمل كل صفقات الشراء و البيع مع الخارج، كما تم منع اللجوء إلى الوسطاء؛ ففي ميدان الصادرات، تم اعتماد البرنامج العام للتصدير الذي جرى تطبيقه عن طريق تصريحات سنوية للتصدير، موجهة لمؤسسات الدولة، و رخص للتصدير ذات أجل قصير موجهة للقطاع الخاص (4).

---

(1) المخطط الرباعي 1974-1977، التقرير العام، ص 29-81.

(2) Hocine Benissad, Algérie : Restructurations et réformes économiques (1979-1993), O.P.U, Alger, pp. 82-85.

(3) Plan quadrinal, 1970-1973, Rapport général, p. 105.

(4) Hocine Benissad, Ibid., pp. 86-89.

4-1-1 تطور مستوى النشاط الإقتصادي الوطني

بغرض تتبع تطور مستوى النشاط الإقتصادي الوطني، نلجأ إلى استعراض تطور بعض المجاميع الإقتصادية الكلية عبر الزمن، حيث ننطلق من دراسة تطور مستوى الإنتاج الداخلي الخام، كمقدر لمستوى الإنتاج الوطني، مع استعراض تطور مساهمة قطاعي الصناعة و الفلاحة في هذا الإنتاج أولا، ثم نتناول تطور مستوى النفقات الوطنية بمكوناتها ثانيا.

أ- تطور مستوى الإنتاج الوطني

لقد تم إعداد الحسابات الإقتصادية باعتماد نظام الحسابات الإقتصادية الجزائرية (S.C.E.A) بداية من عام 1974، والحسابات المتعلقة بالفترة السابقة، أي من 1963 إلى 1973، تم تحضيرها في نظامين للحسابات الإقتصادية (S.C.N., C.N.A) (1)، وانطلاقا من التطابق التقريبي لمجال الإنتاج في نظام المحاسبة الوطنية الجزائرية (C.N.A) مع مجال الإنتاج في نظام الحسابات الإقتصادية الجزائرية (S.C.E.A) (2)، فإننا نأخذ السنوات التي يغطيها كلا النظامين، و بالتالي تكون سلسلة المعطيات محل دراستنا تمتد من 1969 إلى 1989.

يبرز الجدول 1-1 تطور مستوى الإنتاج الداخلي الخام، مقيما بأسعار سنة 1979، حيث انتقل من 59402.9 مليون دينار سنة 1969 إلى 113207.2 مليون دينار سنة 1979، و نمى بمتوسط معدل نمو سنوي يبلغ حوالي 6,3 %، كما وصل من جهة ثانية، معدل نمو الإنتاج أثناء المخطط الثلاثي إلى أزيد من 11 %، بينما تراجع أثناء المخطط الرباعي الأول إلى حوالي 4.7 %، ثم عاد فقفز نحو 8.2 %، أثناء المخطط الرباعي الثاني، وسجل الإنتاج معدلا متواضعا للنمو أثناء سنتي 1978 و 1979 يقدر بحوالي 1.5 %.

يبين الجدول 1-2 تطور مساهمة قطاع الصناعة في الإنتاج الداخلي الخام، أثناء الفترة الممتدة من 1969 إلى 1979، مع التمييز بين صناعة المحروقات، و الصناعة خارج قطاع المحروقات، و يتضح من استعراض بيانات الجدول أن القيمة المضافة، المحققة في قطاع الصناعة ككل، قد شهدت نموا مطردا بداية من سنة 1969 إلى غاية 1975، ثم شهد تراجعا ناجما عن انخفاض القيمة المضافة المحققة في صناعة المحروقات، وعادت عقب ذلك لتسجل زيادات متتالية، وبلغ متوسط إسهام القيمة المضافة المحققة في قطاع الصناعة ككل، في الإنتاج الداخلي الخام أزيد من 38 %،

---

(1) Office National des Statistiques, Statistiques, N° 35, p. 73.

(2) د. قادة أقاسم، د. عمر صخري، نظام الحسابات الاقتصادية الجزائرية، تقييم نقدي، مراكز الأبحاث في الاقتصاد التطبيقي من أجل التنمية، الجزائر، 1987، ص 13.

**الجدول 1-1**

**تطور مستوى الإنتاج الداخلي الخام (بأسعار سنة 1979)**

**(1969-1979)**

*الوحدة : مليون دينار جزائري*

| السنوات | الإنتاج الداخلي الخام | معدل النمو السنوي (%) |
|---|---|---|
| 1969 | 59402.9 | - |
| 1970 | 65463.6 | 10.20 |
| 1971 | 59911.9 | 8.48- |
| 1972 | 72463.9 | 3.58 |
| 1973 | 74834.8 | 5.82 |
| 1974 | 79188.1 | 7.39 |
| 1975 | 85039.3 | 6.52 |
| 1976 | 90582.1 | 9.01 |
| 1977 | 98774.6 | 12.89 |
| 1978 | 111473.6 | 1.55 |
| 1979 | 113207.2 | 1.94 |

**المصدر : الديوان الوطني للإحصائيات**

وتجاوز نصيب قطاع الصناعة خارج المحروقات في المتوسط نسبة 14 % من الإنتاج الداخلي الخام، بينما فاقت في المتوسط مساهمة المحروقات في الإنتاج الداخلي الخام 23 %، وبالتالي، فإن أزيد من ثلث الإنتاج الداخلي الخام مصدره الصناعة إجمالا، ويعود ذلك أساسا إلى تلك النسب العالية من إجمالي الاستثمارت التي إستحوذت عليها الصناعة عموما، و المحروقات خصوصا أثناء مختلف المخططات و البرامج، كما أن ارتفاع أسعار البترول إثر الصدمتين البتروليتين، قد ساهم في رفع نصيب المحروقات من الإنتاج الداخلي الخام.

يتناول الجدول 1-3 تطور إسهام قطاع الفلاحة في الإنتاج الداخلي الخام، أثناء السنوات الممتدة من 1969 إلى 1979، ويتضح من استعراض بيانات الجدول أن الفلاحة لا تساهم في مستوى النشاط الإقتصادي، إلا بنسبة متواضعة، بلغت في المتوسط على طول هذه الفترة حوالي 10 % من الإنتاج الداخلي الخام، أي أن مساهمة القيمة المضافة، المحققة في قطاع الفلاحة لا تكاد تتجاوز عشر الإنتاج الداخلي الخام، الأمر الذي يترجم التدهور الكبير الذي ميز الفلاحة الجزائرية أثناء هذه الفترة.

الجدول 1-2 تطور مساهمة قطاع الصناعة في الانتاج الداخلي الخام (1969-1979)

الوحدة : 10+6 دج

| السنوات | 1969 | 1970 | 1971 | 1972 | 1973 | 1974 | 1975 | 1976 | 1977 | 1978 | 1979 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الصناعة خارج المحروقات | 3150,3 | 3826,6 | 4016,1 | 4661,9 | 5477,3 | 5352,2 | 5894,6 | 7449,8 | 8475,8 | 10921,3 | 13570,0 |
| % | 17,05 | 18,04 | 18,56 | 17,57 | 17,93 | 10,85 | 10,98 | 11,41 | 11,02 | 11,88 | 12,01 |
| المحروقات | 2954,4 | 3214,3 | 2290,4 | 4451,6 | 6452,8 | 18422,3 | 15567,7 | 19639,0 | 23592,9 | 24481,0 | 33534,7 |
| % | 15,99 | 15,15 | 10,58 | 16,78 | 21,13 | 37,37 | 29,01 | 30,09 | 30,68 | 26,58 | 29,70 |
| الإنتاج الداخلي الخام | 18474,3 | 21210,2 | 21628,2 | 26521,8 | 30532,6 | 49295,1 | 53646,6 | 65252,2 | 76887,1 | 92080,2 | 112904,4 |

المصدر : تم حسابها بناءا على مانشر O.N.S, Statistiques, N° 35

الجدول 1-3 تطور مساهمة قطاع الفلاحة في الانتاج الداخلي الخام (1969-1979)

الوحدة : 10+6 دج

| السنوات | 1969 | 1970 | 1971 | 1972 | 1973 | 1974 | 1975 | 1976 | 1977 | 1978 | 1979 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الفلاحة | 2216,1 | 2427,8 | 2616,9 | 2828,1 | 2728,2 | 3873,5 | 5820,2 | 6685,0 | 6744,4 | 8422,1 | 10775,9 |
| % | 11,99 | 11,44 | 12,09 | 10,66 | 8,93 | 7,85 | 10,84 | 10,24 | 8,77 | 9,14 | 9,54 |
| الإنتاج الداخلي الخام | 18474,3 | 21210,2 | 21628,2 | 26521,8 | 30532,6 | 49285,1 | 53646,6 | 65252,2 | 76887,1 | 92080,2 | 112904,4 |

المصدر : تم حسابها بناءا على مانشر O.N.S, Statistiques, N° 35

## الجدول 1-4 تطور مستوى النفقات الوطنية (1969-1979)

الوحدة : $10^{+6}$ دج

| السنوات | 1969 | 1970 | 1971 | 1972 | 1973 | 1974 | 1975 | 1976 | 1977 | 1978 | 1979 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الاستهلاك النهائي للعائلات | 11967,4 | 13388,5 | 14026,5 | 16721,8 | 17741,1 | 23924,5 | 29522,4 | 34010,5 | 42646,0 | 48793,2 | 56216,6 |
| الاستهلاك النهائي للإدارة العمومية | 560,2 | 649,4 | 949,1 | 847,5 | 913,9 | 43,3 | 44,8 | 77,2 | 73,4 | 73,1 | 83,6 |
| الاستهلاك النهائي للمؤسسات المالية | 60 | 69,7 | 59,2 | 47,5 | 44,4 | 1349,7 | 1889,5 | 2197,4 | 3099,1 | 3777,6 | 4246,2 |
| الاستهلاك النهائي | 12587,6 | 14107,6 | 15034,8 | 17616,8 | 18699,4 | 25317,5 | 31456,7 | 36285,1 | 45818,5 | 52643,9 | 60546,4 |
| التراكم الإجمالي للأصول الثابتة | 6165,4 | 8160,4 | 8342,2 | 9811,22 | 12417,5 | 16964,4 | 23975,0 | 31358,1 | 38433,4 | 50789,7 | 50374,6 |
| تغير المخزون | 592,9 | 591,2 | 544,9 | 692,9 | 152,3 | 5110,8 | 3862,6 | 568,4 | 2380,6 | 3832,0 | 4056,7 |
| التراكم الإجمالي | 6758,3 | 8751,6 | 8887,1 | 10441,1 | 13940,5 | 22075,2 | 27837,6 | 31926,5 | 40814 | 54621,7 | 54431,3 |
| النفقات الوطنية | 19345,9 | 22859,2 | 23921,9 | 28055,9 | 32639,9 | 47392,7 | 59294,3 | 68211,6 | 86632,5 | 107265,6 | 114977,7 |

المصدر : تم حسابها بناءا على ما نشر O.N.S, Statistiques, N° 35

ب- تطور مستوى النفقات الوطنية

يقصد بالنفقات الوطنية أو الاستيعاب المحلي، مجموع استخدامات الموارد من السلع و الخدمات، لأغراض الاستهلاك النهائي بجميع أوجهه، وكذا التراكم الإجمالي بعنصريه.

يوضح الجدول 1-4 تطور مستوى النفقات الوطنية، بمختلف أوجهها، حيث شهدت نموا مطردا انتقلت بموجبه من 19345.9 مليون دينار سنة 1969 إلى 114977.7 مليون دينار سنة 1979، و ذلك بالأسعار الجارية، كما يمثل الاستهلاك النهائي عموما، و الاستهلاك النهائي للعائلات على الأخص، نسبا عالية من إجمالي النفقات الوطنية، و تطور التراكم الإجمالي بمتوسط معدل نمو سنوي يتجاوز 20 %، أثناء هذه المرحلة، والمتميزة، كما سبق و أن رأينا، بالاستثمار المكثف في القطاع الصناعي عموما، و قطاع المحروقات على الأخص، بينما نجد أن الاستهلاك النهائي قد نمى في المتوسط بمعدل سنوي فاق 15 %.

الخلاصة

قامت سياسة التنمية أثناء مرحلة المخططات، على الربط بين المحروقات و القطاع الصناعي من جهة، و بين القطاعين الصناعي والفلاحي من جهة أخرى، بحيث تلعب المحروقات دور الممول، لما توفره من مداخيل بالعملة الصعبة، وتهدف استراتيجية التنمية إلى تقويم الثروات الطبيعية، و الوفاء بحاجات البلاد في مجال الاستهلاك و الإنتاج، الأمر الذي يفسر تلك النسب العالية من إجمالي الاستثمارات، التي تستحوذ عليها الصناعة عبر مختلف المخططات و البرامج، التي شهدتها المرحلة؛ و كان نتيجة ذلك، أن ساهم قطاع الصناعة في الإنتاج الداخلي الخام بما يزيد عن 38 % في المتوسط، بينما لم تتعد مساهمة الفلاحة في المتوسط 12.09 %، كأعلى نسبة حققتها سنة 1971، وفي مجال المبادلات الخارجية، شهدت هذه المرحلة تأميم كل صفقات الشراء و البيع مع الخارج سنة 1978.

### 2-1 مرحلـة التقويـم و الإصلاحـات (1980-1989)

#### 1-2-1 أهم الوقائع الإقتصادية التي شـهدتها المرحلـة

شـهدت مرحلـة التقويـم و الإصلاحـات، التـي تغطـي السـنوات الممتـدة مـن 1980 إلـى 1989، إنجـاز مخططيـن للتنميـة، المخطـط الخماسـي الأول (1980-1984)، و المخطـط الخماسـي الثـاني (1985-1989)، و اتسـمت بسلسلة مـن الإصلاحـات فـي مختلـف القطاعـات، وذلـك علـى ضـوء التقويـم الـذي جـرى مـع نهايـة السـبعينات، لعمليـة التنميـة التـي شـهدتها الجزائـر، وعرفـت عـائدات المحروقـات تراجعـا كبيرا أثنـاء هذه المرحلـة.

#### 2-2-1 سياسـة التنميـة الإقتصاديـة

قـامت وزارة التخطيـط و التهيئـة العمرانيـة بتقويـم الوضعيـة الإقتصاديـة الوطنيـة، و المحيـط الدولـي، مبرزة مـا يلـي :

- خضـوع الإقتصـاد العـالمي لعـدم الاسـتقرار النقـدي، التضخـم، و إعـادة الهيكلـة الصناعيـة و التكنولوجيـة للبلـدان المتطـورة.

و علـى المستوى الوطنـي أبـرز التقويـم مـا يلـي :

- استمرار الزيـادة السريعة فـي النمـو الديموغرافـي.
- وجوب إحداث تغيير فـي تركيـب الميزانيـة لصـالح السلع المصنعـة.
- إرث المديونيـة الخارجيـة الثقيـل و الخطـير فـي 1979-1980.
- شـكلت الكثافـة الرأسـمالية العاليـة للاسـتثمارات، والاتجـاه نحـو المشـاريع الصناعيـة الكبرى، مصـدر اختـلالات عـدة، منهـا الماليـة والتكنولوجيـة (1)، ومـا إلى ذلـك.

فـي ظـل هـذا التقويـم، بـرزت توجهـات تنمويـة جديـدة تهـدف لإعـادة التـوازن لمسـار التنميـة عن طريـق :

- إعـادة توجيـه الاسـتثمارت نحـو قطاعـات الفلاحـة، و الـري، و الهيـاكل الإقتصادية و الاجتماعيـة، ممـا يستجوب خفـض - نسـبيا - وزن الاسـتثمارات الصناعيـة، خاصـة فـي مجـال الصناعـة القاعديـة، وفسـح المجـال أمـام صناعـة سـلع الاسـتهلاك، و الأنشـطة التكامليـة، الأمـر الـذي يقـود إلـى تغطيـة جيـدة للحاجـات المحليـة، ممـا يعنـي أن التنميـة ستكون أكثر إتجاهـا نحو السـوق.
- فـي مجـال التكنولوجيـا، وجـب علـى الجزائـر، مـن الآن، أن توسـع طاقـة اسـتيعابها التكنولوجيـة، و علـى المشـاريع المنجـزة، أو التـي فـي طريـق الإنجـاز، أو تقود إلـى ظهـور صناعـة محليـة للتجهيـزات.
- مـن المنتظـر أن تقـود هـذه التوجهـات، مـع أواسـط الثمانينـات، إلـى خفـض عـبء الديـون الخارجيـة.

---

(1) M.E. Benissad, l'Economie du développement de l'Algérie, Op. Cit. pp. 64-65.

- كما يجب، في مجال المحروقات، الزيادة في عمر الاحتياطي الوطني، من هذه المادة الاستراتيجية عن طريق تخفيض الصادرات [1].

اقتضت التوجهات الجديدة لسياسة التنمية الإقتصادية في الجزائر، إجراء إصلاحات في مختلف القطاعات، ففي الصناعة تخلت الدولة عن التنظيم الفرعي للمؤسسات الوطنية، وقامت بإعادة هيكلة كاملة لجميع المؤسسات، تم بموجبها تقسيم المؤسسات العمومية إلى مؤسسات أصغر، التي أصبحت، بعد صدور قانون استقلالية المؤسسات سنة 1987، مستقلة عن الوصاية في التسيير و التعامل، و تم اعتماد طرق جديدة لضبط وتعديل النشاط الإقتصادي [2]؛ أما في قطاع الفلاحة، فقد أدى التدهور البارز، من خلال تصاعد مستوى التبعية الغذائية و عجز القطاع العام عن تحقيق نتائج في مستوى إمكانياته، بالدولة إلى رسم سياسة تقوم على ما يلي :
- وضع قاعدة هيكلية مناسبة، عن طريق إنجاز السدود، و مد شبكة الطرق، و ما إلى ذلك.
- حرية نقل و تداول السلع الزراعية.
- إعادة تقويم الدخول الزراعية.
- توفير العتاد و المواد الأولية.
- اعتماد سياسة تكثيف الإنتاج.
و تحولت المزارع الاشتراكية إلى مستثمرات جماعية، بموجب قانون 1987، حيث تمت إعادة هيكلة أراضي القطاع العام، و توزيعها على جماعات من العمال، لهم الحق في الاستغلال، و كامل الحرية في التعامل [3].

شهدت هذه المرحلة كذلك، إنجاز مخططين للتنمية، المخطط الخماسي الأول و المخطط الخماسي الثاني، يرمي الأول منهما إلى تحقيق جملة من الأهداف منها :
- إعادة التوازنات العامة للإقتصاد، و التوازنات الخارجية، و خفض الديون الخارجية، و دعم التكامل الإقتصادي.
- مواصلة التنمية الإقتصادية و الاجتماعية، و تكييف البنية القطاعية للاستثمارات لضمان تغطية الحاجات الاجتماعية الأساسية، و إلغاء التأخرات المهمة، المسجلة في بعض القطاعات.
- مواصلة سياسة التشغيل، و رفع مستوى التأهيل.

---

(1) M.E. Benissad, l'Economie du développement de l'Algérie, Op. Cit. pp. 66-68.
(2) أحمد هني، مرجع سابق، ص 29-31.
(3) نفس المرجع، ص 42.

- القضاء على عدم التوازن الجهوي، بتنفيذ سياسة للتهيئة العمرانية، وتنظيم نشر التنمية الإقتصادية و الإجتماعية، على مجموع التراب الوطني.
- إعادة تنظيم الإقتصاد الوطني، بغرض تحسين نتائج التنمية، بواسطة دعم التنسيق الإقتصادي من خلال الاستخدام الحكيم لأدوات التأطير الإقتصادي، و التعبئة الفعالة للطاقات البشرية و المادية المتاحة (1).

بلغت اعتمادات الاستثمار أثناء المخطط الخماسي الأول حوالي 400 مليار دينار، إستحوذت القطاعات الاجتماعية، و الهياكل القاعدية، و الفلاحة و الري، على نسب هامة منها، حيث تجاوزت حصة برامج السكن 90 مليار دينار، و التربية و التكوين 66 مليار دينار، و بلغت اعتمادات الهياكل القاعدية الإقتصادية، و تنمية الفلاحة و الري، 55 مليار دينار (2). وقدرت حصة الفلاحة بـ 29 مليار دينار، منها 6 ملايير مخصصة للمشاريع الباقية دون إنجاز في المخططين الرباعيين؛ و من الملاحظ، أن هذا المخطط قد شهد تعديلات ملموسة، من حيث تركيب الاستثمارات في ميدان الفلاحة، فقد اهتم بالإنتاج الحيواني، فارتفع متوسط الاستثمار السنوي في هذا المجال، إلى مليار دينار مقابل 100 مليون دينار أثناء الفترة 1967-1979، وتكثيف الاستصلاح، و تخصيص أزيد من 6 ملايير للتجهيزات (3). واتجهت التنمية الصناعية، أثناء هذا المخطط، علاوة على إتمام المشاريع الجاري إنجازها، نحو :
- تنفيذ استثمارات جديدة في صناعات الإسناد القاعدية.
- عقلنة استخدام أدوات الإنتاج، ترقية وسائل الإنجاز، و تكامل و تسيير الاستثمارات.
- دعم دور المجموعات المحلية، ودمج و تأطير القطاع الخاص، قصد توجيهه نحو مساهمة فعلية في مجهود التنمية (4).
في هذا الإطار، بلغ مجموع اعتمادات الاستثمار المخصصة للصناعة أثناء المخطط الخماسي الأول حوالي 155 دينار، أي ما يعادل حوالي 38.6 % من إجمالي الاستثمارات، خصص منها 78 مليار للمشاريع الباقية دون إنجاز، و 77 مليار للبرامج الجديدة، و من المهم أن نشير إلى أن قطاع المحروقات استحوذ على 63.2 مليار، أي ما يعادل 40.7 من إجمالي الاستثمارات المخصصة للصناعة (5).

---

(1) Abdelhamid Ibrahimi, L'Economie Algérienne, Op. Cit. p. 350.
(2) وزارة التخطيط و التهيئة العمرانية، تقرير عام للمخطط الخماسي 1980-1984، ص 47-49.
(3) نفس المرجع، ص 287-289.
(4) Ministère de la Planification et de l'Aménagement du territoire, Projet de plan quinquennal, 1980-1984, pp. 373-374.
(5) M.P.A.T, Projet de plan quinquennal, 1980-1984, pp. 406-613.

وصلت الاعتمادات المخصصة للاستثمار أثناء المخطط الخماسي الثاني إلى 560 مليار دينار، و كان من المنتظر أن يؤدي هذا المخطط إلى تحقيق الأهداف الأساسية للمرحلة، خاصة فيما يتعلق بالوفاء بالاحتياجات الاجتماعية للسكان، وتوسيع قاعدة التنمية و دعمها، و وضع شروط لإيجاد بديل للمحروقات في ميدان تمويل التنمية. وفي مجال توجيه الاستثمارت، فمن الملاحظ أن القطاعات الإنتاجية (الفلاحة، الصناعة، الري، الخ) استحوذت على 56.6 % من إجمالي الاستثمارات، و الباقي من مجموع الاعتمادات الموجهة نحو الهياكل الإقتصادية، القطاعات الاجتماعية، والتجهيزات الجماعية. كما نسجل الأهمية التي حظيت بها الصناعة من خلال نصيبها من إجمالي الاستثمارات، و البالغ 174.2 مليار دينار، أي ما يعادل حوالي 31.67 % من إجمالي الاستثمارات، واستحوذت المحروقات على 39.8 مليار دينار، أي 22.84 % من نصيب الصناعة، و 7.23 % من إجمالي الاستثمارات، وبلغت حصة الفلاحة و الري 79 مليار دينار، أي ما يعادل 14.4 % من إجمالي الاستثمارات، بينما نصيب الهياكل الاجتماعية، مثل السكن و التربية، و التكوين و الصحة، وصل إلى 149.45 مليار دينار، أي ما يعادل 27.17 % من إجمالي الاستثمارات [1].

و في مجال تنمية القطاعات الرئيسة، ترمي التنمية في القطاع الصناعي، بواسطة الإبقاء على أهداف المخطط الخماسي الأول، من تحقيق فعالية كبيرة، و استعمال بكفاءة أكبر لطاقة الإنتاج، والاستمرار في دعم التكامل الإقتصادي، و تلبيه الحاجات الأساسية للمواطنين، و إلى المشاركة الحاسمة في تراكم وسائل الدفع الخارجية، ففي مجال الوفاء بالحاجات الأساسية للمواطنين، تم تسجيل برامج صناعية، على طول الفترة التي يغطيها المخطط، قصد مواصلة السعي نحو هذا الهدف، على غرار المخطط الخماسي الأول في مجالات التغذية، الألبسة، الوقاية و الصحة، الخ؛ كما واصل القطاع الصناعي لعب الدور الرئيسي في تراكم وسائل الدفع الخارجية، التي يضمنها عن طريق تقويم موارد المحروقات، و كذا البحث عن آبار جديدة، و تنمية الموجود منها؛ و لتحقيق هذه الأهداف، بلغ حجم الغلاف المالي الذي تم رصده للاستثمار في القطاع الصناعي 174.2 مليار دينار، منها 53 مليار موجهة لإتمام المشاريع الجاري إنجازها، واستحوذت المحروقات على 32.2 % من إجمالي هذا المبلغ، و الكهرباء على 16.5 %، و البناء الميكانيكي و الكهربائي على 14 % منه [2].

---

(1) M.P.A.T, Deuxième plan quinquennal, 1985-1989, Rapport général, 1985, pp.132-135.

(2) M.P.A.T, Ibid., pp. 103-110.

أما فيما يتعلق بالقطاع الخاص، فإن كان المخطط الخماسي الأول قد وضع أدوات و آليات توجيه، و تأطير و مراقبة الطاقة الاستثمارية، و إنتاج القطاع الخاص، فإن المخطط الخماسي الثاني سمح بإدماجه فعليا في جميع مراحل التخطيط، و كذا توجيهه بفعالية نحو الفروع الصناعية التي تساهم في تحقيق أهداف التكامل الإقتصادي، و تلبية الحاجيات الأساسية للمواطنين، و التصدير و الإسهام في إيجاد مناصب الشغل، الخ (1).

1-2-3 سياسة التجارة الخارجية

صمد نظام احتكار الدولة للتجارة الخارجية أمام موجة الإصلاحات التي عرفتها هذه المرحلة إلى غاية 1988، التي حدث خلالها تغير طفيف في الأساس التنظيمي السابق للتجارة الخارجية، الذي استمر ضمن إطار النظام الوطني للتخطيط، وبمقتضى هذا التنظيم الجديد، تمارس الدولة الجزائرية الإحتكار للتجارة الخارجية، عن طريق إلتزامات ممنوحة لمؤسسات وهيئات عمومية، و كذلك للتكتلاك ذات المنافع المشتركة، ويؤذن بهذه الإلتزامات إنطلاقا من دفتر الأعباء الذي يحدد حقوق وواجبات أصحاب الإلتزام، وبموجب هذا التنظيم أيضا، لم تعد الدولة تمنح إستيراد سلعة معينة لمؤسسة محددة سلفا، كما فتحت إمكانية لإحداث تنافس بين مؤسسات عمومية في مجال الصفقات الدولية (2).

1-2-4 تطور مستوى النشاط الإقتصادي الوطني

باتباع نفس الخطوات، و كما قمنا في المبحث السابق، نقوم بتتبع تطور مستوى المجاميع الإقتصادية عبر الزمن.

أ- تطور مستوى الإنتاج الداخلي الخام

يتناول الجدول 2-1 تطور مستوى الإنتاج الداخلي الخام مقيما بأسعار سنة 1979، ويتضح من استعراض بيانات الجدول أن مستوى الإنتاج قد شهد تطورا حتى سنة 1985، ثم ابتداءا من سنة 1986، حقق معدل نمو سالب في سنتين، وذلك بعد أن كان راكدا أثناء سنة 1986، ثم سجل إنتعاشا في سنة 1989، وكان متوسط معدل النمو السنوي أثناء هذه الأعوام دون الصفر، بينما كان في النصف الأول من هذه العشرية، يتجاوز 4.5 %، ويعود هذا التراجع الكبير في معدلات نمو النشاط الإقتصادي أساسا، إلى انهيار أسعار البترول في الأسواق الدولية، الذي أدى إلى إنخفاض مستوى وسائل الدفع الخارجية لدى الجزائر، و بالتالي إلى تراجع مستوى الواردات من مستلزمات الإنتاج، مما أثر على مستوى الإنتاج.

---

(1) M.P.A.T, Deuxième plan quinquennal, Op. Cit. pp.

(2) Hocine BENISSAD, Algérie : Restructuration et réformes économiques, Op. Cit. p. 92.

الجدول 2-1

تطور مستوى الإنتاج الداخلي الخام (بأسعار سنة 1979)

(1980-1989)

*الوحدة : مليون دينار جزائري*

| السنوات | الإنتاج الداخلي الخام | معدل النمو السنوي (%) |
|---|---|---|
| 1980 | 115409.3 | 1.94 |
| 1981 | 118327.2 | 2.53 |
| 1982 | 125959.9 | 6.36 |
| 1983 | 132481.5 | 5.26 |
| 1984 | 139806.5 | 5.53 |
| 1985 | 147501.3 | 5.5 |
| 1986 | 148152.4 | 0.44 |
| 1987 | 146306.1 | 1.25- |
| 1988 | 143293.2 | 2.06- |
| 1989 | 147196.8 | 2.72 |

المصدر : الديوان الوطني للإحصائيات

يبرز الجدول 2-2 تطور إسهام القيمة المضافة، المحققة في قطاع الصناعة في الإنتاج الداخلي الخام، و يتضح من استعراض بيانات الجدول، أن تطور مستوى الإنتاج في القطاع قد شهد مرحلتين، الأولى و تمتد من 1980 إلى 1985، و تتميز بازدهار النشاط الصناعي؛ أما المرحلة الثانية، فتغطي باقي سنوات هذه المرحلة، وتتسم بركود النشاط الصناعي، ويعود ذلك أساسا إلى انهيار أسعار المحروقات في الأسواق الدولية، وإلى الصعوبات في التموين بمستلزمات الإنتاج، بالنسبة للصناعة خارج قطاع المحروقات (1)، وبلغ متوسط إسهام القيمة المضافة المحققة في القطاع الصناعي ككل، أزيد من 38 % من الإنتاج الداخلي الخام، بينما لم يتجاوز إسهام قطاع الصناعة خارج المحروقات 13.8 % منه، وساهمت المحروقات بأزيد من ربع الإنتاج الداخلي الخام.

يبين الجدول 2-3 تطور مساهمة القيمة المضافة، المحققة في قطاع الفلاحة في الإنتاج الداخلي الخام، و كما هو واضح من بيانات الجدول، أنها لا تساهم إلا بنسب متواضعة، تبلغ في المتوسط على طول هذه المدة، حوالي 10 % من الإنتاج الداخلي الخام، الأمر الذي يبرز، مقارنة بمرحلة المخططات، ركود النشاط في هذا القطاع، وعدم نجاح الإصلاحات التي طبقت أثناء هذه المرحلة في القطاع الفلاحي.

(1) Abdelhaimd BRAHIMI, Op. Cit. p. 444.

## الجدول 2-2 تطور مساهمة قطاع الصناعة في الانتاج الداخلي الخام (1969-1979)

الوحدة : 10+6 دج

| السنوات | 1980 | 1981 | 1982 | 1983 | 1984 | 1985 | 1986 | 1987 | 1988 | 1989 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الصناعة خارج المحروقات | 15974,1 | 18738,1 | 21388,6 | 25335,9 | 33082,8 | 36966,2 | 43719,9 | 42862,9 | 47642,7 | 45890 |
| % | 11,14 | 11,08 | 11,81 | 12,44 | 14,32 | 14,62 | 17,45 | 16,43 | 16,39 | 12,92 |
| المحروقات | 51191,3 | 59162,8 | 58714,7 | 62138,7 | 63376,7 | 65544,7 | 39053,2 | 45537,2 | 52702,7 | 74288,4 |
| % | 35,71 | 35,00 | 32,42 | 30,52 | 27,43 | 25,92 | 15,59 | 17,46 | 18,17 | 20,91 |
| الإنتاج الداخلي الخام | 143343,2 | 169035,2 | 181076,7 | 203580,0 | 231010,1 | 252836,4 | 250465,7 | 260754,4 | 290039,3 | 355184,0 |

المصدر : تم حسابها بناءا على ما نشر O.N.S, Statistiques, N° 35

## الجدول 2-3 تطور مساهمة قطاع الفلاحة في الانتاج الداخلي الخام (1980-1989)

الوحدة : 10+6 دج

| السنوات | 1980 | 1981 | 1982 | 1983 | 1984 | 1985 | 1986 | 1987 | 1988 | 1989 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الفلاحة | 12923,3 | 16253,2 | 16107,1 | 16607,6 | 18287,5 | 24084,1 | 26278,2 | 31787,4 | 38785,3 | 51633,2 |
| % | 9,01 | 9,61 | 8,89 | 8,15 | 7,91 | 9,52 | 10,79 | 12,19 | 13,37 | 14,53 |
| الإنتاج الداخلي الخام | 143343,2 | 169035,2 | 181076,7 | 203580,0 | 231010,1 | 252836,4 | 250435,7 | 260754,4 | 290039,3 | 355184,0 |

المصدر : تم حسابها بناءا على ما نشر O.N.S, Statistiques, N° 35

## الجدول 2-4 تطور مستوى النفقات الوطنية (1980-1989)

الوحدة : $10^{+6}$ دج

| السنوات | 1980 | 1981 | 1982 | 1983 | 1984 | 1985 | 1986 | 1987 | 1988 | 1989 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الاستهلاك النهائي الفردي للعائلات | 67816,5 | 84570,3 | 92648,5 | 103048,0 | 122372,5 | 136423,1 | 152195,1 | 149865,7 | 208875,7 | 257269,8 |
| الاستهلاك النهائي للمؤسسات المالية | 104,3 | 119,6 | 139,2 | 165,0 | 542,6 | 229,2 | 323,9 | 265,2 | 421,4 | 465,2 |
| الاستهلاك النهائي للإدارة العمومية | 5047,5 | 6360,7 | 6908,7 | 7410,0 | 9433,6 | 10071,1 | 10531,7 | 10641,2 | 12003,2 | 12641,6 |
| الاستهلاك النهائي للشؤون العقارية | * | * | * | * | * | 180,0 | 200,0 | 230,0 | 254,7 | 283,2 |
| الاستهلاك النهائي | 72968,3 | 91050,6 | 99696,4 | 110623 | 132348,7 | 146903,4 | 163250,7 | 161002 | 221555 | 270659,8 |
| التراكم الإجمالي للأصول الثابتة | 54880,8 | 63044,9 | 71487,6 | 80319,0 | 87482,2 | 92765,4 | 101333,3 | 92880,2 | 91743,4 | 114828,1 |
| تغير المخزون | 8631,2 | 7790,8 | 5854,8 | 7500,0 | 5049,3 | 4000,0 | 2000,0 | 1000,0 | 6296,8 | 12969,9 |
| التراكم الإجمالي | 63512,0 | 70835,7 | 77342,4 | 87819,0 | 92531,5 | 96765,4 | 99333,3 | 93880,2 | 98040,2 | 127798,0 |
| النفقات الوطنية | 136480,3 | 161886,3 | 177038,8 | 198442 | 224880,2 | 243668,8 | 262584 | 254882,2 | 319595,2 | 398457,8 |

المصدر : تم حسابها بناءا على ما نشر O.N.S, Statistiques, N° 35

ب- تطور مستوى النفقات الوطنية

يوضح الجدول 2-4 تطور مستوى النفقات الوطنية، بمختلف عناصرها، ويبدو أن الاستهلاك النهائي للعائدت قد شكل نسبة هامة من مجموع النفقات الوطنية، بلغت في المتوسط حوالي 56 %، بينما مثل مجموع الاستهلاك النهائي حوالي 60 % منها، ونمى مجموع الاستهلاك بمتوسط معدل نمو سنوي مقداره حوالي 14 %، وسجل معدل نمو سلبي أثناء سنة 1987، وزاد التراكم الإجمالي بمتوسط معدل نمو سنوي لم يتجاوز 7.6 %، بينما بلغ أثناء مرحلة المخططات أزيد من 20 % في المتوسط.

## الخلاصة

بناءاعلى التقويم الذي جرى لمرحلة المخططات، تم اعتماد توجهات تنموية جديدة تهدف إلى إعادة توجيه الاستثمارات، و استيعاب التكنولوجيا، والحفاظ على الاحتياطي الوطني من المحروقات، و خفض عبء الديون الخارجية؛ و قصد تجسيد هذه التوجهات، تم إجراء سلسلة من الإصلاحات في مختلف القطاعات، ففي القطاع الصناعي، تخلت الدولة عن التنظيم الفرعي للمؤسسات الوطنية بادئ الأمر، ثم منحتها إستقلالية عن الوصاية في التسيير و التعامل؛ أما في القطاع الفلاحي، فعلاوة على الإصلاحات والتحفيزات، وكذا التوجه نحو وضع قاعدة هيكلية تساعد على تطوير القطاع في مطلع الثمانينات، أدخلت الدولة تنظيما جديدا سنة 1987، تم بموجبه توزيع الأراضي على مجموعات من العمال، لهم الحق في الاستغلال، و كامل الحرية في التعامل، وعرفت هذه المرحلة انفتاحا على القطاع الخاص بادئ الأمر، ثم إدماجا فعليا له في مختلف مراحل التخطيط، وشهدت هذه المرحلة أثناء النصف الثاني من عشرية الثمانينات تراجعا كبيرا في معدلات نمو النشاط الإقتصادي، بسبب انهيار أسعار البترول في الأسواق الدولية، التي نجم عنها تراجع لمستوى وسائل الدفع الخارجية، الذي أدى بدوره إلى انخفاض مستوى الواردات من مستلزمات الإنتاج.

## الخاتمة

شكلت الاشتراكية إطارا مذهبيا لسياسة التنمية الإقتصادية في الجزائر، حيث أبرزت مختلف المواثيق و البرامج المذهب الاشتراكي كنمط لتنظيم الحياة الإقتصادية، و كإطار لحل مشاكل البلاد، وتتمثل الخلفية النظرية أساسا، في نظرية الصناعات المصنعة لـ "دي برنيس" والتوجه نحو الداخل.

بعد مرحلة إنتقالية، من إقتصاد إستعماري إلى إقتصاد وطني مخطط، شرعت الجزائر في تنفيذ سلسلة مخططات تنموية إبتداء من سنة 1967، مع الشروع في تنفيذ المخطط الثلاثي، الذي تلاه مخططين رباعيين، شهدت خلالهما سلسلة من القررات، الهادفة إلى التحكم في سير وتوجهات الإقتصاد الوطني، كما تتبني التنمية أثناء مرحلة المخططات هذه، على الربط بين المحروقات و القطاع الصناعي من جهة، بحيث يلعب قطاع المحروقات دور الممول عن طريق الأموال التي يوفرها، ثم بين القطاع الصناعي و القطاع الفلاحي، عن طريق توفير الوسائل اللازمة لتطويره من جهة ثانية؛ وتعبر عملية توزيع الاستثمارات على مختلف القطاعات عن إستراتيجية التنمية الرامية إلى تقويم الثروات الطبيعية، و الوفاء بحاجات البلاد من سلع الاستهلاك و سلع الإنتاج، الأمر الذي يفسر من ناحية أخرى استحواذ الصناعة عموما، على نسب عالية من مجموع الاستثمارات عبر مختلف المخططات و البرامج؛ ولقد ساعد ارتفاع أسعار البترول، إثر الصدمتين البتروليتين، على تجسيد برامج التنمية، حيث أدى ارتفاع عائدات الصادرات بشكل معتبر إلى الزيادة في مستوى وسائل الدفع الخارجية، الأمر الذي ساعد بدوره على تمويل المشاريع الاستثمارية.

قادت السياسة الإقتصادية التي طبقت أثناء مرحلة المخططات إلى اختلالات عدة، سعى صانع السياسة الإقتصادية الوطنية، على ضوء تقويم هذه المرحلة، إلى علاجها، باعتماد توجهات جديدة، مبنية على إعادة توجيه الاستثمارات، و استيعاب التكنولوجيا، و الحفاظ على الاحتياطي الوطني من المحروقات، و خفض عبء الديون الخارجية؛ ولتجسيدها تم إجراء سلسلة من الإصلاحات مست مختلف القطاعات، وشهدت هذه المرحلة انفتاحا على القطاع الخاص، أثناء المخطط الخماسي الأول، ثم إدماجا فعليا له في التنمية الإقتصادية أثناء المخطط الخماسي الثاني، وأحدث انهيار أسعار البترول في الأسواق الدولية عام 1986، تراجعا كبيرا في مستوى النشاط الإقتصادي الوطني، حيث أدى تراجع مستوى وسائل الدفع الخارجية إلى إنخفاض مستوى الواردات من مستلزمات الإنتاج، الأمر الذي قاد بدوره إلى تراجع مستوى الإنتاج في مختلف القطاعات.

تعبر الزيادة في معدلات نمو النشاط الإقتصادي الوطني، إثر الصدمتين البتروليتين الأولى و الثانية، و كذا إنخفاضه إثر الصدمة الثالثة، عن مدى تأثر مستوى النشاط الإقتصادي الوطني بتغيرات العوامل الخارجية، التي يتضح مدى تأثيرها من خلال اكتشاف مدى أهمية المبادلات الخارجية في النشاط الإقتصادي الوطني.

## الفصل الثاني : اعتماد النشاط الإقتصادي على التجارة الخارجية

- مقدمــة
- أنمــاط التجــارة الخارجيــة
- قيــاس اعتمــاد النشــاط الإقتصــادي الوطنــي علــى التجـــارة الخارجيــة
- الصياغـة القياســية التطبيقيــة
- الخاتمـــة

## 2- الفصل الثاني : اعتماد النشاط الإقتصادي الوطني على التجارة الخارجية

### مقدمة

تعد التجارة الخارجية من أهم أوجه النشاط الإقتصادي الوطني، نظرا لما تتميز به القاعدة الإنتاجية الوطنية، من غلبة قطاع إنتاجي تصديري وحيد من جهة، و عجز عن الاستجابة لحاجات السكان ومتطلبات التنمية من جهة ثانية.

يمثل اعتماد النشاط الإقتصادي الوطني على التجارة الخارجية، الصورة المعبرة عن مختلف مظاهر الاعتماد على الخارج، حيث تبرز التجارة الخارجية التدفقات من السلع و الخدمات المصدرة و المستوردة أثناء فترة زمنية معينة، كما أن قيم عناصرها تعكس قدرة الإقتصاد الوطني على مستويين في آن واحد، فهي انعكاس لطاقة الإقتصاد الوطني الإنتاجية ممثلة بالصادرات، وترجمة لمدى عجز القاعدة الإنتاجية الوطنية عن الوفاء بحاجات السكان و متطلبات التنمية ممثلة في الواردات.

يمكن دراسة مدى اعتماد النشاط الإقتصادي الوطني على التجارة الخارجية باستخدام مجموعة من المؤشرات، بداية بدراسة الأنماط الزمنية والهيكلية و الجغرافية لعناصر التجارة الخارجية، وحساب مجموعة المؤشرات السابقة الذكر في القسم النظري، ثم التعبير قياسيا عن الظاهرة، وتسمح لنا هذه الدراسة بتحديد مدى قدرة الإقتصاد الوطني على تجنب، أو على الأقل، التخفيف من الآثار الناجمة عن الاضطرابات، و الأزمات الخارجية، وبصيغة أخرى، تمكننا هذه الدراسة من معرفة مدى خضوع النشاط الإقتصادي الوطني في مجموعه لعوامل خارجية، بعيدة عن تأثير صانع السياسة الإقتصادية الوطنية.

كان من المنتظر أن تقود سياسة التنمية الإقتصادية و الإجتماعية التي شهدتها الجزائر، خاصة أثناء الحقبة الممتدة من سنة 1967 إلى سنة 1989، وانطلاقا من فكرة التوجه الداخلي للتنمية، إلى تلبية حاجات السكان، على الأقل الضروري منها، و دعم الإستقلال السياسي عن طريق تحقيق الإستقلال الإقتصادي، بواسطة اتباع أسلوب إنتاج وسائل الإنتاج، و أما في مجال سياسة المبادلات الخارجية، فكان من المنتظر أن يتيح تنويع العلاقات الخارجية، إمكانية التجنب أو التخفيف على الأقل من الضغوط والمساومات الخارجية.

سنعمد، من خلال هذا الفصل التطبيقي، إلى دراسة التجارة الخارجية للجزائر في علاقتها بالنشاط الإقتصادي الوطني، على طول الفترة الممتدة من سنة 1967 إلى 1989، انطلاقا من دراسة تطور كل من الصادرات والواردات عبر الزمن، ودرجة تغطية الأولى للثانية، وتحليل هيكل كليهما، لتحديد الوزن النسبي لكل صنف من أصناف السلع إلى مجموع الصادرات أو الواردات، واستعراض اتجاه المبادلات الخارجية نحو البلدان، مجموعات البلدان، والتكتلات الإقتصادية، ثم نجري قياسا لمجموعة مؤشرات اعتماد النشاط الإقتصادي الوطني على التجارة الخارجية كمبحث ثان، و ذلك باستخدام الصادرات و الواردات من السلع و الخدمات، وفي المبحث الثالث و الأخير، نقوم بإجراء دراسة قياسية لاعتماد النشاط الإقتصادي الوطني على التجارة الخارجية.

## 2-1 أنماط التجارة الخارجية

تسمح لنا دراسة أنماط التجارة الخارجية الجزائرية الزمنية، الهيكلية و الجغرافية، بتحديد تطور الصادرات و الواردات من السلع عبر الزمن، وكذا درجة تغطية الصادرات للواردات، و بيان السلع أو مجموعات السلع، التي تتكون منها الصادرات و الواردات، وإبراز الأطراف - دول، مجموعات دول، تكتلات - التي تقيم معها الجزائر علاقات تبادل تجاري.

### 2-1-1 النمط الزمني للتجارة الخارجية

#### أ- النمط الزمني لنمو الصادرات

يتضمن الجدول 3-1 تطور مستوى صادرات الجزائر من السلع، بداية من سنة 1967 و انتهاءا بسنة 1989، حيث انتقلت مقومة بالأسعار الجارية حسب قاعدة (F.O.B) من 3572 مليون دينار جزائري سنة 1967، إلى 71937 مليون دينار سنة 1989، وتطورت بمتوسط معدل نمو سنوي مقداره 18.69 %، و نلاحظ أن صادرات الجزائر قد سجلت أول تراجع في سنة 1971، بسبب إحجام فرنسا عن استيراد المنتجات الجزائرية، بعد قرار تأميم المحروقات، وشهدت بعد ذلك نموا مطردا، خاصة بعد سنة 1973، المتميزة بحدوث الصدمة البترولية الأولى، التي قادت إلى إرتفاع أسعار البترول في السوق الدولية، مما أدى إلى رفع مستوى عائدات الصادرات الجزائرية، التي زادت مرة أخرى عقب الصدمة البترولية الثانية في سنة 1979، وبلغت الصادرات السلعية في عام 1985 ما يعادل 64564 مليون دينار جزائري، وعرفت في العام الموالي تراجعا كبيرا، بلغت بموجبه 34935 مليون دينار، أي أنها انخفضت إلى النصف تقريبا، ويعود ذلك إلى انهيار أسعار البترول في الأسواق الدولية، و انخفاض قيمة الدولار، وتراجع حجم الصادرات الجزائرية من المنتجات البترولية

عموما (1)، و سجلت عائدات الصادرات من السلع بعد ذلك انتعاشا بطيئا في سنتي 1987 و 1988، و تحسنا معتبرا في سنة 1989.

ب- النمط الزمني لنمو الواردات

يحتوي الجدول 3-1 على عرض لتطور مستوى واردات الجزائر السلعية من 1967 إلى 1989، حيث انتقلت مقومة بالأسعار الجارية، حسب قاعدة (C.A.F) من 3154 مليون دينار في 1967، إلى 70072 مليون دينار في 1989، ونمت بمتوسط معدل نمو سنوي مقداره 16.93 %.

**الجدول 3-1**

**تطور الصادرات و الواردات من السلع و المقارنة بينهما**

الوحدة : 10+6 د.ج.

| السنة | الصادرات | معدل نمو الصادرات (%) | الواردات | معدل نمو الواردات (%) | الميزان التجاري |
|---|---|---|---|---|---|
| 1967 | 3572 | - | 3154 | - | 418 |
| 1968 | 4098 | 14.72 | 4023 | 27.55 | 75 |
| 1969 | 4611 | 12.51 | 4981 | 23.38 | 370- |
| 1970 | 4981 | 8.02 | 6205 | 24.57 | 1224- |
| 1971 | 4208 | 15.51 | 6028 | 2.85- | 1820- |
| 1972 | 5854 | 39.11 | 6694 | 11.04 | 840- |
| 1973 | 7449 | 27.75 | 8876 | 32.59 | 1397- |
| 1974 | 19594 | 161.98 | 17754 | 100.02 | 1840 |
| 1975 | 18563 | 5.26- | 23755 | 33.80 | 5192- |
| 1976 | 22205 | 19.61 | 22227 | 6.43 | 22- |
| 1977 | 24410 | 9.93 | 29474 | 32.62 | 5064- |
| 1978 | 24234 | 0.72- | 34439 | 18.64 | 10.206 |
| 1979 | 36754 | 51.66 | 32378 | 5.98- | 4376 |
| 1980 | 52648 | 43.24 | 40519 | 25.14 | 12129 |
| 1981 | 62837 | 19.35 | 48780 | 20.38 | 14057 |
| 1982 | 60478 | 3.75- | 49.384 | 1.23 | 11094 |
| 1983 | 60722 | 0.40 | 49782 | 0.80 | 10940 |
| 1984 | 63758 | 4.99 | 51257 | 2.96 | 12501 |
| 1985 | 64564 | 1.26 | 49491 | 3.44- | 15073 |
| 1986 | 34935 | 45.89- | 40994 | 12.31- | 8459- |
| 1987 | 14736 | 19.46 | 34153 | 21.29- | 7583 |
| 1988 | 45421 | 8.82 | 43427 | 27.15 | 1994 |
| 1989 | 71937 | 58.37 | 70072 | 61.35 | 1865 |

المصدر : تم إعداده بناء على ما نشر: O.N.S., Statistiques, N° 35

(1) Hocine BENISSAD, Algérie : restructurations et réformes économiques, Op. Cit. pp.96-97.

و يتضح من خلال تتبع قيم الواردات أنها قد شهدت نموا مطردا إلى غاية 1978، حيث انتقلت من 3154 مليون دينار إلى 34439 مليون دينار، وتتميز هذه الفترة بتنفيذ سياسة التصنيع الشامل، مع ما تقتضيه من استيراد لأدوات التجهيز، والمواد الأولية، والمواد النصف مصنعة، وسجلت تراجعا في 1979 إلى مستوى 32378 مليون دينار، وعادت لترتفع بعد ذلك سنة بعد أخرى، إلى أن وصلت في 1984 إلى 51257 مليون دينار، وسجلت بداية من 1985 تراجعات متتالية، سنة بعد أخرى، إلى أن بلغت في 1987 ما قيمته 34153 مليون دينار، و عادت عقب ذلك لترتفع إلى مستوى 70072 مليون دينار 1989، ويعود تراجع مستوى الاستيراد بداية من 1985، إلى انخفاض مستوى وسائل الدفع الخارجية لدى السلطات الجزائرية، الناجم عن انهيار أسعار المحروقات في الأسواق الدولية وانخفاض قيمة الدولار، الذي أدى إلى تدني المقدرة الشرائية للصادرات الجزائرية (1).

جـ- درجة تغطية الصادرات للواردات

سجل الميزان التجاري رصيدا سلبيا متزايدا في معظم سنوات مرحلة المخططات، حيث بعد الفائض المحقق في سنتي 1967 و 1968، فاق مستوى الواردات نظيره من الصادرات أثناء السنوات الممتدة من 1969 إلى غاية 1978، باستثناء 1974 التي سجل أثناءها الميزان التجاري رصيدا إيجابيا، و يعود هذا العجز للحاجة الملحة لسلع التجهيز، والمواد الأولية، و مستلزمات الإنتاج عموما، بسبب ارتفاع معدل الاستثمار الناجم عن تطبيق سياسة التصنيع؛ و عرف الميزان التجاري بداية من 1979، وعلى مدار سبع سنوات متتالية، رصيدا إيجابيا، ويرجع ذلك إلى التوجهات التنموية التي برزت مع بداية الثمانينات، و الرامية إلى إعادة توجيه الاستثمار نحو قطاعات كانت مهمشة في السابق، و بالتالي خفض وزن الاستثمارات الصناعية، وخفض عبء الديون الخارجية، و الحفاظ على الإحتياطي الوطني من المحروقات، وحقق الميزان التجاري رصيدا سلبيا في 1986 نتيجة لانخفاض قيمة الصادرات، الناجم عن انهيار أسعار البترول، وانخفاض قيمة الدولار؛ أما في الأعوام 87، 88 و 89، فقد فاق مستوى الصادرات نظيره من الواردات ، بسبب من جهة إنخفاض مستوى الواردات الناجم عن تراجع وسائل الدفع الخارجية، ومن جهة أخرى ارتفاع مستوى عائدات التصدير نحو الخارج.

---

(1) Abdelhamid BRAHIMI, Op. Cit. pp. 446-449.

2-1-2 النمط الهيكلي للتجارة الخارجية

تسمح دراسة النمط الهيكلي للتجارة الخارجية ببيان درجة التركز السلعي للصادرات و الواردات، أي مدى سيطرة سلعة معينة أو مجموعة من السلع على كل من الصادرات و الواردات، وفقا لستة مجموعات سلعية عريضة هي : المنتجات الغذائية و المشروبات، تموين صناعي غير مذكور في موضع آخر، وقود وزيوت، آلات و سلع أخرى للتجهيز، عتاد النقل والملحقات، سلع استهلاكية غير مذكورة في موضع آخر، وسلع غير مذكورة في موضع آخر، و ذلك بالإستناد إلى التصنيف بواسطة الفئات الإقتصادية الكبرى (C.G.C.E) * الذي أعد تبعا للتصنيف بواسطة الفئات الإقتصادية الكبرى المعتمد من طرف الأمم المتحدة منذ سنة 1971 (1).

أ- النمط الهيكلي للصادرات

يمكن تحليل النمط الهيكلي للصادرات الجزائرية من خلال استعراض مساهمة كل فئة من فئات السالفة الذكر، في إجمالي الصادرات السلعية على النحو المبين في الجدولين 3-1 و 3-2. و نسجل، بالرجوع إلى البيانات الواردة في هذين الجدولين، تلك النسب المئوية العالية جدا والمتزايدة، التي تساهم بها فئة الوقود و الزيوت في إجمالي الصادرات الجزائرية، حيث مثلت في المتوسط حوالي 90 % من إجمالي الصادرات من السلع، و كانت هذه النسبة في 1973 دون 84 %، إذا بلغت في 1967 حوالي 73 %، ثم تراجعت إلى 67.6 % في 1969، وعادت لترتفع إلى حوالي 83 % في 1973؛ ونلاحظ كذلك أنها قد تجاوزت 93 % من إجمالي الصادرات السلعية بداية من 1974، وبلغت أقصى هيمنة لها على مجموع الصادرات من السلع في 1983، حيث وصلت إلى حوالي 98.5 %. ونشير كذلك إلى تراجع نسبة إسهام الصادرات من فئة المواد الغدائية و المشروبات، في إجمالي الصادرات من السلع، إذ انخفضت نسبتها من 19.75 % سنة 1969، كأعلى نسبة سجلتها أثناء السنوات التي تشملها الدراسة، إلى أقل من 1 %، أثناء عشرية الثمانينات، وإلى أدنى من 0.5 % في الأعوام الممتدة من 1983 إلى 1989، ويعود انخفاض مستوى الصادرات الفلاحية الجزائرية أساسا، إلى غلق الأسواق الفرنسية خصوصا، و الأوروبية عموما، في وجه المنتجات الفلاحية الجزائرية، والتخلي عن التسهيلات الجمركية التي كانت تتمتع بها هذه المنتجات أثناء الاحتلال والسنوات الأولى من الإستقلال (2) وكذا لتدهور وضعية الفلاحة الجزائرية.

---

(*) Classification par grandes catégories économiques.

(1) D.BOURAS, Les nomenclatures dans la normalisation statistique, Revue statistique N° 29, O.N.S., p. 08.

(2) Omar BESSAOUD, Evolution de l'ensemble productif national et besoins alimentaires en Algérie, politique alimentaire et agricole de l'Algérie, Revue du C.N.E.A.P, N°3, 1985, p. 90.

**الجدول 3-2 النمط الهيكلي للصادرات حسب (C.G.C.E) من 1967 إلى 1979**

%

| السنوات | 1967 | 1968 | 1969 | 1970 | 1971 | 1972 | 1973 | 1974 | 1975 | 1976 | 1977 | 1978 | 1979 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| منتجات غذائية ومشروبات | 15,20 | 15,25 | 19,75 | 19,21 | 11,54 | 8,81 | 11,65 | 3,31 | 3,60 | 2,71 | 2,15 | 2,31 | 1,09 |
| تموين صناعي غ.م.م.أ | 9,40 | 10,98 | 10,12 | 8,57 | 7,79 | 5,96 | 3,70 | 2,84 | 2,44 | 2,13 | 1,65 | 1,52 | 1,28 |
| وقود وزيوت | 72,92 | 70,98 | 67,62 | 69,39 | 74,85 | 82,26 | 82,97 | 93,19 | 93,05 | 95,01 | 96,04 | 96,06 | 97,56 |
| آلالات وسلع أخرى للتجهيز | 0,81 | 0,58 | 0,49 | 0,50 | 3,06 | 1,62 | 0,56 | 0,29 | 0,63 | 0,00 | 0,00 | 0,01 | 0,00 |
| عتاد النقل والملحقات | 0,89 | 1,43 | 1,04 | 1,44 | 1,66 | 0,58 | 0,48 | 0,12 | 0,11 | 0,04 | 0,06 | 0,01 | - |
| سلع استهلاكية غ.م.م.أ | 0,75 | 0,75 | 0,95 | 0,84 | 1,04 | 0,73 | 0,54 | 0,21 | 0,15 | 0,09 | 0,06 | 0,05 | 0,04 |
| سلع غ.م.م.أ | - | - | - | 0,02 | 0,02 | 0,01 | 0,06 | - | - | - | - | - | - |
| المجموع | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 |

المصدر : تم حسابها بناءا على ما نشر O.N.S, Statistiques, N° 35

**الجدول 3-3 النمط الهيكلي للصادرات حسب (C.G.C.E) من 1980 إلى 1989**

%

| السنوات | 1980 | 1981 | 1982 | 1983 | 1984 | 1985 | 1986 | 1987 | 1988 | 1989 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| منتجات غذائية ومشروبات | 0,81 | 0,82 | 0,53 | 0,29 | 0,36 | 0,43 | 0,35 | 0,34 | 0,39 | 0,36 |
| تموين صناعي غ.م.م.أ | 0,90 | 0,98 | 1,24 | 1,15 | 1,88 | 1,33 | 2,17 | 1,74 | 3,21 | 2,37 |
| وقود وزيوت | 98,22 | 98,15 | 98,20 | 98,52 | 97,70 | 98,04 | 97,33 | 97,51 | 94,52 | 95,81 |
| آلالات وسلع أخرى للتجهيز | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,01 | 0,02 | 0,04 | 0,14 | 1,34 | 0,70 |
| عتاد النقل والملحقات | 0,00 | 0,00 | 0,00 | - | 0,00 | 0,14 | 0,01 | 0,14 | 0,32 | 0,51 |
| سلع استهلاكية غ.م.م.أ | 0,03 | 0,01 | 0,00 | 0,02 | 0,02 | 0,01 | 0,07 | 0,09 | 0,20 | 0,21 |
| سلع غ.م.م.أ | - | | - | - | - | - | - | - | - | - |
| المجموع | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 |

المصدر : تم حسابها بناءا على ما نشر O.N.S, Statistiques, N° 35

غ.م.م.أ = غير مذكورة في موضع آخر

نلاحظ كذلك أن نسبة إسهام الصادرات المصنفة ضمن التموين الصناعي الغير مذكور في موضع آخر، في إجمالي الصادرات السلعية قد سجلت تراجعا كبيرا، حيث انخفضت من حوالي 11 % في 1968 إلى 0.90 %، من مجموع الصادرات السلعية سنة 1980، ثم شهدت تحسنا طفيفا، فوصلت نسبة إسهامها في الصادرات إلى 3.21 % سنة 1988.

ب- النمط الهيكلي للواردات

يمكن من خلال تتبع إسهام كل فئة من فئات السلع التي يتكون منها التصنيف بواسطة الفئات الإقتصادية الكبرى في إجمالي الواردات، دراسة النمط الهيكلي للواردات الجزائرية، على النحو المبين في الجدولين 3-4 و3-5. و نلاحظ من خلال استعراض البيانات الواردة في هذين الجدولين، استحواذ السلع المصنفة ضمن فئة التموين الصناعي، الغير المذكور في موضع آخر، على أعلى نسبة من إجمالي المنتجات المستوردة في معظم الأعوام، التي تغطيها هذه الدراسة، وتراوحت حصتها من إجمالي الواردات من السلع بين 29.36 % كأدنى نسبة و سجلتها سنة 1976، و 42.19 % كأعلى نسبة و حققتها سنة 1984، كما بلغت نسبتها إلى إجمالي الواردات في المتوسط حوالي 36 %. و نسجل كذلك، احتلال المنتجات المصنفة ضمن فئة الآلات، و السلع الأخرى الموجهة للتجهيز للمرتبة الثانية، من حيث نسبتها إلى إجمالي الواردات في أغلب أعوام هذه الدراسة، و تراوحت حصتها من إجمالي الواردات بين 17.31 % سنة 1967 و33.39 % سنة 1978، كما بلغت حصتها في المتوسط من جهة أخرى، حوالي 26 % من مجموع الورادات السلعية، ومن المهم الإشارة إلى أن حصة كليهما من إجمالي الواردات من السلع، قد وصلت في المتوسط إلى حوالي 62 %، كما نشير إلى أن الفئتين عرفتا في بداية السبعينات، الموافقة للشروع في تنفيذ سياسة التصنيع الشامل، نموا معتبرا قصد الحصول على وسائل التهجيز، والتموين بمستلزمات الإنتاج عموما، و يعود استمرار الواردات من الفئتين في الاستحواذ على حصة معتبرة من إجمالي الواردات إلى عجز الجهاز الإنتاجي الوطني، عن الإستجابة للطلب المحلي، وفشله في إحلال الواردات من المنتجات الصناعية بالإنتاج الوطني (1). ونشير في ملاحظة ثالثة إلى الحصة المهمة و المتزايدة للسلع، المصنفة ضمن فئة المواد الغذائية والمشروبات، التي وصلت في المتوسط إلى حوالي 18 % من إجمالي الواردات من السلع، و تجاوزت في الأعوام الأخيرة الثلاثة 20 % من مجموع الواردات من السلع.

---

(1) Abdelhamide BRAHIMI, Op. Cit. pp. 202-203.

## الجدول 3-4 النمط الهيكلي للواردات حسب (C.G.C.E) من 1980 إلى 1989

%

| السنوات | 1967 | 1968 | 1969 | 1970 | 1971 | 1972 | 1973 | 1974 | 1975 | 1976 | 1977 | 1978 | 1979 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| منتجات غذائية ومشروبات | 26,12 | 17,79 | 12,68 | 10,95 | 14,06 | 17,01 | 13,72 | 19,36 | 19,50 | 16,17 | 15,22 | 14,60 | 15,97 |
| تموين صناعي غ.م.م.أ | 33,19 | 35,02 | 41,75 | 33,03 | 32,10 | 36,58 | 37,46 | 40,10 | 31,77 | 29,36 | 31,11 | 30,93 | 33,46 |
| وقود وزيوت | 1,26 | 1,31 | 1,12 | 1,80 | 2,56 | 1,86 | 1,32 | 1,10 | 1,46 | 1,71 | 1,13 | 1,22 | 1,69 |
| آلالات وسلع اخرى التجهيز | 17,31 | 25,73 | 23,69 | 29,21 | 26,30 | 28,38 | 26,78 | 22,73 | 29,13 | 30,00 | 32,03 | 33,39 | 32,92 |
| عتاد النقل والملحقات | 8,49 | 8,99 | 9,83 | 11,13 | 7,84 | 9,71 | 13,01 | 9,74 | 11,91 | 17,63 | 15,04 | 14,59 | 10,41 |
| سلع استهلاكية غ.م.م.أ | 16,60 | 11,08 | 10,86 | 7,80 | 4,85 | 5,97 | 7,63 | 6,29 | 6,13 | 5,01 | 5,43 | 5,22 | 5,49 |
| سلع غ.م.م.أ | - | 0,02 | 0,04 | 0,04 | 0,04 | 0,05 | 0,05 | 0,06 | 0,07 | 0,09 | 0,01 | 0,02 | 0,03 |
| المجموع | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 |

المصدر : تم حسابها بناءا على ما نشر O.N.S, Statistiques, N° 35

## الجدول 3-5 النمط الهيكلي للواردات حسب (C.G.C.E) من 1980 إلى 1989

%

| السنوات | 1980 | 1981 | 1982 | 1983 | 1984 | 1985 | 1986 | 1987 | 1988 | 1989 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| منتجات غذائية ومشروبات | 19,20 | 17,21 | 17,70 | 18,49 | 15,28 | 19,65 | 16,73 | 20,77 | 21,40 | 28,49 |
| تموين صناعي غ.م.م.أ | 33,76 | 35,81 | 34,94 | 35,54 | 42,19 | 37,41 | 38,71 | 40,20 | 40,92 | 35,95 |
| وقود وزيوت | 2,10 | 1,73 | 0,64 | 1,76 | 1,74 | 1,43 | 1,42 | 1,88 | 1,93 | 1,00 |
| آلالات وسلع اخرى التجهيز | 27,94 | 24,25 | 24,26 | 25,82 | 23,46 | 25,24 | 25,27 | 22,34 | 23,12 | 22,52 |
| عتاد النقل والملحقات | 10,30 | 14,41 | 14,81 | 10,16 | 10,97 | 10,60 | 11,15 | 9,18 | 7,53 | 5,81 |
| سلع استهلاكية غ.م.م.أ | 6,65 | 6,54 | 7,61 | 7,95 | 6,24 | 5,48 | 6,57 | 5,33 | 5,35 | 5,98 |
| سلع غ.م.م.أ | 0,01 | 0,01 | 0,02 | 0,24 | 0,08 | 0,15 | 0,11 | 0,28 | 0,10 | 0,21 |
| المجموع | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 |

المصدر : تم حسابها بناءا على ما نشر O.N.S, Statistiques, N° 35

غ.م.م.أ = غير مذكورة في موضع آخر

## 2-1-3 النمط الجغرافي للتجارة الخارجية

بغرض إبراز اتجاه المبادلات التجارية الجزائرية نحو الدول، مجموعات الدول و التكتلات الإقتصادية الدولية، نلجأ إلى دراسة توزيع المبادلات التجارية على كل الأطراف التي تقيم معها الجزائر علاقات تجارية، حيث نبرز أولا، الوزن النسبي لكل طرف في استيعاب الصادرات و في الحصول على الواردات، و لتحقيق ذلك نتبع الخطوات التالية :

– تحديد مجموعات البلدان، و التكتلات الإقتصادية الدولية، التي تقيم معها الجزائر علاقات تبادل تجاري، فنوضح في خطوة أولى الوزن النسبي للقارات الخمس، و مجموع الدول العربية في استيعاب الصادرات، وفي الحصول على الواردات؛ ونظرا للمكانة التي تحتلها القارة الأوروبية، في التجارة الخارجية الجزائرية، سنبرز الوزن النسبي لثلاث أصناف من الدول الأوروبية : المجموعة الإقتصادية الأوروبية، مجموعة الدول الإشتراكية الأوروبية، ومجموعة الدول التي لا تنتمي إلى أي من المجموعتين، كصنف ثالث، ثم نظرا للمكانة الهامة التي تحتلها المجموعة الإقتصادية الأوروبية، سواء من ناحية استيعاب الصادرات الجزائرية، أو من ناحية الحصول على الواردات، فإننا سنتعرض لدورها بشيء من التفصيل.

– تبيان توزيع المبادلات الخارجية على أهم الدول التي تقيم معها الجزائر علاقات تبادل تجاري، و نحدد هذه الدول على أساس نسبة إسهامها في استيعاب الصادرات، أو في الحصول على الواردات، وهذه الدول هي : فرنسا، ألمانيا الفيدرالية، إيطاليا، الولايات المتحدة الأمريكية، إسبانيا، اليابان، كندا، سويسرا، البرازيل، الإتحاد السوفياتي، الصين.

أ- النمط الجغرافي للصادرات

يبين الجدولين 3-6 و 3-7 تطور نمط التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية نحو مجموعات الدول و القارات، حيث يبرزا النصيب النسبي لكل قارة، أو مجموعة من الدول في استيعاب الصادرات الجزائرية، ويتضح من الجدولين أن القارة الأوروبية في مجموعها، شكلت منفذا أساسيا للصادرات الجزائرية، ومر استيعابها للصادرات بثلاثة مراحل، المرحلة الأولى استوعبت فيها القارة مجتمعة أزيد من 90 % من مجموع الصادرت الجزائرية، من السلع أثناء السنوات الممتدة من 1967 إلى 1970؛ المرحلة الثانية، و سجلت الصادرات الموجهة نحو أوروبا انخفاضا، عاما بعد آخر، إلى أن وصلت إلى حوالي 41 % من مجموع صادرات الجزائر سنة 1978، وعادت لترتفع، سنة بعد أخرى، في مرحلة ثالثة، و لتتجاوز 70 % من إجمالي الصادرات، أثناء معظم سنوات عشرية الثمانينات، كما نسجل الدور المهم لأمريكا الشمالية في استيعاب صادرات الجزائر، فبعد دور هامشي امتد من 1967 إلى 1971، بدأ النصيب النسبي لأمريكا الشمالية من إجمالي

## الجدول 3-6 تطور نمط التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية نحو مجموعة الدول و القارات (1967-1979)

%

| السنوات | 1967 | 1968 | 1969 | 1970 | 1971 | 1972 | 1973 | 1974 | 1975 | 1976 | 1977 | 1978 | 1979 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| المجموعة الاقتصادية الاوروبية | 79,78 | 77,86 | 76,40 | 78,35 | 68,96 | 62,28 | 64,64 | 51,53 | 53,96 | 44,12 | 37,05 | 33,40 | 36,37 |
| الدول الاشتراكية الاوروبية | 2,96 | 5,39 | 8,34 | 7,99 | 12,00 | 9,92 | 6,83 | 4,56 | 6,04 | 2,90 | 1,81 | 3,73 | 1,94 |
| دول أوروبية أخرى | 11,64 | 8,97 | 7,78 | 4,51 | 7,98 | 11,83 | 13,79 | 8,75 | 6,29 | 4,85 | 5,60 | 4,12 | 4,55 |
| أوروبا | 94,40 | 92,24 | 92,53 | 90,86 | 88,94 | 84,04 | 85,27 | 64,85 | 66,29 | 51,89 | 44,47 | 41,26 | 42,87 |
| أمريكا الشمالية | 0,22 | 0,63 | 0,19 | 0,82 | 1,85 | 8,45 | 11,31 | 23,55 | 27,70 | 44,70 | 51,31 | 52,47 | 53,63 |
| آسيا | 0,72 | 1,29 | 1,30 | 1,28 | 1,59 | 0,93 | 0,52 | 1,29 | 1,77 | 0,22 | 0,81 | 0,92 | 0,76 |
| أمريكا اللاتينية | 0,75 | 1,46 | 2,06 | 2,95 | 4,73 | 3,63 | 0,80 | 3,63 | 1,73 | 1,66 | 2,56 | 4,46 | 2,04 |
| إفريقيا | 2,09 | 2,14 | 2,03 | 2,00 | 0,90 | 1,00 | 0,38 | 0,99 | 1,89 | 1,07 | 0,79 | 0,80 | 0,68 |
| الدول العربية | 1,76 | 2,02 | 1,71 | 2,62 | 2,32 | 1,91 | 1,68 | 5,56 | 0,20 | 0,23 | 0,03 | 0,05 | - |
| باقي العالم | 0,02 | 0,19 | 0,15 | 0,04 | - | - | 0,01 | 0,10 | 0,39 | 0,14 | 0,00 | 0,01 | - |

المصدر : تم حسابها بناءا على ما نشر O.N.S, Statistiques. N° 35

## الجدول 3-7 تطور نمط التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية نحو مجموعة الدول و القارات (1980-89 19)

%

| السنوات | 1980 | 1981 | 1982 | 1983 | 1984 | 1985 | 1986 | 1987 | 1988 | 1989 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| المجموعة الاقتصادية الاوروبية | 39,17 | 48,55 | 66,30 | 59,69 | 63,84 | 67,37 | 66,32 | 64,75 | 60,80 | 57,41 |
| الدول الاشتراكية الاوروبية | 3,23 | 2,37 | 1,29 | 0,89 | 2,56 | 6,33 | 3,01 | 1,22 | 2,39 | 1,90 |
| دول أوروبية أخرى | 4,82 | 6,95 | 8,70 | 10,39 | 8,07 | 9,89 | 8,97 | 9,26 | 10,19 | 10,71 |
| أوروبا | 47,23 | 57,89 | 76,30 | 70,99 | 74,48 | 83,61 | 78,31 | 75,24 | 73,49 | 70,02 |
| أمريكا الشمالية | 46,17 | 31,34 | 16,79 | 23,40 | 22,45 | 11,98 | 17,41 | 19,41 | 18,79 | 23,99 |
| آسيا | 3,89 | 7,30 | 3,79 | 2,09 | 0,92 | 1,16 | 1,57 | 1,70 | 3,59 | 2,00 |
| أمريكا اللاتينية | 1,42 | 2,19 | 1,49 | 1,20 | 0,72 | 1,66 | 1,77 | 1,87 | 1,49 | 2,02 |
| أفريقيا | 1,10 | 1,20 | 1,20 | 1,50 | 0,65 | 0,49 | 0,13 | 0,08 | 0,10 | 0,04 |
| الدول العربية | 0,16 | 0,06 | 0,40 | 0,80 | 0,75 | 1,08 | 0,78 | 1,67 | 2,50 | 1,85 |
| باقي العالم | - | - | - | - | - | - | - | - | - | 0,04 |

المصدر : تم حسابها بناءا على ما نشر O.N.S, Statistiques, N° 35

الصادرات يتزايد، سنة بعد أخرى، إلى أن تجاوز نسبة 50 % مع نهاية السبعينات، ثم تراجع هذا النصيب أثناء الثمانينات، وأصبحت أمريكا الشمالية المنفذ الثاني للصادرات الجزائرية بعد القارة الأوروبية.

هيمنت الصادرات نحو دول أوروبا و أمريكا الشمالية على مجموع الصادرات الجزائرية إلى حد كبير، حيث تجاوزت نسبة استيعابها لصادرات الجزائر 88 % من مجموع الصادرات على طول السنوات الممتدة من 1967 إلى 1989، بينما أعلى نسبة إستيعاب لصادرات الجزائر بلغتها الأقاليم الأخرى (آسيا، أمريكا اللاتينية، إفريقيا، الدول العربية، باقي العالم) لم تتجاوز 11.6 % من إجمالي صادرات الجزائر، يمكن تفسير دلك بالنمط الهيكلي لصادراتها، ذلك أن المحروقات تهيمن بدرجة عالية على الصادرات الجزائرية، و الطلب عليها يأتي أساسا من الدول المتقدمة التي تتوزع جغرافيا، خاصة بين أوروبا و أمريكا الشمالية، كما يمكن إرجاع استيعاب القارة الأوروبية لنسبة عالية من الصادرات الجزائرية لحكم الجغرافيا، ذلك أن الموقع الجغرافي للجزائر، القريب من أوروبا، يسمح بإقامة علاقات تبادل تجاري في أحسن الظروف.

توزعت الصادرات الجزائرية الموجهة نحو القارة الأوروبية على ثلاث مجموعات من الدول، المجموعة الإقتصادية الأوروبية، مجموعة البلدان الاشتراكية، ومجموعة البلدان الغير منتمية لأي من المجموعتين، ومثلت السوق الأوروبية منفذا رئيسيا للصادرات الجزائرية، حيث كانت تستوعب أزيد من ثلاثة أرباع الصادرات الجزائرية حتى سنة 1970، ثم شهدت تراجعات كبيرة و متتالية، سنة بعد أخرى، بداية من 1971 التي بلغت أثناءها نسبة الصادرات، الموجهة نحو السوق الأوروبية 68.91 % من إجمالي الصادرات السلعية، و وصلت في 1978 إلى أدنى نسبة لها، والتي تقدر بـ 33.40 % من مجموع الصادرات من السلع، وبداية من عام 1979، عرف استيعاب السوق الأوروبية المشتركة للصادرات الجزائرية زيادات متتالية، سنة بعد أخرى، إلى أن بلغت سنة 1985 أزيد من 67 % من إجمالي صادرات الجزائر من السلع، أعقبها تراجعا طفيفا، مقارنة بالإنخفاض الذي حدث في السبعينات، فوصلت في 1989 إلى 57.41 % من إجمالي صادرات الجزائر السلعية، بينما لا تمثل البلدان الإشتراكية الأوروبية سوى منفذا ثانويا للصادرات الجزائرية، حيث أعلى نسبة إستيعاب للصادرات الجزائرية حققتها هذه البلدان، بلغت 12%، و كانت في 1971، ولم تتجاوز هذه النسبة في المتوسط، وعلى طول الفترة التي تغطيها الدراسة، 4.4 % من إجمالي الصادرات السلعية؛ و تشكل الفئة الثالثة من

الدول الأوروبية، و التي لا تنتمي إلى أي من المجموعتين، والمتكونة أساسا من إسبانيا، سويسرا، منفذا ثانويا كذلك، لكنه أهم من مجموعة الدول الاشتراكية، ذلك أن متوسط استيعابها لصادرات الجزائر بلغ في المتوسط حوالي 8.3 %.

يعود هذا التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية، وخاصة إستحواذ المجموعة الإقتصادية الأوروبية على النصيب الأوفر من الصادرات، علاوة إلى غلبة المحروقات على الصادرات الجزائرية، إلى الإرث الاستعماري، حيث كان الإقتصاد الجزائري قبل الإستقلال، وعلى غرار كل الأملاك الفرنسية ما وراء البحار، يخضع لنفس المقتضيات المطبقة على البلدان الأعضاء في المجموعة، لكن مع تراجع زراعة الخمور، و ارتفاع مستوى الصادرات من المحروقات، والتوجهات الإقتصادية التي إتبعتها الجزائر بعد الإستقلال، انخفضت أهمية السوق الأوروبية في استيعاب الصادرات الجزائرية (1)، و برزت السوق الأمريكية كمنفذ بديل للصادرات الجزائرية.

تتوزع الصادرات الجزائرية على عدد من البلدان، من أهمها فرنسا، ألمانيا الفيدرالية، إيطاليا، الولايات المتحدة الأمريكية، و إسبانيا بالدرجة الأولى و اليابان، كندا، سويسرا، البرازيل، الإتحاد السوفياتي، و الصين في درجة ثانية، كما هو واضح في الجدولين 3-8 و 3-9.

يمكن أن نميز بالنسبة لتطور توزيع الصادرات الجزائرية نحو أهم المنافذ الخارجية – حسب البلدان – ثلاث مراحل، تمتد المرحلة الأولى من 1967 إلى 1970، و تتسم باستيعاب فرنسا لأزيد من 52 % من صادرات الجزائر من السلع، وبذلك تمثل السوق الفرنسية المنفذ الخارجي الأساسي للسلع الجزائرية؛ المرحلة الثانية، و تغطي السنوات الممتدة من 1971 إلى 1978، وتميزت من جهة بتراجع مستوى استيعاب الأسواق الفرنسية للصادرات الجزائرية، حيث انخفضت نسبة الصادرات الموجهة نحو فرنسا من 53.54 % من إجمالي الصادرات السلعية في 1970 إلى 23.55 % في 1971، إلى 10.98 % في 1978، و من جهة ثانية بتزايد استيعاب أسواق ألمانيا الفيدرالية للصادرات الجزائرية، حيث انتقلت نسبة الصادرات الجزائرية الموجهة نحو ألمانيا الفيديرالية من إجمالي الصادرات من 12.84 % في 1970 إلى 24.09 % في 1972، ثم تراجعت إلى حوالي 16% في 1978، وبروز السوق الأمريكية كمنفذ رئيسي للصادرات الجزائرية،

---

(1) فتح الله و لعلو، الإقتصاد العربي و المجموعة الأوروبية، دار الحداثة، لبنان، الطبعة الأولى، 1982، ص 100-101.

الجدول 3-8 تطور توزيع الصادرات الجزائرية من السلع نحو أهم البلدان (1967-1979)

%

| السنوات | 1967 | 1968 | 1969 | 1970 | 1971 | 1972 | 1973 | 1974 | 1975 | 1976 | 1977 | 1978 | 1979 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| نسا | 52,29 | 55,24 | 54,45 | 53,54 | 23,55 | 23,28 | 12,50 | 19,21 | 14,87 | 13,56 | 10,57 | 10,98 | |
| انيا الفيدرالية | 12,54 | 12,56 | 15,09 | 12,84 | 24,09 | 19,16 | 12,26 | 20,51 | 19,18 | 18,14 | 17,40 | 16,02 | |
| ناليا | 3,49 | 5,63 | 4,55 | 4,21 | 7,53 | 7,68 | 9,52 | 5,77 | 5,00 | 7,52 | 4,57 | 2,14 | |
| لايات المتحدة الأمريكية | 0,19 | 0,63 | 0,19 | 0,80 | 1,82 | 8,45 | 11,08 | 23,68 | 27,53 | 44,06 | 50,70 | 52,47 | |
| بانيا | 0,83 | 0,51 | 1,01 | 2,50 | 4,03 | 8,43 | 9,47 | 6,22 | 4,72 | 2,94 | 2,64 | 2,49 | |
| بان | 0,14 | 0,17 | 0,36 | 0,34 | 0,04 | 0,11 | 0,18 | 0,61 | 0,81 | 0,06 | 0,40 | 0,51 | |
| ا | - | - | - | 0,02 | 0,02 | - | 0,22 | 0,16 | 0,17 | 0,63 | 0,61 | 0,92 | |
| يسر | 3,44 | 2,31 | 1,53 | 1,28 | 1,80 | 1,36 | 1,23 | 0,64 | 0,23 | 0,36 | 0,46 | 0,31 | |
| ازيل | 0,33 | 0,95 | 1,38 | 1,98 | 3,65 | 2,61 | 0,18 | 2,42 | 1,61 | 1,11 | 0,01 | 0,93 | |
| تحاد السوفياتي | 1,37 | 2,61 | 5,53 | 4,85 | 6,60 | 4,91 | 4,09 | 1,70 | 2,05 | 1,58 | 0,94 | 1,35 | |
| ين | 0,50 | 1,12 | 0,91 | 0,88 | 1.47 | 0,75 | 0,26 | 0,66 | 0,72 | - | 0,38 | 0,34 | |

المصدر : تم حسابها بناءا على ماشر O.N S. Statistiques, N° 35

## الجدول 3–9 تطور توزيع الصادرات الجزائرية من السلع نحو أهم البلدان (1980–1989)

%

| السنوات | 1980 | 1981 | 1982 | 1983 | 1984 | 1985 | 1986 | 1987 | 1988 | 1989 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| فرنسا | 14,27 | 18,11 | 31,70 | 30,45 | 28,46 | 29,83 | 21,55 | 22,11 | 19,63 | 17,67 |
| ألمانيا الفيدرالية | 11,87 | 12,05 | 5,29 | 4,54 | 3,01 | 3,42 | 3,16 | 4,11 | 4,37 | 3,97 |
| إيطاليا | 3,87 | 9,47 | 14,20 | 10,09 | 18,08 | 23,02 | 19,92 | 15,34 | 17,08 | 19,49 |
| الولايات المتحدة الأمريكية | 46,17 | 30,47 | 15,21 | 22,59 | 21,69 | 9,99 | 17,37 | 19,22 | 18,70 | - |
| إسبانيا | 3,59 | 4,08 | 5,50 | 4,99 | 3,43 | 5,93 | 5,71 | 4,36 | 6,21 | 5,22 |
| اليابان | 3,81 | 5,17 | 3,36 | 2,00 | 0,68 | 1,03 | 1,26 | 1,46 | 2,52 | - |
| كندا | - | 0,63 | 1,58 | 0,80 | 0,75 | 1,98 | 0,03 | 0,19 | 0,09 | - |
| سويسرا | 0,06 | 0,31 | 0,13 | - | 0,05 | 0,17 | - | - | - | - |
| البرازيل | 0,69 | 1,87 | 1,49 | 0,97 | 0,69 | 1,49 | 1,43 | 1,30 | 0,98 | 1,58 |
| الإتحاد السوفياتي | 0,68 | 0,86 | 0,45 | 0,13 | 0,22 | 0,24 | 0,19 | 0,32 | 0,01 | 1,31 |
| الصين | - | - | 0,00 | 0.00 | 0,00 | 0,02 | - | - | - | - |

المصدر : تم حسابها بناءا على ما نشر O.N.S, Statistiques, N° 35

حيث قفزت نسبة الصادرات الجزائرية التي تستوعبها السوق الأمريكية إلى إجمالي الصادرات من 0.80 % سنة 1970 إلى 52.47 % سنة 1978؛ المرحلة الثالثة، و تشمل السنوات الممتدة من 1980 إلى 1989، واتسمت أولا، باستعادة فرنسا مكانتها كمنفذ أول للصادرات الجزائرية، حيث ارتفعت حصتها من إجمالي الصادرات، من 14.27 % سنة 1980 إلى 31.70 % سنة 1983، ثم عادت لتتراجع إلى مستوى 17.67 % سنة 1989؛ ثانيا، بتزايد نسبة استيعاب السوق الإيطالية للصادرات الجزائرية، حيث قفزت حصتها النسبية من الصادرات الجزائرية من 3.87 % سنة 1980 إلى حوالي 23 % سنة 1985، ثم انخفضت لتسجل حوالي 15 % أثناء السنوات الأخيرة، 86-89.

يتضح من تتبع توزيع نسب استيعاب المنافذ الخارجية للصادرات الجزائرية، أن أزيد من 45 % في المتوسط من الصادرات الجزائرية إستوعبته أسواق ثلاث بلدان هي فرنسا، ألمانيا الفيدرالية و إيطاليا، و هي دول رئيسية في المجموعة الإقتصادية الأوروبية، بينما ساهمت الدول الأعضاء في منظمة التعاون و التنمية الإقتصادية (O.C.D.E)* في استيعاب صادرات الجزائر في المتوسط بما يزيد عن 85 % من مجموع صادرات الجزائر.

ب- النمط الجغرافي للواردات

قصد تتبع تطور النصيب النسبي للأسواق المختلفة في تموين السوق الجزائرية بمختلف السلع، نلجأ إلى دراسة نمط التوزيع النسبي الجغرافي للواردات الجزائرية، حسب مجموعات البلدان والقارات أولا، ثم إبراز أهم البلدان التي تشكل مصدرا للواردات الجزائرية ثانيا.

يبرز الجدولان 3-10 و 3-11 تطور نمط التوزيع النسبي الجغرافي للواردات الجزائرية حسب مجموعات البلدان، التكتلات اقتصادية، والقارات، حيث يبينا الوزن النسبي لكل قارة في تموين السوق الجزائرية، ويتضح منهما أن القارة الأوروبية شكلت في مجموعها المصدر الرئيسي للواردات الجزائرية، ذلك أن النصيب النسبي للواردات القادمة من أوروبا قد بلغ في المتوسط، وعلى طول الحقبة من 1967 إلى 1989 أزيد من 76% من إجمالي واردات الجزائر، و تحتل أمريكا الشمالية المرتبة الثانية

---

(*) منظمة التعاون والتنمية الإقتصادية، هيئة تأسست بموجب إتفاقية موقعة في 14 ديسمبر عام 1960 بباريس، قصد تشجيع السياسة الرامية إجمالا إلى تحقيق أقصى توسع إقتصادي ممكن في البلدان الأعضاء، و المساهمة في توسع التجارة العالمية، و تضم 24 بلدا، تتوزع جغرافيا في معظمها بين أوروبا الغربية و أمريكا الشمالية، ومن أهم أعضائها الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، البلدان الأعضاء في المجموعة الإقتصادية الأوروبية، كندا، واستراليا، راجع :
Perspectives de l'OCDE, Juin 1992, N° 51, p. II.

الجدول 3-10 تطور نمط التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية حسب مجموعات البلدان و القارات (1967-1979)

%

| السنوات | 1967 | 1968 | 1969 | 1970 | 1971 | 1972 | 1973 | 1974 | 1975 | 1976 | 1977 | 1978 | 1979 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| موعة الإقتصادية الأوروبية | 68,35 | 71,68 | 66,75 | 65.41 | 61,18 | 61,42 | 66,88 | 58,20 | 62,50 | 59,79 | 57,81 | 59,08 | 62,39 |
| ل الإشتراكية الأوروبية | 8,33 | 5,69 | 6,48 | 5.64 | 6,58 | 6,40 | 6,11 | 5,35 | 3,80 | 4,81 | 4,94 | 4,66 | 4,80 |
| ، أوروبية أخرى | 4,56 | 5,56 | 8,63 | 10,76 | 12,97 | 15,89 | 9,22 | 9,55 | 8,21 | 9,09 | 10,47 | 10,11 | 11,64 |
| وبا | 81,26 | 82,94 | 81,87 | 81.82 | 80,73 | 83,73 | 82,23 | 73.11 | 74,51 | 73.70 | 73,23 | 73,86 | 78,83 |
| يكا الشمالية | 8,75 | 8,74 | 9,15 | 9,29 | 11,09 | 8,82 | 9,55 | 14,75 | 15,58 | 13,71 | 14,42 | 9,27 | 9,35 |
| ا | 2,85 | 2,65 | 2,73 | 2,51 | 3,84 | 2,39 | 2,53 | 4,17 | 4,41 | 4,71 | 7,16 | 9,21 | 5,89 |
| يكا اللاتينية | 3,10 | 1,73 | 1,30 | 2,96 | 1,07 | 1,49 | 2,17 | 5,25 | 3,96 | 4,48 | 4,79 | 4,22 | 2,95 |
| يقيا | 2,47 | 1,71 | 1,92 | 0,88 | 0,77 | 0,91 | 0,90 | 1,14 | 0,58 | 0,93 | 1,34 | 2,09 | 2,02 |
| ل العربية | 1,55 | 2,18 | 2,89 | 2.44 | 2,35 | 2,24 | 2,50 | 1,52 | 0,91 | 0,83 | 0,86 | 0,59 | 0,79 |
| ، العالم | - | - | 0,06 | 0,03 | 0,05 | 0,40 | 0,10 | 0,01 | 0,02 | 0,23 | 0,23 | 0,13 | 0,14 |

المصدر : تم حسابها بناءا على ما نشر O.N.S, Statistiques, N° 35

الجدول 3-11 تطور نمط التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية حسب مجموعات البلدان و القارات (1980-1989)

%

| السنوات | 1980 | 1981 | 1982 | 1983 | 1984 | 1985 | 1986 | 1987 | 1988 | 1989 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| مجموعة الإقتصادية الأوروبية | 61,94 | 56,37 | 52,10 | 53,59 | 54,95 | 59,49 | 57,15 | 54,72 | 52 | 49,29 |
| ول الإشتراكية الأوروبية | 4,08 | 4,78 | 6,43 | 6,30 | 5,19 | 4,54 | 4,23 | 5,25 | 5,48 | 7,29 |
| ل أوروبية أخرى | 11,35 | 12,34 | 13,98 | 14,98 | 13,06 | 10,80 | 14,76 | 14,15 | 16,44 | 13,70 |
| روبا | 77,38 | 73,51 | 72,60 | 74,89 | 73,21 | 74,84 | 76,15 | 74,13 | 73,92 | 70,29 |
| ريكا الشمالية | 10,08 | 11,50 | 11,58 | 9,71 | 9,51 | 10,61 | 9,91 | 8,91 | 13,18 | 15,49 |
| يا | 4,45 | 6,94 | 9,39 | 8,92 | 10,28 | 7,40 | 6,13 | 7,24 | 5,73 | 6,70 |
| ريكا اللاتينية | 3,58 | 5,00 | 4,33 | 4,13 | 4,61 | 4,15 | 4,08 | 5,09 | 3,66 | 3,80 |
| ريقيا | 2,14 | 1,63 | 1,16 | 1,10 | 0,78 | 0,41 | 0,77 | 1,12 | 0,87 | 0,80 |
| ول العربية | 1,19 | 1,29 | 0,85 | 0,99 | 1,13 | 1,35 | 1,76 | 2,51 | 1,68 | 2,40 |
| قي العالم | 0,14 | 0,10 | 0,05 | 0,23 | 0,45 | 1,21 | 1,17 | 0,97 | 0,91 | 0,49 |

المصدر : تم حسابها بناءا على ما نشر O.N.S, Statistiques, N° 35

فـي تموين السـوق الجزائرية بـالواردات، بمتوسـط سنوي أثنـاء نفـس الحقبـة، لا يتجـاوز 11% مـن إجمـالي واردات الجزائـر، وبالتـالي فقد هيمنـت الـواردات القادمـة من أوروبـا و أمريكـا الشمالية فـي المتوسـط علـى أزيـد مـن 86% مـن إجمالي واردات الجزائر من السـلع.

يعـود هـذا النمـط الجغرافـي للـواردات الجزائريـة أولا، إلـى النمـط الهيكلـي للـواردات الجزائريـة، ذلـك أن السـلع المصنفـة ضمـن فئتـي التمويـن الصنـاعي، و الآلات و السـلع الموجهـة للتجهـيز، تهيمـن علـى الـواردات الجزائريـة حيث بلغت حصـة كليهما من إجمـالي واردات الجزائـر مـن السـلع فـي المتوسـط حوالـي 62% و عـرض هـذه السـلع فـي السـوق الدوليـة يـأتي بصـورة أساسية مـن الأركـان الثلاثـة للاقتصـاد العـالمي، التـي تشـكل البلـدان الأوروبية إحداها، كما يمكـن تفسـير إرتفـاع الـوزن النسـبي للقـارة الأوروبيـة فـي تمويـن السـوق الجزائريـة بالجغرافيـا ذلـك أن الموقـع الجغرافـي للجزائـر يتيح فرصـا للتعـامل مـع أوروبـا أكثر من غيرهـا.

توزعـت الـواردات الجزائريـة مـن السـلع و القادمـة مـن أوروبـا علـى ثـلاث مجموعـات مـن الـدول، دول المجموعـة الإقتصاديـة الأوروبيـة، ودول المجموعـة الاشـتراكية، والـدول التـي لا تنتمـي إلـى أي مـن المجموعتيـن، وشـكلت المجموعـة الإقتصاديـة الأوروبيـة مصـدرا أساسـا للـواردات الجزائريـة، حيث مثلت الواردات القادمـة من دول هـذا التكتـل الإقتصـادي فـي المتوسـط أزيـد مـن 59% مـن إجمـالي واردات الجزائـر، ومثلـت الـواردات القادمـة من الـدول التـي لا تنتمـي إلـى أي من المجموعتيـن المصـدر الثـاني فـي تموين السـوق الجزائريـة بمتوسـط سـنوي يتجـاوز 11% مـن مجمـوع واردات الجزائـر، بينمـا لا تمثـل البلـدان الإشـتراكية إلا مصـدرا ثانويـا فـي تمويـن السـوق الجزائريـة بمتوسـط سنوي لا يتجـاوز 5.5 % مـن إجمـالي واردات الجزائـر.

تتـوزع الـواردات الجزائريـة علـى عـدد مـن البلـدان مـن أهمهـا، فرنسـا، ألمانيـا الفيدراليـة، إيطاليـا، الولايـات المتحـدة الأمريكيـة، بالدرجـة الأولـى، ثـم إسـبانيا، اليابـان، كنـدا، سويسـرا، البـرازيل، الإتحـاد السـوفياتي و الأرجنتيـن بالدرجـة الثانيـة، كمـا هـو واضـح فـي الجدوليـن 3-12 و 3-13، ونسـجل أولا تراجـع نسـبة الـواردات السـلعية القادمـة مـن فرنسـا إلـى إجمـالي الـواردات، حيث تراجعـت مـن 59.52 % مـن مجمـوع السـلع المسـتوردة سـنة 1967 إلـى 19.35 % سنة 1989، وتزايـد نصيـب ألمانيـا الفيدراليـة فـي إجمـالي الـواردات الجزائريـة، إذ انتقـل مـن 3.07 % سـنة 1967 إلـى 18.10 % سـنة 1979، ثـم تراجعـه إلـى 9.63 % عـام 1989، كمـا أن إسـهام إيطـاليـا فـي الـواردات

الجدول 3-12 توزيع الواردات الجزائرية من السلع حسب أهم البلدان (1967-1979)

| السنوات | 1967 | 1968 | 1969 | 1970 | 1971 | 1972 | 1973 | 1974 | 1975 | 1976 | 1977 | 1978 | 1979 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| فرنسا | 59,54 | 56,52 | 44,16 | 42,40 | 37,70 | 30,17 | 32,04 | 27,89 | 34,90 | 27,07 | 24,13 | 19,16 | 18.44 |
| ألمانيا الفيدرالية | 3,07 | 5,89 | 9,19 | 9,99 | 9,42 | 12,96 | 13,74 | 12,94 | 11,37 | 14,60 | 14,50 | 17,57 | 18.10 |
| إيطاليا | 3,23 | 5,66 | 8,41 | 7,28 | 8,54 | 10,30 | 8,35 | 8,19 | 8,00 | 8,84 | 9,73 | 10,64 | 12.55 |
| الولايات المتحدة الأمريكية | 7,98 | 8,25 | 8,81 | 8,02 | 8,34 | 6,99 | 8,22 | 11,99 | 15,03 | 11,84 | 8,69 | 6,75 | 6.45 |
| إسبانيا | 0,44 | 1,14 | 2,63 | 3,22 | 2,75 | 4,58 | 5,08 | 0,46 | 3,69 | 3,95 | 4,90 | 4,59 | 5.28 |
| اليابان | 1,07 | 1,16 | 1,12 | 1,14 | 2,80 | 1,28 | 1,46 | 3,00 | 2,24 | 5,34 | 6,12 | 8,98 | 5,07 |
| كندا | 0,76 | 0,44 | 0,34 | 1,27 | 2,75 | 1,83 | 1,32 | 2,75 | 0,55 | 1,86 | 3,73 | 2,52 | 2.89 |
| سويسرا | 0,34 | 0,69 | 0,96 | 1,03 | 1,04 | 1,41 | 1,26 | 1,61 | 1,65 | 1,61 | 1,99 | 2,17 | 2.11 |
| البرازيل | 1,93 | 1,51 | 0,60 | 2,01 | 0,41 | 0,40 | 0,79 | 4,46 | 3,33 | 3,06 | 3,09 | 2,39 | 0.75 |
| الإتحاد السوفياتي | 4,50 | 2,18 | 3,65 | 3,62 | 4,01 | 3,42 | 2,98 | 2,74 | 1,19 | 2,10 | 1,22 | 0,81 | 0.47 |
| الأرجنتين | 0,50 | 0,44 | 0,50 | 0,46 | 0,19 | 0,52 | 0,69 | 0,28 | 0,21 | 0,51 | 0,94 | 0,71 | 0.71 |

المصدر : تم حسابها بناءا على ما نشر O.N.S, Statistiques, N° 35

الجدول 3-13 توزيع الواردات الجزائرية من السلع حسب أهم البلدان (1980-1989)

%

| السنوات | 1980 | 1981 | 1982 | 1983 | 1984 | 1985 | 1986 | 1987 | 1988 | 1989 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| فرنسا | 23,15 | 18,48 | 20,97 | 23,46 | 23,53 | 25,96 | 23,97 | 22,89 | 18,87 | 17,35 |
| ألمانيا الفيدرالية | 13,67 | 13,59 | 13,85 | 11,21 | 10,68 | 11,24 | 11,05 | 10,49 | 13,24 | 9,63 |
| إيطاليا | 11,84 | 13,15 | 6,79 | 8,19 | 8,78 | 10,93 | 12,92 | 9,33 | 9,95 | 13,26 |
| الولايات المتحدة الأمريكية | 7,10 | 8,06 | 7,58 | 6,01 | 5,64 | 6,52 | 7,70 | 7,02 | 10,78 | 11,96 |
| إسبانيا | 5,18 | 6,36 | 7,58 | 6,95 | 4,39 | 1,37 | 4,58 | 4,56 | 4,60 | 4,00 |
| اليابان | 4,30 | 5,18 | 7,30 | 6,00 | 8,14 | 5,79 | 6,60 | 3,89 | 4,33 | 3,76 |
| كندا | 2,98 | 3,43 | 3,99 | 3,69 | 3,87 | 4,03 | 2.20 | 1,89 | 2,40 | 3,53 |
| سويسرا | 1,81 | 1,62 | 1,07 | 1,33 | 1,28 | 1,52 | 1,87 | 1,33 | 1,65 | 1.40 |
| البرازيل | 1,01 | 2,83 | 1,67 | 1,86 | 2,74 | 2,88 | 2,42 | 3,36 | 1,83 | 1.45 |
| الإتحاد السوفياتي | 0,50 | 0,61 | 0,73 | 0,51 | 0,12 | 0,16 | 0,24 | 0,41 | 0,74 | 1.78 |
| الأرجنتين | 0,51 | 0,43 | 1,34 | 0,80 | 0,81 | 0,50 | 1,09 | 0,56 | 0,26 | 0.49 |

المصدر : تم حسابها بناءا على ما نشر O.N.S, Statistiques, N° 35

شكلت القارة الأوروبية المنفذ الأساسي للصادرات الجزائرية، حيث كانت تستوعب حوالي 90 % من صادرات الجزائر السلعية في السنوات الممتدة من 1967 إلى 1970، ورغم تراجعها في السبعينات أمام أمريكا الشمالية، إلا أنها عادت أثناء العشرية الموالية لتحتل المرتبة الأولى من حيث استيعاب صادرات الجزائر السلعية، بنسبة تتجاوز 70% من مجموع الصادرات، ومثلت المجموعة الإقتصادية الأوروبية ضمن القارة الأوروبية، المنفذ الرئيسي للسلع الجزائرية، واحتلت فرنسا المرتبة الأولى من حيث استيعاب الصادرات الجزائرية حسب البلدان من سنة 1967 إلى 1970، وبنسبة تفوق 50%، ثم تراجعت أثناء السبعينات، فاسحة المجال أمام الولايات المتحدة الأمريكية، كمنفذ أول لصادرات الجزائر، و استعادت فرنسا أثناء الثمانينات مكانتها كمنفذ أول لصادرات الجزائر من السلع، بمتوسط سنوي وصل إلى 22% تقريبا.

مثلت القارة الأوروبية المصدر الرئيسي للواردات الجزائرية من السلع بنصيب يتجاوز في المتوسط حوالي 76% من مجموع الواردات السلعية، و شكلت الواردات القادمة من المجوعة الإقتصادية الأوروبية بمتوسط سنوي يزيد عن 59% من إجمالي واردات الجزائر من السلع، المصدر الرئيسي لتموين السوق الجزائرية، ونشير إلى تراجع حصة فرنسا في الواردات الجزائرية، فبعدما كانت تتجاوز 50% من إجمالي الواردات السعلية في بداية السبعينات، أصبحت دون 25% من إجمالي الواردات في الثمانينات.

## 2-2 قياس اعتماد النشاط الإقتصادي الوطني على التجارة الخارجية

قصد إبراز مدى خضوع النشاط الإقتصادي لتأثير العوامل الخارجية، ومدى إعتماد تحقيق الأهداف الإقتصادية الوطنية على التطورات الإقتصادية و السياسية الدولية، نلجأ من خلال هذا المبحث إلى قياس مدى أهمية المبادلات الخارجية – الصادرات و الواردات من السلع و الخدمات – في النشاط الإقتصادي الوطني، و سنستخدم في ذلك مجموعة المؤشرات التي سبق تحديدها في الفصل الثاني من القسم النظري.

يمكن من خلال الجدولين 4-1 و 4-2 تتبع قيم المؤشرات المعتمدة للتعبير الكمي عن مدى اعتماد النشاط الإقتصادي الوطني على التجارة الخارجية، كما أن الجدول 4-3، المعبر عن درجة تركز الصادرت الجزائرية، سيساعدنا في الكشف عن مختلف دلالات قيم المؤشرات المتعلقة بالصادرات، وانطلاقا من التطابق التقريبي لمجال الإنتاج في نظام الحسابات الإقتصادية الجزائرية (S.C.E.A) مع مجال الإنتاج في نظام المحاسبة الوطنية الجزائري (C.N.A)، فإننا نأخذ بعين الاعتبار الفترة التي يشملها النظامان، و بالتالي تكون سلسلة المعطيات – كما سبق و أن رأينا في الفصل السابق – تمتد من سنة 1969 إلى سنة 1989.

### 2-2-1 درجة الانفتاح على قطاع التبادل الخارجي ($d$)

يعبر هذا المؤشر عن الأهمية التي يحتلها قطاع التجارة الخارجية في النشاط الإقتصادي الوطني، عن طريق إبراز متوسط إسهام المبادلات الخارجية في الإنتاج الداخلي الخام.

يتضمن الجدولان 4-1 و 4-2 تطور درجة الانفتاح على قطاع التبادل الخارجي على مرحلتين، من 1969 إلى 1979، و من 1980 إلى 1989 على التوالي، وبلغ متوسط درجة الانفتاح على قطاع التبادل الخارجي، على طول المدة التي تشملها الدراسة، أزيد من 31%، الأمر الذي يعني أن المبادلات الخارجية من السلع و الخدمات، قد ساهمت أثناء هذه الفترة، بما يفوق هذه النسبة في النشاط الإقتصادي الوطني، وبعبارة أخرى، إن أزيد من 31% من النشاط الإقتصادي الوطني إبان هذه الفترة يتعلق بالقطاع الخارجي، وبالتالي فإنه في المتوسط قرابة ثلث الإنتاج الداخلي الخام يتوقف على عوامل خارجية، من جانبين : الطلب الأجنبي على السلع و الخدمات المحلية، والطلب المحلي على السلع و الخدمات الأجنبية، وينجر عن ذلك، خضوع ما يقارب ثلث النشاط الإقتصادي الوطني لعوامل خارجية، بعيدة عن تأثير صانع السياسة الإقتصادية الوطنية، وبالتالي فإن الاضطرابات الخارجية، سواء من ناحية الطلب الأجنبي على السلع والخدمات المحلية، أو من ناحية العرض الأجنبي للسلع و الخدمات

## الجدول 4-1 تطور أهمية الصادرات و الواردات من السلع و الخدمات في النشاط الإقتصادي الوطني (1969-1979)

$10^{6}$ دج

| السنوات | 1969 | 1970 | 1971 | 1972 | 1973 | 1974 | 1975 | 1976 | 1977 | 1978 | 1979 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الإنتاج الداخلي الخام | 18474.3 | 21210.2 | 21628.2 | 26521.8 | 30532.6 | 49295.1 | 53646.6 | 65252.2 | 76887.1 | 92080.2 | 112904 |
| الإستيعاب المحلي | 19345.9 | 22859.2 | 23921.9 | 28058 | 32639.9 | 47392.7 | 59294.3 | 68221.6 | 86632.5 | 107265.6 | 114977.7 |
| الصادرات | 4980.7 | 5323.3 | 4578.2 | 6166.8 | 8750.0 | 21403.1 | 20714.1 | 24362.8 | 26553.5 | 26689.4 | 39908.3 |
| الواردات | 5852.3 | 6972.3 | 6871.9 | 7703.0 | 10857.3 | 19500.7 | 26231.8 | 27322.2 | 36298.9 | 41874.8 | 41981.6 |
| درجة الإنفتاح على قطاع التبادل الخارجي (%) | 29.31 | 28.98 | 26.47 | 26.14 | 32.10 | 41.48 | 43.75 | 39.60 | 40.97 | 37.23 | 36.26 |
| نسبة الصادرات إلى الإنتاج الداخلي الخام (%) | 26.96 | 25.09 | 21.16 | 23.25 | 28.65 | 43.41 | 38.61 | 37.33 | 34.53 | 28.98 | 35.34 |
| نسبة الواردات إلى الإنتاج الداخلي الخام (%) | 31.67 | 32.87 | 31.77 | 29.04 | 35.55 | 39.55 | 48.89 | 41.87 | 47.21 | 45.47 | 37.18 |
| نسبة الواردات إلى الإستعياب المحلي (%) | 30.25 | 30.50 | 28.72 | 27.45 | 33.26 | 41.14 | 44.24 | 40.04 | 41.89 | 39.03 | 36.51 |

المصدر : تم إعداده بناءا على ما نشر O.N.S, Statistiques, N° 35

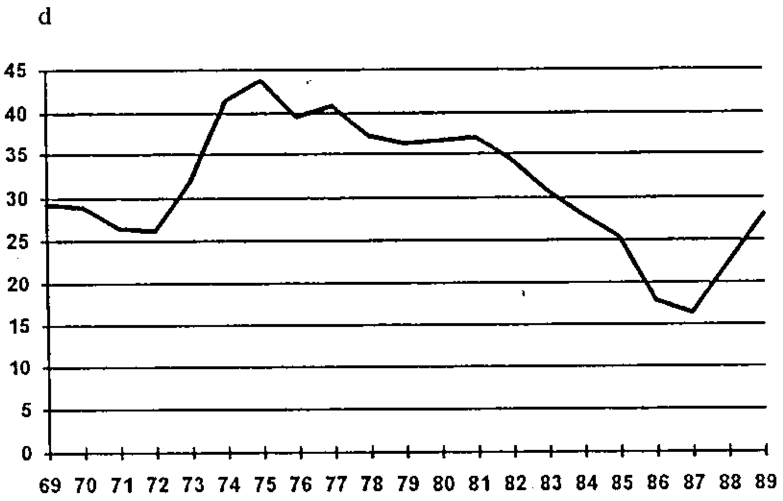
الجدول 4-2 تطور أهمية الصادرات و الواردات من السلع و الخدمات في النشاط الإقتصادي الوطني (1980-1989)

$10^{6}$ دج

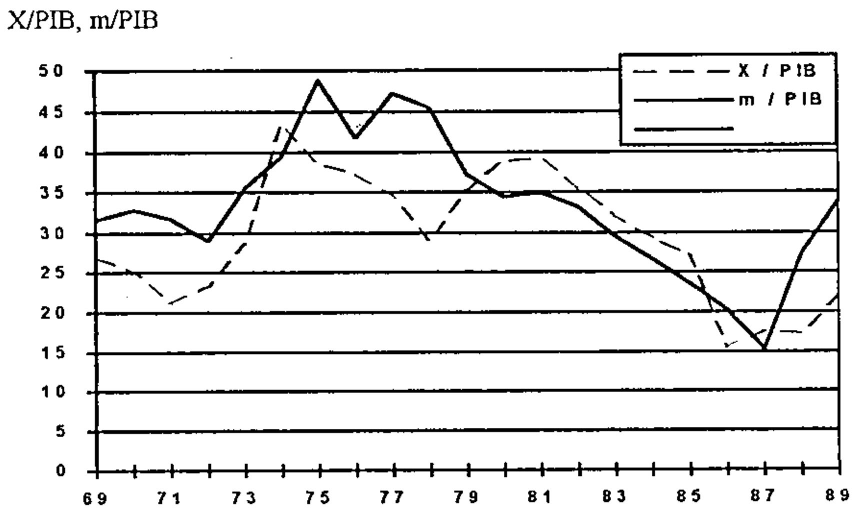
| السنوات | 1980 | 1981 | 1982 | 1983 | 1984 | 1985 | 1986 | 1987 | 1988 | 1989 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الإنتاج الداخلي الخام | 143343.2 | 169035.2 | 181076.7 | 230580.0 | 231010.1 | 252836.4 | 250465.7 | 260754.4 | 290039.3 | 355184.0 |
| الإستيعاب المحلي | 136480.3 | 161886.3 | 177038.8 | 19844.2 | 224880.2 | 243668.8 | 262584 | 254882.2 | 319595.2 | 398457.8 |
| الصادرات | 55802.2 | 66181.8 | 64223.3 | 65343.9 | 67688.0 | 68629.8 | 38714.2 | 45834.0 | 49897.5 | 77792.2 |
| الواردات | 49299.3 | 59032.9 | 60185.4 | 60205.8 | 61558.1 | 59462.2 | 50832.5 | 39961.8 | 79453.4 | 121065.9 |
| درجة الإنفتاح على قطاع التبادل الخارجي (%) | 36.66 | 37.03 | 34.35 | 30.83 | 27.97 | 25.33 | 17.87 | 16.45 | 22.29 | 27.99 |
| نسبة الصادرات إلى الإنتاج الداخلي الخام (%) | 38.92 | 39.15 | 35.46 | 32.09 | 29.30 | 27.14 | 15.45 | 17.57 | 17.20 | 21.90 |
| نسبة الواردات إلى الإنتاج الداخلي الخام (%) | 34.39 | 34.92 | 33.23 | 29.57 | 26.64 | 23.51 | 20.29 | 15.32 | 27.39 | 34.08 |
| نسبة الواردات إلى الإستعياب المحلي (%) | 36.12 | 36.46 | 33.99 | 30.33 | 27.37 | 24.40 | 19.35 | 15.67 | 24.86 | 30.38 |

المصدر : تم إعداده بناءا على ما نشر O.N.S, Statistiques, N° 35

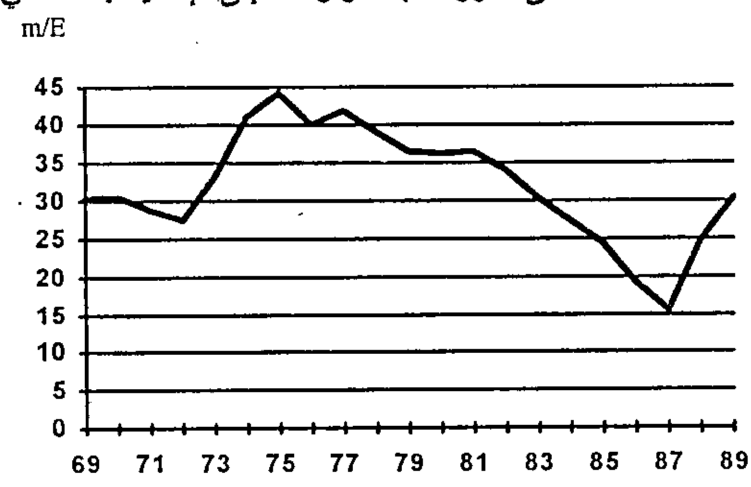
الشكل -11- منحنى تطور درجة الإنفتاح على قطاع التبادل الخارجي




الشكل -12- منحنى تطور نسبتي الصادرات و الواردات إلى الإنتاج الداخلي الخام




الشكل -13- منحنى تطور نسبة الواردات إلى الإستيعاب المحلي



المستوردة، تؤدي إلى إحداث اضطرابات تمس جزءا مهما من النشاط الإقتصادي الوطني، يتجاوز تأثيرها الميدان الإقتصادي إلى الميادين الإجتماعية و السياسية و ما إلى ذلك، حيث يقود تراجع أسعار السلع والخدمات المحلية في الأسواق الدولية، عن طريق انخفاض مستوى عائدات التصدير، إلى تدني مستوى وسائل الدفع الخارجية لدى الدولة، الأمر الذي يؤدي بدوره إلى، إما حرمان الجهاز الإنتاجي الوطني، والسوق المحلية من التزود بمستلزمات الإنتاج و المواد الاستهلاكية، أو اللجوء إلى الاستدانة قصد تمويل هذه الواردات، وينجر عن حرمان أو نقص تموين الجهاز الإنتاجي الوطني بمستلزمات الإنتاج آثار متعددة الجوانب، تتجاوز تراجع مستوى الإنتاج و انتشار البطالة أو تفاقمها، و تدني مستوى المعيشة، الخ، إلى الميادين الإجتماعية و حتى السياسية.

تطورت درجة الانفتاح على قطاع التبادل الخارجي أثناء الفترة الممتدة من 1969 إلى 1989، على النحو التالي، ففي الأربع سنوات الأولى، أي من 1969 إلى 1972، شهدت استقرارا بادئ الأمر في حدود حوالي 29%، ثم تراجعت عند حوالي 26% في سنتي 1971 و 1972، بسبب إحجام فرنسا عن شراء المنتجات الجزائرية، الأمر الذي يعني أن أزيد من ربع الإنتاج الداخلي الخام أثناء هذه السنوات يتعلق بحركة إستيراد وتصدير السلع و الخدمات، ونسجل انطلاقا من سنة 1973 و إنتهاءا عند سنة 1981، مرحلة جديدة في تطور درجة الانفتاح على قطاع التبادل الخارجي، حيث بلغت في المتوسط أزيد من 34%، أي أن ما يفوق هذه النسبة، في المتوسط من الإنتاج الداخلي الخام يتوقف على المبادلات الخارجية للسلع والخدمات، ويعود هذا الارتفاع أساسا، من جهة إلى الصدمتين البتروليتين الأولى و الثانية، اللتان قادتا إلى إرتفاع أسعار البترول، و بالتالي إلى زيادة عائدات تصديره، ومن جهة ثانية إلى تكثيف سياسة التصنيع، و ما اقتضته من إستيراد للتجهيزات و مستلزمات الإنتاج عموما، وعرفت هذه الدرجة ابتداء من سنة 1982 سلسلة تراجعات متتالية، انتقلت بموجبها من 34.35 % سنة 1982 إلى 16.45 % سنة 1987، ثم عادت لترتفع إلى حوالي 28% سنة 1989؛ و يقدر متوسط درجة الانفتاح على قطاع التبادل الخارجي أثناء هذه المرحلة بحوالي 25%، أي أن ما يقارب ربع الإنتاج الداخلي الخام يتعلق بالمبادلات الخارجية، ويعود هذا التراجع من جهة للسياسة الإقتصادية التي انتهجتها الجزائر في مطلع الثمانينات، المتوجهة في مجال المحروقات نحو الزيادة في عمر الإحتياطي الوطني من هذه المادة، علاوة على إعادة توجيه الاستثمارات *، ومن جهة ثانية إلى الانهيار الكبير الذي شهدته

(*) راجع المبحث الثاني من الفصل السابق.

أسعار البترول في الأسواق الدولية، إذ انتقلت من حوالي 34 دولار للبرميل سنة 1982 إلى ما دون 10 دولارات للبرميل سنة 1986 (1).

يبرز أثر إنقلاب وضع السوق الدولية للبترول من سوق خاضعة للمنتجين إلى سوق يتحكم فيها المستهلكون، من خلال استعراض معدلات نمو الإنتاج الداخلي بالأسعار الثابتة، كما هو واضح في مباحث الفصل السابق، ذلك أن العوامل الخارجية، ممثلة في سعر البترول في الأسواق الدولية، مارست تأثيرا واضحا وعميقا على نمو مستوى النشاط الإقتصادي الوطني، حيث تضمن عائدات تصدير المحروقات عموما من جهة، تمويل المشاريع الاستثمارية، و من جهة ثانية تمويل الواردات من مستلزمات الإنتاج، و بالتالي ففي أثناء سيادة أسعار مرتفعة للبترول نمى الإنتاج بمعدلات معتبرة، بلغت في المتوسط و أثناء الفترة (1973-1985) ما يقارب 5.7 %، بينما عقب إنهيار أسعار البترول أثناء الفترة الممتدة من 1986 إلى 1989 نمى الإنتاج في المتوسط بمعدل دون الصفر، الأمر الذي يدفعنا إلى القول من خلال العودة إلى العوامل التي ساعدت الدول المتقدمة على التحكم في السوق الدولية للبترول *، أن الأهداف الإقتصادية الوطنية، ممثلة في الوصول إلى تنمية شاملة يتوقف على التطورات الإقتصادية والسياسية والتكنولوجية الدولية.

2-2-2 نسبة الصادرات الإنتاج الداخلي الخام

تعبر نسبة الصادرات إلى الإنتاج الداخلي الخام عن مساهمة الصادرات من السلع و الخدمات في حجم النشاط الإقتصادي الوطني، أي تبرز وزن السلع و الخدمات المسوقة إلى الخارج، إلى حجم النشاط الإقتصادي، معبرا عنه في حالة الجزائر، بالإنتاج الداخلي الخام، و يتضح من استعراض تطور هذه النسبة الواردة في الجدولين 4-1 و 4-2 أن الصادرات تلعب دورا مهما في النشاط الإقتصادي الوطني، و قد بلغت نسبة إسهامها في المتوسط في الإنتاج الداخلي الخام مايقارب 30 %، الأمر الذي يعني أن حوالي 30 % من الإنتاج الداخلي الخام مصدره الإنفاق الأجنبي على السلع و الخدمات المحلية، و بالتالي فإن تغيرات الطلب الأجنبي على المنتجات المحلية تنعكس على مستوى النشاط الإقتصادي الوطني، فينتعش بزيادة هذا الطلب، و ينكمش أو يركد بتراجعه،

---

(1) ضياء مجيد الموسوي، الأزمة الإقتصادية العالمية 1986-1989، دار الهدى، الجزائر، 1990، ص 09.

* إعتمدت الدول المتقدمة جملة من التدابير أعادت بموجبها التحكم في السوق الدولية للبترول. راجع :
ضياء مجيد الموسوي، نفس المرجع، ص 09.

الجدول 4-3 درجات تركز الصادرات الجزائرية من السلع و الخدمات (1969-1979)

%

| السنوات | 1969 | 1970 | 1971 | 1972 | 1973 | 1974 | 1975 | 1976 | 1977 | 1978 | 1979 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| المحروقات | 62,60 | 64,92 | 68,80 | 78,09 | 70,92 | 85,31 | 83,38 | 86,59 | 88,29 | 87,22 | 89,85 |
| سلع أخرى | 29,73 | 28,62 | 23,10 | 16,83 | 14,54 | 6,22 | 6,22 | 4,54 | 3,63 | 3,57 | 2,24 |
| خدمات | 7,42 | 6,44 | 8,08 | 5,07 | 14,52 | 8,45 | 10,38 | 8,85 | 8,07 | 9,19 | 7,90 |
| المجموع | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 |

المصدر : تم إعداده بناءا على ما نشر O.N.S, Statistiques, N° 35

الجدول 4-4 درجات تركز الصادرات الجزائرية من السلع و الخدمات (1980-19 89)

%

| السنوات | 1980 | 1981 | 1982 | 1983 | 1984 | 1985 | 1986 | 1987 | 1988 | 1989 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| المحروقات | 92,69 | 93,19 | 92,47 | 91,55 | 92,03 | 92,23 | 97,83 | 88,79 | 86,04 | 88,60 |
| سلع أخرى | 1,67 | 1,75 | 1,69 | 1,37 | 2,15 | 1,84 | 2,40 | 2,26 | 4,98 | 3,86 |
| خدمات | 5,65 | 5,05 | 5,83 | 7,07 | 5,80 | 5,92 | 9,76 | 8,94 | 8,97 | 7,52 |
| المجموع | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 |

المصدر : تم إعداده بناءا على ما نشر O.N.S, Statistiques, N° 35

ولقد تطورت نسبة الصادرات إلى الإنتاج الداخلي الخام من 1969 إلى 1989 على النحو التالي : أولا، نلاحظ أثناء الأربع سنوات الأولى، أي من 1969 إلى 1972، أن قيمة الصادرات لا تتجاوز ربع الإنتاج الداخلي الخام، حيث بلغت نسبة إسهامها في هذا المجمع في المتوسط حوالي 24 %، أي أن السلع و الخدمات المصدرة تمثل ربع الإنتاج الداخلي الخام تقريبا، ويعود تراجع هذه النسبة من سنة إلى أخرى، أثناء هذه السنوات أساسا إلى أزمة الصادرات من المواد الغذائية و المشروبات، التي تجد تفسيرها في غلق المنافذ الفرنسية و الأوروبية أمام المنتجات الجزائرية، وذلك لأسباب سياسية و إقتصادية (1)، كما أن تأميم المحروقات و ما أثاره من مقاطعة فرنسية للصادرات الجزائرية عموما، قد أدى إلى تراجع مستوى هذه الصادرات عموما؛ ثانيا، بداية من سنة 1973، شهدت الصادرات زيادات عالية، قفزت بموجبها نسبتها إلى الإنتاج الداخلي الخام من حوالي 29 % سنة 1973 إلى أزيد من 43 % سنة 1974، ثم إثر إنخفاضات متتالية عادت إلى نقطة الإنطلاق، أي حوالي 29 % سنة 1978، ثم عادت وارتفعت إلى أزيد من 39 % سنة 1981. يتضح مما سبق، أثر الصدمتين النفطيتين الأولى و الثانية، حيث قادتا إلى زيادة كبيرة في إسهام الصادرات في الإنتاج الداخلي الخام، وإنطلاقا من سنة 1982، أدى تراجع معدل نمو الصادرات من السلع و الخدمات * عما كان عليه في السبعينات، إلى إنخفاض إسهامها في الإنتاج الداخلي الخام، حيث انتقلت هذه النسبة من 39.15 % سنة 1981، إلى 46.35 % سنة 1982، ثم 27.14 % سنة 1985؛ ثالثا، شهدت عائدات الصادرات تراجعا كبيرا إنطلاقا من عام 1986، حيث انخفضت أثناء هذا العام إلى حوالي نصف ما كانت عليه في السنة السابقة، و بالتالي تراجعت نسبة مساهمة الصادرات في الإنتاج الداخلي الخام إلى حوالي 15 %، ثم زادت قليلا مع انتعاش أسعار البترول إلى حد تجاوز خمس الإنتاج الداخلي الخام عام 1989، ويعود هذا التراجع أساسا إلى الإنهيار الكبير الذي عرفته أسعار البترول في الأسواق الدولية.

يتضح من تتبع تطور مستوى الإنتاج الداخلي الخام بالأسعار الثابتة، أن الطلب الأجنبي على المنتجات المحلية قد مارس تأثيرا كبيرا على مستوى النشاط الإقتصادي الوطني، فالزيادة الكبيرة في أسعار المحروقات،

---

(1) Omar BESSAOUD, Evolution de l'ensemble productif agricole et besoins alimentaires en Algérie, Op. Cit. p. 90.

* من بين ما كانت ترمي إليه السياسة الإقتصادية المنتهجة في مطلع الثمانينات، الزيادة في عمر الإحتياطي الوطني من المحروقات، عن طريق تخفيض الصادرات، راجع المبحث الثاني من الفصل السابق، كما أن بدايات تراجع أسعار البترول تعود إلى بداية سنة 1983 راجع :
Pierre JACQUET et Françoise NICOLAS, Pétrole crises, marchés politiques, Dunod, 1991, pp. 78-80.

التي حدثت عقب الصدمتين النفطيتين الأولى و الثانية، ساعدتا على قيام قطاع المحروقات بالدور المنوط به في سياسة التنمية، و المتمثل في تمويل المشاريع الاستثمارية عن طريق ما يوفره من أموال بادئ الأمر، ثم في تمويله للواردات من مستلزمات الإنتاج، في الفترة الممتدة من 1973 إلى 1985، التي سادت أثناءها أسعار مرتفعة للبترول في الأسواق الدولية. إن النشاط الإقتصادي الوطني قد حقق في المتوسط، أثناء الفترة الممتدة من 1986 إلى 1989، معدل نمو دون الصفر، بسبب إنخفاض مستوى وسائل الدفع الخارجية، الناجم عن إنخفاض سعر البترول، و تدني قيمة الدولار، الأمر الذي أدى إلى حرمان الجهاز الإنتاجي من المواد الأولية و مستلزمات الإنتاج.

يعود تفسير حدة تأثير تغير الطلب الأجنبي على السلع و الخدمات المحلية، علاوة على إرتفاع نسبة إسهام الصادرات في الإنتاج الداخلي الخام، إلى إرتفاع درجة تركز الصادرات الجزائرية من السلع و الخدمات، ذلك أن هيمنة المحروقات على الصادرات من السلع و الخدمات، كما هو واضح في الجدولين 4-3 و 4-4، يجعل أي اضطراب يلحق أسعارها في السوق الدولية يصيب مجموع عائدات التصدير بالاضطراب، أي أن غياب التنوع في الصادرات يمثل عاملا مفسرا لعدم ثبات عائدات البلاد من العملات الأجنبية، حيث وصلت نسبة الصادرات من المحروقات في المتوسط إلى أزيد من 84 % من إجمالي الصادرات الجزائرية من السلع والخدمات، كما شكلت نسبا عالية من مجموع الصادرات السلعية، حيث وصلت في المتوسط إلى حوالي 90 %، و مثلت في معظم أعوام عشرية الثمانينات أزيد من 95 % من الصادرات السلعية *.

3-2-2 نسبة الواردات إلى الإنتاج الداخلي الخام

تمثل هذه النسبة الميل المتوسط للاستيراد، و تعبر عن مدى مساهمة الواردات في تلبية الطلب الكلي و الطلب المحلي بمختلف أوجهه، و الطلب الأجنبي على المنتجات المحلية، و وصلت هذه النسبة في المتوسط أثناء السنوات التي شملتها الدراسة إلى حوالي 33 %، الأمر الذي يعني أن حوالي ثلث الطلب الكلي على السلع و الخدمات تمت تلبيته باللجوء إلى الاستيراد، ولقد تطورت هذه النسبة على النحو التالي، ففي المرحلة الأولى، التي تمتد من 1969 إلى 1972، بلغت نسبة إسهام السلع و الخدمات الأجنبية في تلبية الطلب الكلي في المتوسط حوالي 31 %، أي أن مساهمة الواردات من السلع والخدمات في الاستجابة لأغراض الاستهلاك العام

---

(*) راجع المبحث السابق.

والخاص، و لأغراض الاستثمار و التصدير كانت دون الثلث، أما عقب الصدمة البترولية الأولى، و في المرحلة الثانية التي تمتد إلى غاية 1982، فقد شهدت هذه النسبة تصاعدا كبيرا، ققفزت بموجبه من 35.55 % سنة 1973 إلى 47.21 % سنة 1977، ثم تراجعت إلى 33.23 % سنة 1982. وتتسم هذه المرحلة بارتفاع نسبة مساهمة المنتجات الأجنبية في الاستجابة للطلب الكلي، فبلغت في المتوسط ما يقارب 40 %، أي ما يقارب خمسين من الطلب الكلي تمت الاستجابة له باللجوء إلى الإستيراد، و يعود هذا الارتفاع أساسا إلى تكثيف سياسة التصنيع و ما اقتضته من زيادة في استيراد التجهيزات و مستلزمات الإنتاج، التي ساعد على تجسيدها ارتفاع مستوى وسائل للدفع الخارجية، الناجم عن ارتفاع أسعار البترول في السوق الدولية، أما أثناء المرحلة الثالثة، و بداية من سنة 1983 و انتهاءا بسنة 1989، فقد كانت هذه النسبة دون 30 % في معظم أعوام هذه المرحلة، مع تسجيل أدنى قيمة لها على الإطلاق 15.32 %، وذلك سنة 1987، وبلغت نسبة إسهام الواردات في المتوسط و في الاستجابة للطلب الكلي أثناء هذه المرحلة حوالي 25 %، وبالتالي فإن ربع الطلب الكلي تمت تلبيته باللجوء إلى الاستيراد، و يعود هذا التراجع في مستوى الواردات إلى انخفاض مستوى وسائل الدفع الخارجية *، و التوجهات الإقتصادية المتبعة في مطلع الثمانينات، و الرامية إلى دعم التكامل الإقتصادي و إعادة التوازنات الخارجية.

تبرز مدى أهمية الدور الذي تلعبه الواردات في النشاط الإقتصادي من تتبع معدلات تطور الإنتاج بالقيم الحقيقية، حيث يبدو أثر الواردات واضحا، ففي الفترة التي كان مستوى الإستيراد مرتفعا، حقق الإنتاج معدلات نمو مرتفعة، بينما قاد إنهيار أسعار البترول إلى إنخفاض مستوى الإستيراد، عن طريق تدني وسائل الدفع الخارجية، الأمر الذي أدى إلى حرمان الجهاز الإنتاجي من التزود بمختلف مستلزمات الإنتاج، فأدى ذلك إلى تراجع مستوى النشاط و تحقيق معدلات نمو سالبة، ومنه يتضح أن تغيرات العوامل الخارجية ممثلة في تغيرات سعر البترول في السوق الدولية، ساعدت على تحقيق معدلات نمو مرتفعة، لما كان السعر مرتفعا؛ ثم، و بعدما أصبحت السوق الدولية لهذه المادة تتحكم الدول المستهلكة فيها، وتراجعت الأسعار إلى مستويات دنيا، تراجع مستوى النشاط الإقتصادي.

---

**(*) تراجعت إيرادات الجزائر من 14128 مليون دولار سنة 1985، إلى 9796 مليون دولار سنة 1986، ثم إلى 8920 مليون دولار سنة 1988. راجع :**
**برنامج الحكومة المقدم من السيد سيد أحمد غزالي، جويلية 1991، ص 228.**

2-2-4 نسبة الواردات إلى الاستيعاب المحلي

قصد تحديد مدى أهمية الواردات في الاستجابة للطلب المحلي، أي معرفة مدى مساهمة السلع و الخدمات المستوردة في تلبية الطلب الاستهلاكي الخاص و العام، و الطلب الاستثماري، و بصيغة أخرى مدى توجه الإنفاق الوطني المحلي نحو المنتجات الأجنبية، نقوم بدراسة قيم نسبة الواردات إلى الاستيعاب المحلي.

يتضمن الجدولان 4-1 و 4-2 تطور مساهمة الواردات في الاستجابة للطلب المحلي، و قد بلغت أثناء الفترة التي شملتها الدراسة في المتوسط حوالي 32 %، الأمر الذي يعني أن ما يقارب ثلث الإنفاق المحلي موجه نحو السلع و الخدمات الأجنبية، ولقد مر تطور هذه النسبة من 1969 إلى 1989 بمراحل مختلفة، حيث في المرحلة الأولى التي تمتد من 1969 إلى 1972 لم تسجل هذه النسبة إلا تغيرات طفيفة، مقارنة بما سنراه لاحقا، ووصلت في المتوسط نحو 29 %، أي أن ما يقارب 29 % من الطلب المحلي تمت تلبته باللجوء إلى الاستيراد، أما في المرحلة الثانية، و التي تغطي الأعوام الممتدة من 1973 إلى 1982، فتميزت هذه النسبة بتصاعد حاد، كما يبرز ذلك جليا في الشكل 13، وبلغت في المتوسط حوالي 38 % تقريبا من الإنفاق المحلي، و يعود هذا الإرتفاع أساسا إلى إرتفاع مستوى الواردات، قصد الاستجابة لمتطلبات سياسة التصنيع المكثف، و ابتداءا من سنة 1983، في مرحلة ثالثة، شهدت هذه النسبة تراجعات متتالية، انتقلت بموجبها من حوالي 33 % سنة 1983 إلى ما يقارب 16 % سنة 1987، ثم إرتفعت إلى نحو 30 % سنة 1989، و وصلت في المتوسط أثناء هذه المرحلة نحو 25 %، أي أن ما يقارب ربع النفقات الوطنية اتجه نحو المنتجات الأجنبية، و يعود هذا التراجع أساسا إلى تراجع مستوى الواردات بسبب إنخفاض مستوى وسائل الدفع الخارجية.

2-2-5 الميل المتوسط والميل الحدي للإستيراد و مرونة الإستيراد بالنسبة للدخل الوطني

يبرز الجدولان 4-5 و 4-6 كل من الميل المتوسط و الميل الحدي للإستيراد و مرونة الإستيراد بالنسبة للدخل الوطني، وبحكم البيانات المتوفرة عن الدخل الوطني، فإن سلسلة المعطيات محل الدراسة تمتد من 1974 إلى غاية 1989 *.

---

(*) تم إعداد الحسابات الإقتصادية، بداية من سنة 1974 في نظام الحسابات الإقتصادية الجزائرية (S.C.E.A)، انظر :

Office National des Statistiques, Statistiques, N° 35, p. 73.

**الجدول 4-5 تطور الميل المتوسط و الميل الحدي للإستيراد و مرونة الإستيراد بالنسبة للدخل الوطني (1974-1979)**

$10^{+6}$ دج

| السنوات | 1974 | 1975 | 1976 | 1977 | 1978 | 1979 |
|---|---|---|---|---|---|---|
| الدخل الوطني | 45248,9 | 48138,0 | 57797,2 | 67945,1 | 81673,5 | 98196,9 |
| الواردات من السلع والخدمات | 19500,7 | 26361,8 | 27322,2 | 36298,9 | 41874,8 | 41981,6 |
| الميل المتوسط للإستيراد | 0,43 | 0,54 | 0,47 | 0,53 | 0,51 | 0,42 |
| الميل الحدي للإستيراد | - | 2,37 | 0,09 | 0,88 | 0,23 | 0,00 |
| مرونة الإستيراد بالنسبة للدخل | - | 4,38 | 0,19 | 1,66 | 0,45 | 0,00 |

المصدر : تم حسابها بناءا على ما نشر O.N.S, Statistiques, N° 35

**الجدول 4-6 تطور الميل المتوسط و الميل الحدي للإستيراد و مرونة الإستيراد بالنسبة للدخل الوطني (1980-19 89)**

$10^{+6}$ دج

| السنوات | 1980 | 1981 | 1982 | 1983 | 1984 | 1985 | 1986 | 1987 | 1988 | 1989 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الدخل الوطني | 125156,2 | 148452,6 | 157055,6 | 176391,0 | 201451,2 | 218646,4 | 213187,9 | 222356,9 | 247557,0 | 311036,1 |
| الواردات من السلع والخدمات | 49299,3 | 59032,9 | 60185,4 | 60205,8 | 31558,2 | 59462,2 | 50832,5 | 39961,8 | 79453,4 | 121065,9 |
| الميل المتوسط للإستيراد | 0,39 | 0,39 | 0,38 | 0,34 | 0,30 | 0,27 | 0,23 | 0,17 | 0,32 | 0,38 |
| الميل الحدي للإستيراد | 0,27 | 0,41 | 0,13 | 0,00 | 0,05 | -0,12 | 1,58 | -1,18 | 1,56 | 0,65 |
| مرونة الإستيراد بالنسبة للدخل | 0,69 | 1,05 | 0,34 | 0,00 | 0,16 | -0,44 | 6,86 | -6,94 | 4,87 | 1,71 |

المصدر : تم حسابها بناءا على ما نشر O.N.S, Statistiques, N° 35

أ- الميل المتوسط للإستيراد

تعبر نسبة الورادات إلى الدخل الوطني، أوالميل المتوسط للاستيراد، عن ذلك القدر من الدخل الوطني الموجه نحو شراء السلع و الجدمات الأجنبية، ويتضح من إستعراض بيانات الجدولين 4-5 و 4-6 أن الإنفاق المحلي مثل إلى غاية 1989 أزيد من ثلث الدخل الوطني، حيث مثل في المتوسط ما يقارب 44 % من الدخل الوطني، أي أن السلع و الخدمات الأجنبية تستحوذ على أزيد من خمسين من الدخل الوطني، كما نلاحظ أن الواردات من السلع و الخدمات، كانت تمثل أزيد من 42 % أثناء سنوات السبعينات، و يعود ذلك إلى السياسة الإقتصادية المتبعة القائمة على تكثيف التصنيع، الأمر الذي يقتضي إستيراد التجهيزات و مستلزمات الإنتاج، بينما في مطلع الثمانينات، ومع التوجهات الجديدة للسياسة الإقتصادية المبنية على أساس دعم التكامل الإقتصادي، و إعادة توجيه الاستثمارت، نسجل إستقرارا في مستوى الواردات من السلع و الخدمات، و مع نمو الدخل الوطني، تراجع مستوى الميل المتوسط للاستيراد، و وصل سنة 1983 إلى حوالي 34 % من الدخل الوطني، وانطلاقا من هذه السنة، التي شهدت بداية تراجع أسعار البترول في السوق الدولية، أخذ مستوى الواردات في الانخفاض سنة بعد أخرى، إلى أن بلغ ما يقارب 17 % من الدخل الوطني سنة 1987، ثم ومع الانتعاش المسجل في مستوى الواردات، عاد و ارتفع إلى ما يقارب 38 % من الدخل الوطني، و مثل الإنفاق المحلي على السلع و الخدمات الأجنبية أثناء هذه الفترة حوالي 28 % من الدخل الوطني.

يبرز من إستعراض تطور الدخل الوطني (بالأسعار الجارية) أن تراجع الدخل قد أفضى إلى تراجع مستوى الواردات بسبب إنخفاض مستوى وسائل الدفع الخارجية، الناجم عن إنهيار أسعار البترول في الأسواق الدولية، وكذا تراجع قيمة الدولار، حيث أدى تراجع الدخل الوطني سنة 1986 إلى تراجع مستوى الواردات بما يقارب حوالي -14.5 % عما كانت عليه سنة 1985، و قصد دراسة أثر تغيرات الدخل الوطني على تغيرات الواردات، نلجأ إلى دراسة الميل الحدي للاستيراد.

ب- الميل الحدي للإستيراد

يعبر الميل الحدي للإستيراد عن ذلك التغير في الواردات الناجم عن تغير الدخل الوطني، و بصيغة أخرى، يترجم الميل الحدي للإستيراد أثر التغير في مستوى الدخل الوطني على مستوى الواردات.

لقد بلغ الميل الحدي للإستيراد في المتوسط أثناء الفترة الممتدة من 1974 إلى 1989 حوالي 43 %، الأمر الذي يعني أن ما يقارب 43 % في

المتوسط من الدخل الوطني، تم توجيهه للإنفاق على السلع والخدمات الأجنبية، وبالتالي فإن النمو المحقق في الدخل الوطني ينتقل إلى الخارج، على شكل إنفاق على المنتجات الأجنبية، بنسبة تقارب 43 %، و نميز ثلاث أطوار مر بها الميل الحدي للإستيراد، ففي أعوام عشرية السبعينات، وصل في المتوسط إلى حوالي 71 %، أي أن حوالي 71 % من الزيادة في الدخل الوطني تم إنفاقها على السلع والخدمات الأجنبية، كما نلاحظ أثناء هذا الطور، تلك القيمة العالية التي سجلها هذا المؤشر في 1975، و التي تجاوزت رقم (02)، و ذلك نظرا لأن الزيادة في الواردات من السلع والخدمات فاقت الزيادة في الدخل الوطني بأزيد من الضعف، ويعود تفسير هذه النسب العالية، التي سادت أثناء هذا الطور في الأساس إلى سياسة التصنيع المكثف، و ما اقتضته من إستيراد للتجهيزات و مستلزمات الإنتاج، و في أعوام النصف الأول من عشرية الثمانينات التي تمثل الطور الثاني من مسار الميل الحدي للإسيراد، تراجع مستوى الميل الحدي للإستيراد إلى مستويات دنيا، نظرا للاستقرار الذي ميز في العموم، حجم الواردات من السلع و الخدمات، فبعد أن كان نسبة 1981 في حدود 0.41 تراجع سنة 1985 ليسجل قيمة سالبة تقارب -0.12، و بلغ في المتوسط إبان هذا الطور حوالي 0.12، الأمر الذي يعني أن حوالي 12 % من الزيادة في الدخل الوطني إستحوذت عليها المنتجات الأجنبية، و يكمن تفسير هذا التراجع في قيم الميل الحدي للإستيراد في توجهات السياسة الإقتصادية في مطلع الثمانينات، و الرامية إلى دعم التكامل الإقتصادي وإعادة التوازنات الخارجية علاوة على إعادة توجيه الاستثمارت *، أما أثناء النصف الثاني من عشرية الثمانينات، فشهدت قيم الميل الحدي للاستيراد زيادات كبيرة، حيث تجاوزت بالقيمة المطلقة، الواحد في معظم أعوام هذا الطور، ففي سنة 1986 فاق التراجع في مستوى الواردات، الإنخفاض المسجل في مستوى الدخل الوطني، بينما في سنة 1987، ونتيجة للتراجع الكبير في مستوى الواردات، أخذ هذا المؤشر قيمة سالبة، ووصلت قيمته في المتوسط إلى حوالي 0.65، أي أن حوالي 65 % من الزيادة في الدخل الوطني تم توجيهها نحو الإنفاق على السلع و الخدمات الأجنبية، ويمثل الضرر المركب الذي ألحقته تدني سعر البترول في السوق الدولية، و انخفاض قيمة الدولار، بمستوى وسائل الدفع الخارجية، تفسيرا لارتفاع الميل الحدي للاستيراد، حيث أصبحت بموجب ذلك، السلع والخدمات الأجنبية تستحوذ على نسب عالية من الدخل الوطني.

(*) راجع المبحث الثاني من الفصل السابق.

جـ- مرونة الاستيراد بالنسبة للدخل الوطني

تمثل هذه المرونة النسبة بين التغير النسبي في الواردات و التغير النسبي في الدخل الوطني، كما تمثل النسبة بين معدل نمو الورادات و معدل نمو الدخل الوطني، وباعتبارها تشكل من جهة أخرى، النسبة بين الميل الحدي للاستيراد و الميل المتوسط للاستيراد، فهي بالتعريف لا تتجاوز الواحد *، لكن نلاحظ أن الجدولين 4-5 و 4-6 اللذان يتضمنان قيم هذه المرونة، يحتويان على قيم عديدة تتجاوز الواحد، فما هو تفسير ذلك ؟ بادئ الأمر يعبر تجاوز قيمة المرونة للواحد عن تفوق الميل الحدي للاستيراد على الميل المتوسط للاستيراد، أي تجاوز نمو الواردات لنمو الدخل الوطني، ويعود ذلك إلى تأثير العوامل الأخرى المفسرة لمستوى الواردات على حجم الاستيراد، أي يرجع إلى تأثير القروض المستعملة للتمويل الواردات، و المساعدات و الهبات و ما إلى ذلك.

بلغت قيمة مرونة الاستيراد بالنسبة للدخل في المتوسط أثناء الفترة 1974-1989 إلى ما يقارب الواحد، الأمر الذي يعبر عن تعامل معدل نمو الواردات من السلع و الخدمات مع معدل نمو الدخل الوطني، و نميز من استعراض تطور مستوى قيم هذه المرونة ثلاثة أطوار مختلفة، ففي الطور الأول الذي يمتد من 1974 إلى 1979، وصلت قيمتها في المتوسط إلى حوالي 1.3، أي أن معدل نمو الواردات فاق معدل نمو الدخل الوطني، ويمكن تفسير ذلك بما تميزت به هذه الفترة من انتهاج لسياسة التصنيع وما اقتضته من استثمارات ضخمة، تقوم على إستيراد التجهيزات و مستلزمات الإنتاج؛ أما في الطور الثاني، الذي يمتد من 1980 إلى 1984، فقد تدنت قيمة مرونة الإستيراد بالنسبة للدخل في المتوسط إلى ما يقارب 0.44، الأمر الذي يعكس الاستقرار الذي ميز مستويات الواردات، و تزايد الدخل الوطني، ويكمن تفسير هذه النتيجة في التوجهات الجديدة للسياسة الإقتصادية التي شهدتها الجزائر في مطلع الثمانينات، و الرامية إلى الحفاظ على التوازنات الخارجية، و دعم التكامل الإقتصادي، وشكلت الأعوام الممتدة من 1985 إلى 1989 الطور الثالث، و تميزت أثناءه قيم مرونة الاستيراد بالنسبة للدخل الوطني بتسجيل قيمتين سالبتين، نظرا لتناقص مستوى الواردات و زيادة الدخل الوطني، و وصلت قيمة المرونة في المتوسط إبان هذا الطور إلى ما يقارب 1.21، أي أن نمو الورادات فاق نمو الدخل الوطني، ونلاحظ أن مستوى الاستيراد سجل في الأعوام 85، 86 و 87 تراجعات متتالية، رافقها في 86 تراجع في الدخل الوطني، لكن في سنتي 88 و 89 عرف زيادات كبيرة فاقت الزيادة في الدخل الوطني، و يعود

---

(*) راجع المبحث الاول من الفصل الأول من القسم النظري.

تفسير هذه النتائج إلى الانهيار الكبير الذي عرفته أسعار البترول في السوق الدولية، و كذا إلى تراجع قيمة الدولار، اللذان قادا إلى إنخفاض مستوى وسائل الدفع الخارجية لدى الدولة الجزائرية، وبالتالي تدني مستوى الواردات من السلع و الخدمات.

**الخلاصة**

تبرز قيم مختلف المؤشرات المعتمدة لقياس اعتماد النشاط الإقتصادي الوطني على التجارة الخارجية، أن المبادلات الخارجية تشكل أحد أهم شرايين النشاط الإقتصادي الوطني من جانبين : جانب تصريف فائض الإنتاج و جانب إستيراد السلع و الخدمات للوفاء بحاجات الطلب المحلي، ويتضح من قيم متوسط إسهام المبادلات الخارجية، أن التجارة الخارجية تمثل قطاعا حيويا في النشاط الإقتصادي الوطني، كما أن المؤشرات الأخرى تكشف، سواء من جانب الصادرات أو من جانب الواردات، عن ارتباط النشاط الإقتصادي الوطني بالنشاط الإقتصادي في الخارج، واعتماد تحقيق الأهداف الإقتصادية الوطنية على التطورات الإقتصادية، و السياسية و التكنولوجية الدولية، التي تتضح إثر الصدمتين البتروليتين الأولى و الثانية، اللتان قادتا إلى تحقيق معدلات نمو عالية، وكذا إثر إنهيار أسعار البترول في الأسواق الدولية، في أواسط الثمانينات الذي أدى إلى تحقيق معدلات نمو إقتصادي سالبة.

تتسم المبادلات الخارجية الجزائرية من جهة، بارتفاع نسبة إسهام الصادرات في النشاط الإقتصادي الوطني، و من جهة ثانية بارتفاع درجة التركز السلعي للصادرات، إذ شكلت المحروقات نسبا عالية من مجموع الصادرات، الأمر الذي يعبر عن الاعتماد المفرط على مادة واحدة، تتعرض عائداتها للتقلبات، نتيجة للتغيرات التي تطرأ على أسعارها في السوق الدولية، و التي تؤثر بصفة مباشرة في المجاميع الكلية، مستوى الدخل الوطني، مستوى الإنفاق العام، مستوى وسائل الدفع الخارجية، الخ.

## 3-2 الصياغة القياسية التطبيقية لاعتماد النشاط الإقتصادي الوطني على التجارة الخارجية

تسمح لنا الصياغة النظرية القياسية لاعتماد النشاط الإقتصادي الوطني على التجارة الخارجية، التي سبق تحديدها في القسم النظري، بتطبيق أدوات التحليل القياسي في التعبير الكمي عن الظاهرة، و ذلك عن طريق النموذجين القياسيين التاليين، النموذج الأول ينصرف إلى قياس العلاقة بين النفقات الوطنية و مستوى الواردات من السلع و الخدمات، النموذج الثاني، يرمي إلى قياس العلاقة بين مستوى الواردات من السلع والخدمات و مستوى الصادرات من المحروقات، و يتناول الجدولان 5-1 و5-2 تطور مستوى النفقات الوطنية و الواردات من السلع و الخدمات، وكذا من المحروقات، بالأسعار الجارية من 1969 إلى 1979، و من 1980 إلى 1989 على التوالي.

أ- النموذج الأول

لقد تبين من خلال تتبع نتائج التقديرات أن العلاقة بين المتغيرين (E) و (M) لوغارتمية، حيث تحصلنا على أفضل النتائج باستخدام النموذج اللوغارتمي * التالي :

$$\log E_t = a \log M_t + U_t$$

حيث :

$Et$ = النفقات الوطنية في السنة (t) مع $t = 1,\dots,21$

$Mt$ = الواردات من السلع و الخدمات في السنة (t)

$Ut$ = متغير عشوائي يمثل الأخطاء في النموذج

و بافتراض أن المتغير العشوائي ($Ut$) يتبع القانون الطبيعي مع :

$$E(Ut)=0$$

$$E(U_t^2)=\sigma^2$$

و النموذج ككل يخضع للفرضيات الكلاسيكية المعروفة، فإن النموذج المقدر يكون كما يلي :

$$\log E_t = 1.12 \log M_t$$

$$(0.005)$$

$T_c = 196.46$

$R^2 = 0.92$

$D.W = 0.47$

(*) أجريت التقديرات باستخدام برنامج (T.S.P).

الجدول 5-1 تطور مستوى النفقات الوطنية و الواردات من السلع و الخدمات و الصادرات من المحروقات (1969-1979)

$10^{+6}$ دج

| السنوات | 1969 | 1970 | 1971 | 1972 | 1973 | 1974 | 1975 | 1976 | 1977 | 1978 | 1979 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| النفقات الوطنية | 19345,9 | 22859,2 | 23921,9 | 28058 | 32639,9 | 47392,7 | 59294,3 | 68221,6 | 68632,5 | 107265,6 | 114977,7 |
| الواردات من السلع و الخدمات | 5852,3 | 6972,3 | 6871,9 | 7703,0 | 10857,3 | 19500,7 | 26361,8 | 27322,2 | 36298,9 | 41874,8 | 41981,6 |
| الصادرات من المحروقات | 3118 | 3456 | 3150 | 4816 | 6206 | 18261 | 17273 | 21097 | 23445 | 23445 | 23279 |

المصدر : تم إعداده بناءا على ما نشر O.N.S, Statistiques, N° 35

الجدول 5-2 تطور مستوى النفقات الوطنية و الواردات من السلع و الخدمات و الصادرات من المحروقات (1980-19 89)

$10^{+6}$ دج

| السنوات | 1980 | 1981 | 1982 | 1983 | 1984 | 1985 | 1986 | 1987 | 1988 | 1989 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| النفقات الوطنية | 136480,3 | 161886,3 | 177038,8 | 198442 | 224880,2 | 243668,8 | 262584 | 254882,2 | 319595,2 | 398457,8 |
| الواردات من السلع و الخدمات | 49299,3 | 59032,9 | 60185,4 | 60205,8 | 61558,1 | 59462,2 | 50832,5 | 39961,8 | 79453,4 | 121065,9 |
| الصادرات من المحروقات | 51715 | 61677 | 59391 | 59824 | 62297 | 63299 | 34003 | 40700 | 42934 | 68927 |

المصدر : تم إعداده بناءا على ما نشر O.N.S, Statistiques, N° 35

يتضح من خلال مقارنة قيمة إحصاءة ديربن واتسون، مع قيم الحد الأدنى و قيم الحد الأعلى، عند مستوى معنوية $(\alpha = 5\%)$ أن هناك ارتباط ذاتي بين الأخطاء، ولمعالجته نقوم بإدخال متغيرة مفسرة جديدة هي $(E_{t-1})$، الأمر الذي يعني أن النفقات الوطنية للسنة (t) تمارس تأثيرا على النفقات الوطنية في السنة (t+1) ، و أعطى إعادة تقدير النموذج النتائج التالية :

$$\log E_t = 0.23 \log M_t + 0.80 \log E_{t-1}$$
$$(0.045) \qquad (0.041)$$

$T_c = 5.11$

$T_c = 19.22$

$R^2 = 0.99$

$D.W = 1.49$

يتبين بإجراء مقارنة بين قيمة إحصاءة ديربن واتسون، مع قيم الحد الأدنى و قيم الحد الأعلى، عند مستوى معنوية $(\alpha = 2.5\%)$ أن :

$du < D.W < 4 - du$

حيث $du = 1.41$

و بالتالي، فإننا نأخذ بفرضية العدم التي تنص على عدم وجود الارتباط الذاتي بين الأخطاء.

اختبار المعلمات :

$H_0 : a = 0$

$H_1 : a \neq 0$

$T_c = 5.11 > T_t \Rightarrow H_1, \quad \alpha = 0.00$

$H_0 : b = 0$

$H_1 : b \neq 0$

$T_c = 19.22 > T_t \Rightarrow H_1, \quad \alpha = 0.00$

و بالتالي، فإن المعلمات (a) و (b) تتمتعان بمدلولية، و المتغيرتان التفسيريتان $(M_t)$ و $(E_{t-1})$ تمارسان قطعا تأثيرا على المتغيرة $(E_t)$.

لدينا :

$$\log E_t = 0.23 \log M_t + 0.80 \log E_{t-1}$$

$$E_t = M_t^{0.23} E_{t-1}^{0.80}$$

نفترض أن الواردات تغيرت بما مقداره $(\Delta M_t)$، فإن :

$$E_t + \Delta E_t = (M_t + \Delta M_t)^{0.23} . E_{t-1}^{0.80}$$

و بالتالي :

$$\Delta E_t = \left[ (M_t + \Delta M_t)^{0.23} . E_{t-1}^{0.80} \right] - E_t$$

أي أن تغيرا في الواردات من السلع و الخدمات، بمقدار ($\Delta M_t$) يدفع النفقات الوطنية إلى التغير بمقدار ($\Delta E_t$).

و يتضح من قيمة معامل التحديد أن 99 % من مجموع مربع الإنحرافات موضحة بواسطة المتغير المستقل ($M$) و المتغير ($E_{t-1}$)، أي أن معادلة الانحدار تفسر 99 % من تغيرات النفقات الوطنية.

ب- النموذج الثاني :

تبين من خلال تتبع نتائج التقديرات أن العلاقة بين ($M$) و ($H$) لوغاريتيمة، حيث توصلنا إلى أحسن النتائج باستخدام النموذج اللوغارتمي* التالي :

حيث :

$M_t$ = الواردات من السلع و الخدمات في السنة (t) مع $t = 1,...,23$

$h_t$ = الصادرات من المحروقات في السنة (t)

$\varepsilon_t$ = متغير عشوائي يمثل الأخطاء في النموذج

و بافتراض أن المتغير العشوائي ($\varepsilon_t$) يتبع القانون الطبيعي مع :

$E(\varepsilon_t)=0$

$E(\varepsilon_t^2)=\sigma^2$

و النموذج ككل يخضع للفرضيات الكلاسيكية المعروفة، فإن النموذج المقدر يكون كما يلي :

$$\log M_t = 1.02 \log h_t$$
$$(0.006)$$

$T_c = 150.41$

$R^2 = 0.87$

$D.W = 0.83$

يتضح من خلال مقارنة قيمة إحصاءة ديربن واتسون، مع قيم الحد الأدنى و قيم الحد الأعلى، عند مستوى معنوية ($\alpha = 5\%$) أن هناك ارتباط ذاتي بين الأخطاء، ولمعالجته نقوم بإدخال متغيرة مفسرة جديدة هي ($M_{t-1}$)، الأمر الذي يعني أن الواردات للسنة (t) تمارس تأثيرا على الواردات في السنة (t+1)، و أعطى إعادة تقدير النموذج النتائج التالية :

---

(*) أجريت التقديرات باستخدام برنامج (T.S.P).

$$\log M_t = 0.30 \log h_t + 0.71 \log M_{t-1}$$
$$(0.166) \qquad (0.164)$$

$T_c = 1.83$
$T_c = 4.33$
$R^2 = 0.93$
$D.W = 1.15$

يتبين بإجراء مقارنة بين قيمة إحصاءة ديربن واتسون، مع قيم الحد الأدنى و قيم الحد الأعلى، عند مستوى معنوية $(\alpha = 5\%)$ أن :

$d_L < D.W < d_u$

مع

$dL = 1.10$
$du = 1.54$

و بالتالي فإنه لا يمكن الحسم في وجود أو غياب الإرتباط الذاتي بين الأخطاء، و يعود ذلك في حقيقة الأمر إلى وجود عوامل أخرى مفسرة لمستوى الواردات، علاوة على عائدات تصدير المحروقات، و تتمثل هذه المتغيرات بصورة أساسية في القروض و الاحتياطي من النقد الأجنبي، والمساعدات و الهبات و ما إلى ذلك.

اختبار المعلمات :

$H_0: \alpha = 0$
$H_1: \alpha \neq 0$
$T_c = 1.83 > T_t \Rightarrow H_1, \quad \alpha = 0.08$
$H_0: \beta = 0$
$H_1: \beta \neq 0$
$T_c = 4.33 > T_t \Rightarrow H_1, \quad \alpha = 0.00$

و بالتالي، فإن المعلمات $(\alpha)$ و $(\beta)$ تتمتعان بمدلولية، و المتغيرتان التفسيريتان $(h_t)$ و $(M_{t-1})$ تمارسان قطعا تأثيرا على المتغيرة $(M_t)$.

لدينا :

$$\log M_t = 0.30 \log h_t + 0.71 \log M_{t-1}$$
$$M_t = h_t^{0.30} M_{t-1}^{0.71}$$

نفترض أن الصادرات من المحروقات قد تغيرت بما مقداره $(\Delta h_t)$، فإن :

$$M_t + \Delta M_t = (h_t + \Delta h_t)^{0.30} . h_{t-1}^{0.71}$$

و بالتالي :

$$\Delta M_t = \left[(h_t + \Delta h_t)^{0.30} . M_{t-1}^{0.71}\right] - M_t$$

أي أن التغير في الصادرات من المحروقات بـ ($\Delta h_t$) يدفع مستوى الواردات إلى التغير بمقدار ($\Delta M_t$) و يتضح من قيمة معامل التحديد أن 93 % من مجموع مربع الانحرافات موضحة بواسطة المتغير المستقل ($h_t$) و المتغير ($M_{t-1}$) أي أن معادلة الإنحدار تفسر 93 % من تغيرات الواردات.

## الخلاصة

تتسم القاعدة الإنتاجية الوطنية بالعجز عن الوفاء بحاجات الطلب المحلي بمختلف أوجهه، لذا يتوقف مستوى النفقات الوطنية على ما يرد من الخارج من سلع و خدمات، الأمر الذي يجعل الوفاء بحاجات الاستهلاك العام و الخاص و الاستثمار، يتعلق بعوامل خارجية من غير الممكن التحكم فيها، خاصة و أن مستوى هذه الواردات يتحدد بصورة أساسية تبعا لمستوى عائدات تصدير المحروقات، التي تخضع سوقها الدولية لعوامل بعيدة تماما عن تأثير صانع السياسة الإقتصادية الوطنية.

## الخاتمة

شهدت المبادلات الجزائرية تطورا ملحوظا سواء من جانب الصادرات أو من جانب الواردات، فالصادرات من السلع سجلت نموا مطردا، خاصة بعد الصدمتين البتروليتين الأولى و الثانية، وشهدت تراجعا كبيرا في عام 1986، بسبب تدني سعر البترول إلى مستويات منخفضة، بينما عرفت الواردات أثناء السبعينات نموا مطردا إستجابة لبرامج التصنيع المكثف، وفي النصف الأول من الثمانينات، و مع التوجهات الجديدة للسياسة الاقتصادية، شهدت الواردات نموا بطيئا في البداية، ثم ركودا أعقبته في النصف الثاني من هذه العشرية، تراجعا كبيرا نتيجة لإنخفاض مستوى وسائل الدفع الأجنبية لدى الدولة الجزائرية.

من أهم سمات الصادرات الجزائرية ارتفاع درجة تركزها، إذ شكلت المحروقات نسبا عالية من مجموع الصادرات، فبعد أن كانت عائدات المحروقات تمثل حوالي 75 % من مجموع عائدات التصدير في نهاية الستينات و مطلع السبعينات، أصبحت نسبتها إلى مجموع عوائد التصدير بداية من 1973 تزيد عن 93 %، بينما في ميدان الإستيراد، وانطلاقا من مقتضيات سياسة التصنيع، استوردت الجزائر بادئ الأمر التجهيزات ومستلزمات الإنتاج، ونظرا لعجز الجهاز الإنتاجي عن تحقيق الأهداف المسطرة، أصبحت الجزائر تستورد، زيادة على ذلك، السلع الاستهلاكية الصناعية، و شكل الصنفان في المتوسط حوالي 62 % من مجموع الواردات، و قاد نمو الطلب على الغذاء، و تدهور وضعية قطاع الفلاحة إلى زيادات كبيرة في الواردات من المواد الغذائية، حيث أصبحت تشكل في الأعوام الأخيرة أزيد من خمس الواردات.

تعبر هيمنة القارة الاروبية عن المبادلات الخارجية الجزائرية سواء من ناحية استيعاب الصادرات أو من ناحية ارتفاع حصتها من مجموع واردات الجزائر، عن خضوع النمط الجغرافي من جهة لمنطق الوزن الإقتصادي على المستوى الدولي، حيث تشكل أوروبا عموما و المجموعة الإقتصادية الأوروبية خصوصا إحدى القوى الارتكازية الكبرى في الاقتصاد العالمي، و من جهة لمنطق الجغرافيا، ذلك أن الموقع الجغرافي للجزائر يؤهلها لتتعامل أكثر مع أوروبا دون غيرها، كما أنه، و بحكم الإرث الإستعماري، شكلت فرنسا طرفا أساسيا في المبادلات الجزائرية الخارجية، ويتضح ذلك في جانب الصادرات من خلال إرتفاع نسبة استيعاب فرنسا لصادرات الجزائر، حيث بلغت أزيد من 50 % في نهاية الستينات، ثم تراجعت فاسحة المجال أمام الولايات المتحدة الأمريكية لتحتل

المرتبة الأولى في استيعاب الصادرات الجزائرية أثناء السبعينات، واستعادت مكانتها كمنفذ أول لصادرات الجزائر في الثمانينات بمتوسط سنوي يتجاوز 22 % من الصادرات السلعية، أما من جانب الواردات، فقد كان نصيب أوروبا من واردات الجزائر السلعية يتجاوز في المتوسط 76% أثناء الفترة التي تغطيها الدراسة، و شكلت الواردات القادمة من السوق الأوروبية المشتركة المصدر الرئيسي لتموين السوق الجزائرية، أما حسب البلدان، فنسجل تراجع حصة فرنسا من إجمالي واردات الجزائر، فبعد ما كانت تتجاوز 50 % في نهاية الستينات انخفضت في الثمانينات إلى مادون 25 % من مجموع واردات الجزائر.

يكشف إرتفاع متوسط إسهام المبادلات الخارجية في النشاط الإقتصادي الوطني عن خضوعه للأحوال السائدة على المستوى الدولي وعلى الأخص حالة أسواق الواردات و الصادرات، حيث تشكل المبادلات الخارجية أحد أهم شرايين النشاط الإقتصادي من جانبين : جانب تصريف فائض الإنتاج الوطني و جانب إستيراد السلع و الخدمات، للوفاء بحاجات الطلب المحلي، كما تبين مختلف المؤشرات الأخرى إرتباط النشاط الإقتصادي بالأوضاع في الخارج، السياسية و الإقتصادية و حتى التكنولوجية، التي تبرز من خلال الأثر الإيجابي للصدمتين البتروليتين الأولى و الثانية، على معدلات نمو الإنتاج الوطني، وكذا الأثر السلبي لانهيار أسعار البترول في السوق الدولية على النشاط الإقتصادي الوطني، الأمر الذي يؤدي بنا إلى استخلاص أن تحقيق الأهداف الإقتصادية الوطنية يتوقف على التطورات الإقتصادية و السياسية و حتى التكنولوجية الدولية.

تتسم المبادلات الخارجية الجزائرية من جهة، بارتفاع نسبة إسهام الصادرات في النشاط الإقتصادي الوطني، و من جهة ثانية، بارتفاع درجة التركز السلعي للصادرات، إذ شكلت المحروقات نسبا عالية من مجموع الصادرات، الأمر الذي يعكس الاعتماد المفرط على الصادرات من مادة واحدة، تتعرض عائداتها للتقلبات نتيجة للتغيرات التي تطرأ على أسعارها في السوق الدولية، و التي تؤثر بصفة مباشرة في المجاميع الكلية، مستوى الدخل الوطني، مستوى الإنفاق العام، مستوى وسائل الدفع الخارجية، الخ؛ أما من جانب الواردات، و انطلاقا من عجز القاعدة الإنتاجية الوطنية عن الوفاء بمختلف حاجات الطلب المحلي، فإن مستوى النفقات الوطنية يتوقف على ما يرد من الخارج من سلع و خدمات، وبالتالي فإن تلبية الطلب الإستهلاكي العام و الخاص و الطلب الإستثماري، يتوقف على عوامل خارجية بعيدة عن تأثير صانع السياسة الإقتصادية الوطنية.

## خاتمة القسم الثاني

مثلت الإشتراكية الإطار المذهبي لسياسة التنمية الإقتصادية والإجتماعية التي شهدتها الجزائر، و التي تعتبر في جوهرها رد فعل على الوضع التاريخي الموروث عن العهد الاستعماري، المتميز بغياب التصنيع و التوجه نحو الخارج، لذا فإن اعتماد التصنيع و التوجه نحو الداخل، هو في جوهر الأمر إجابة عن وضعية تاريجية، و تصفية لتركة إستعمارية.

باشرت الجزائر تجسيد سلسلة من المخططات التنموية بداية من 1967 إلى غاية 1989، ونميز أثناءها مرحلتين، مرحلة المخططات و تمتد من 1967 إلى 1979، و مرحلة التقويم و الإصلاحات، و تشمل السنوات الممتدة من 1980 إلى 1989.

تتسم مرحلة المخططات بالتدخل المتزايد للدولة في النشاط الإقتصادي، وذلك إستنادا للإطار المذهبي القائم على الإشتراكية كأسلوب لتنظيم الحياة الإقتصادية، و كمجال تحل ضمنه مشاكل البلاد، ويبرز هذا التدخل من خلال تبني تنظيم لشؤون الإقتصاد، قائم على إحتكار الدولة للنشاط، ففي القطاع الفلاحي، اتضح ذلك في إمتلاك الدولة لأهم وسائل الإنتاج، والقضاء على أشكال الملكية المعتبرة كمعرقلة لحركة التنمية؛ أما في القطاع الصناعي، و استنادا إلى الخلفية النظرية المتمثلة أساسا في نظرية الصناعات المصنعة، منحت الدولة الأولية المطلقة إلى الصناعات المحركة، و على الأخص صناعة المحروقات، و صناعة الحديد و الصلب، و هذا بهدف تقويم الثروات الوطنية، وتوظيف آثار الدفع الخلفية و الأمامية لتنمية باقي الصناعات.

تتبنى سياسة التنمية أثناء المرحلة السالفة الذكر، على الربط بين المحروقات و القطاع الصناعي من جهة، والقطاع الصناعي و الفلاحي من جهة ثانية، حيث يلعب قطاع المحروقات دور الممول للمشاريع الصناعية عن طريق ما يحققه من مداخيل بالعملة الصعبة، ويقوم القطاع الصناعي بالإستجابة للطلب المحلي على سلع الإستهلاك وسلع الإنتاج، أي يوفر للقطاع الفلاحي و لباقي القطاعات، الوسائل الضرورية لرفع الإنتاج، و تجد هذه التوجهات ترجمتها في توزيع الاستثمارات على مختلف القطاعات، وعبر المخططات الثلاثة، حيث استحوذ القطاع الصناعي إجمالا على نسب عالية من إجمالي الاعتمادات المخصصة للاستثمار، فوصلت حصة الصناعة و الطاقة في المخططين الرباعيين الأول و الثاني إلى 35 % و38 % من مجموع الاستثمارات في كل مخطط، بينما تراجعت حصة

الفلاحة من إجمالي الاعتمادات من مخطط إلى آخر فكانت في المخطط الرباعي الأول تقدر بـ 14 %، و تدهورت في المخطط الرباعي الثاني، فبلغت 11 %.

تتميز مرحلة المخططات، إنطلاقا من تقويم الوضعية الإقتصادية الوطنية و المحيط الدولي، ببروز توجهات تنموية جديدة تهدف لإعادة التوازن لمسار التنمية، و اقتضت هذه التوجهات إجراء سلسلة من الإصلاحات في مختلف القطاعات، ففي القطاع الصناعي، تخلت الدولة عن التنظيم الفرعي للشركات الوطنية، وأصبحت بموجب قانون إستقلالية المؤسسات مستقلة عن الوصاية في التسيير و التعامل؛ أما في القطاع الصناعي، فقد قاد التدهور البارز للقطاع إلى رسم سياسة جديدة تقوم على وضع قاعدة هيكلية مناسبة، و حرية نقل و تداول السلع الزراعية، الخ؛ ولعل من أبرز ما شهدته هذه المرحلة هو وضع أدوات و آليات توجيه وتأطير القطاع الخاص أثناء المخطط الخماسي الأول، و الإدماج الفعلي له في مختلف مراحل التخطيط، و كذا توجيهه نحو الفروع الصناعية للمساهمة في تحقيق التكامل الإقتصادي، و الوفاء بالحاجات الأساسية للمواطنين، الخ، في المخطط الخماسي الثاني. و يترجم توزيع الاعتمادات المخصصة للاستثمار على مختلف القطاعات التوجهات التنموية السالفة الذكر، حيث بلغت حصة الفلاحة والري حوالي 14 % من مجموع الأموال المرصدة للإستثمار أثناء المخطط الخماسي الأول، و وصلت حصة الصناعة إلى حوالي 38 % من إجمالي الإستثمارات، و موجهة نحو، علاوة على المشاريع الجاري إنجازها، تنفيذ إستثمارات جديدة في صناعات الإسناد القاعدية، و ترشيد إستخدام وسائل الإنتاج، و تكامل الإستثمارات، و ما إلى ذلك؛ أما أثناء المخطط الخماسي الثاني، فقد بلغ نصيب الصناعة من إجمالي الاستثمارات حوالي 32 %، بينما وصل نصيب الفلاحة إلى نحو 14 % من مجموع الأموال المرصدة للاستثمار.

تعتبر التجارة الخارجية إنعكاسا للواقع الاقتصادي، فالصادرات سجلت نموا مطردا خاصة بعد الصدمتين البتروليتين الأولى و الثانية، وشهدت تراجعا كبيرا في عام 1986، بسبب إنهيار أسعار البترول في السوق الدولية، بينما عرفت الواردات طيلة السبعينات نموا مطردا كذلك، استجابة لبرامج التصنيع المكثف، و عرفت مع التوجهات الجديدة لسياسة التنمية في مطلع الثمانينات نموا بطيئا، أعقبه في النصف الثاني من نفس العشرية، تراجعا كبيرا نتيجة لانخفاض مستوى وسائل الدفع الخارجية، الناجم عن إنهيار أسعار البترول في السوق الدولية.

الصـــادرات فـــي النشـــاط الإقتصـــادي الوطنـــي، و مـــن جهـــة ثانيـــــة بغلبـــة المحروقـات علـــى هـذه الصـــادرات، الأمـــر الـــذي يعـــبر عـــن الاعتمـــاد المفـــرط علـى الصـــادرات مـــن مـــادة واحــدة، تتعــرض عائداتهـــا للتقلـــب نتيجـــة للتغـــيرات التـــي تطـرأ علـى أسـعارها فـي السـوق الدولية، و التـــي تؤثـر بصفـة مباشــــرة فـــي المجـاميع الكليـة، مستوى الدخـــل الوطنـــي، مســتوى النفقــات الوطنيـــة، مســـتوى وسـائل الدفـع الخارجيـة، الـخ.

## الخاتمة العامة

شهد العالم، عقب الحرب العالمية الثانية، ظاهرتين متميزتين هما : أولا، انحصار المد الاستعماري، و استقلال الكثير من البلدان المستعمرة؛ وثانيا، تدويل الحياة الإقتصادية الناجم عن التطورات الكبيرة في مجال المواصلات و الاتصالات، والنمو الواسع الذي حققته العلاقات الإقتصادية الدولية، أدت الظاهرة الأولى إلى بروز مجموعتين من الدول، مجموعة الدول المتقدمة و مجموعة الدول المتخلفة، وقادت الظاهرة الثانية إلى تصاعد المصالح المشتركة بين الدول، وزيادة تأثير العوامل الخارجية الإقتصادية و السياسية، و حتى التكنولوجية، في سير النشاط الإقتصادي داخل كل بلد.

تبرز مدى أهمية الدور الذي تلعبه العوامل الخارجية في النشاط الإقتصادي الوطني، وبصيغة أخرى مدى تأثير المحيط الدولي ككل في هذا النشاط، من خلال المكانة التي تحتلها التجارة الخارجية خصوصا، والمعاملات الإقتصادية الدولية عموما في هذا النشاط، وذلك انطلاقا من أن التجارة الخارجية تتناول التدفقات من السلع و الخدمات المصدرة والمستوردة، وقيم عناصرها تعكس قدرة الإقتصاد الوطني على مستويين في آن واحد، فهي إنعكاس لطاقة الإقتصاد الوطني الإنتاجية، ممثلة في الصادرات، وتعبير عن عجز القاعدة الإنتاجية الوطنية عن الاستجابة للطلب المحلي ممثلة في الواردات.

يتبادل الدخل الوطني، كتعبير عن حجم النشاط الإقتصادي الوطني، وعناصر التجارة الخارجية التأثير، فالصادرات، التي تعتبر متغيرة خارجية في نموذج الدخل الوطني، يؤدي تغير مستواها إلى تغير مستوى الدخل الوطني في نفس الإتجاه، بينما تمثل الواردات متغيرة داخلية في هذا النموذج، ويتوقف تغير مستواها، بصورة أساسية، على تغير الدخل الوطني، وباعتبار الصادرات تمثل إنفاقا أجنبيا على السلع و الخدمات المحلية، فهي تصنف ضمن عوامل الإضافة إلى تيار الإنفاق الكلي، وذلك على عكس الواردات التي تصنف ضمن عوامل التسرب منه، وذلك نظرا لأنها تمثل إنفاقا محليا على السلع و الخدمات الأجنبية؛ و ينجر عن التعادل بين مجموع عوامل التسرب و مجموع عوامل الإضافة، تحقيق حالة التوازن بين العرض الكلي والطلب الكلي، التي يتحدد بموجبها الدخل الوطني التوازني في إقتصاد مفتوح، و يماثل أثر التغير في الصادرات على الدخل الوطني، أثر التغير في الاستثمارات على الدخل الوطني، حيث يؤدي التغير في الصادرات إلى إحداث تغيرات متتالية في الدخل الوطني، تعادل

استحواذ الواردات على جزء كبير من الزيادة في الدخل الوطني، أي أن أثر نمو الدخل الوطني ينتقل إلى الخارج في صورة إنفاق محلي على المنتجات الأجنبية.

يبين تاريخ الوقائع الإقتصادية، خاصة أثناء القرن العشرين، أن الإختلال الإقتصادي، قد يعود لأسباب و ظروف بعيدة تماما عن تأثير صانع السياسة الإقتصادية الوطنية، لذا فإن تحقيق الاستقرار و تجنب الأزمات و ضمان إستقرار الأسعار و الإنتاج و الدخل، المشكلة لأهم أولويات السياسة الإقتصادية الرشيدة، تقتضي الأخذ بعين الإعتبار تأثير العوامل الخارجية، التي تتجاوز الميدان الإقتصادي إلى الميادين الأخرى؛ وتكتسي دراستها أهمية بالغة، خاصة في حالة البلدان المتخلفة، التي ورثت عن العهد الاستعماري إقتصاديات تتصف، علاوة على ما تحمله من مظاهر و خصائص التخلف، بالتوجه نحو الخارج، الأمر الذي يجعل أوضاعها الداخلية ترتبط بصورة أساسية بالأوضاع الخارجية، خاصة أوضاع أسواق صادراتها و وارداتها، لذا كان تبني الجزائر للإشتراكية كإطار مذهبي للتنمية الإقتصادية، واعتماد التصنيع كأداة لتحقيق التنمية، و التوجه نحو الداخل كهدف لها، يمثل في جوهر الأمر رد فعل عن وضعية تاريخية وتصفية لتركة استعمارية.

باشرت الجزائر بعد مرحلة إنتقالية، تنفيذ سلسلة من المخططات التنموية الطموحة، امتدت من 1967 إلى 1989، نميز أثناءها مرحلتين: مرحلة المخططات، و تغطي الفترة (1967-1979)، مرحلة التقويم والإصلاحات، و تشمل الأعوام الممتدة من 1980 إلى 1989.

تقوم سياسة التنمية الإقتصادية أثناء مرحلة المخططات على الربط بين المحروقات و القطاع الصناعي من جهة، و باقي القطاعات من جهة ثانية، حيث يلعب قطاع المحروقات دور الممول للمشاريع الصناعية عن طريق ما يحققه من مداخيل بالعملة الصعبة، و يقوم القطاع الصناعي بدوره بالإستجابة للطلب المحلي على سلع الإنتاج و سلع الاستهلاك؛ وبصيغة أخرى، يوفر للقطاع الفلاحي و لباقي القطاعات، الوسائل الضرورية لرفع الإنتاجية، وتجد هذه السياسة ترجمتها العملية في توزيع الاستثمارات على مختلف القطاعات، وعبر مختلف المخططات التي شهدتها المرحلة، حيث إستحوذت الصناعة على نسب عالية من مجموع الإعتمادات المخصصة للإستثمار، فوصلت في المخططين الرباعيين الأول و الثاني إلى 35 % و38 % على التوالي، من مجموع الأموال المرصدة للإستثمار.

اتسمت مرحلة المخططات ببروز توجهات تنموية تهدف إلى إعادة التوازن لمسار التنمية، عن طريق إعادة توجيه الإستثمارات نحو قطاعات الفلاحة و الري، و الهياكل الإقتصادية و الاجتماعية، و إستيعاب التكنولوجيا، سواء المستخدمة في المشاريع المنجزة أو التي في طريق الإنجاز، و الزيادة في عمر الإحتياطي الوطني من المحروقات عن طريق تخفيض الصادرات، واقتضت هذه التوجهات إجراء سلسلة من الإصلاحات في مختلف القطاعات، حيث تخلت الدولة عن التنظيم الفرعي للشركات الوطنية في القطاع الصناعي، واعتمدت في القطاع الفلاحي سياسة تقوم على إعداد قاعدة هيكلية مناسبة، و حرية نقل و تداول البضائع الزراعية، وإعادة تقويم الدخول الزراعية، الخ؛ و من أبرز ما شهدته هذه المرحلة هو وضع أدوات و آليات توجيه القطاع الخاص، في المخطط الخماسي الأول، و الإدماج الفعلي له في مختلف مراحل التخطيط، و توجيهه نحو الفروع الصناعية المحققة للتكامل الإقتصادي، و المساهمة في الوفاء بالحاجات الأساسية للمواطنين، الخ، في المخطط الخماسي الثاني.

تعتبر التجارة الخارجية إنعكاسا للواقع الإقتصادي، فقد تطورت المبادلات الخارجية تبعا لنمو النشاط الإقتصادي، فالصادرات سجلت نموا مطردا خاصة بعد الصدمتين البتروليتين الأولى و الثانية، ثم عرفت تراجعا كبيرا في منتصف الثمانينات، بسبب إنهيار أسعار البترول في السوق الدولية، بينما شهدت الواردات نموا مطردا كذلك طيلة السبعينات، إستجابة لبرامج التصنيع المكثف المتبعة آنذاك، وسجلت نموا بطيئا في مطلع الثمانينات، تبعا للتوجهات الإقتصادية الجديدة التي عرفتها المرحلة، أعقبته تراجعا كبيرا بسبب إنخفاض مستوى وسائل الدفع الأجنبية، الناجم عن إنهيار سعر البترول و تراجع قيمة الدولار.

تتميز الصادرات الجزائرية بارتفاع درجة تركزها، حيث تشكل المحروقات في كل سنة، نسبة عالية من مجموع الصادرات، فبعد أن كانت تمثل حوالي 75 % من مجموع الصادرات السلعية في نهاية الستينات ومطلع السبعينات، أصبحت نسبتها إلى مجموع الصادرات السلعية، بداية من 1973 و إلى غاية 1989، تزيد عن 93 %، بينما في ميدان الاستيراد، أصبحت الجزائر تستورد، زيادة على سلع التجهيز و مستلزمات الإنتاج، السلع الاستهلاكية الصناعية، بالإضافة إلى المواد الغذائية التي تزايدت واردات الجزائر منها، بزيادة الطلب على الغذاء، و تدهور وضعية القطاع الفلاحي.

يبرز النمط الجغرافي للمبادلات الخارجية الجزائرية، المكانة التي تحتلها أوروبا عموما، و المجموعة الإقتصادية الأوروبية على الخصوص، في تجارة الجزائر الخارجية، حيث تشكل أوروبا المنفذ الخارجي الأساسي للصادرات الجزائرية، و المساهم الكبير في تلبية طلب الجزائر على المنتجات الأجنبية، الأمر الذي يعبر عن خضوع التوجه الجغرافي للمبادلات الخارجية الجزائرية، لمنطق الوزن الإقتصادي على المستوى الدولي، فالقارة الأوروبية عموما، و المجموعة الإقتصادية خصوصا، تشكل إحدى القوى الإرتكازية الكبرى في الاقتصاد العالمي، كما تمثل الجغرافيا عاملا مفسرا للمكانة التي تحتلها أوروبا في المبادلات الخارجية الجزائرية، حيث يؤهل الموقع الجغرافي الجزائر لكي تكون أكثر تعاملا مع أوروبا دون غيرها، كما أنه، و بحكم الإرث الإستعماري، شكلت فرنسا والمجموعة الإقتصادية الأوروبية طرفا أساسيا في المبادلات الخارجية الجزائرية، ذلك أن الجزائر كان يسري عليها حكم الأملاك الفرنسية ما وراء البحار. وبذلك تلعب الجغرافيا (الموقع الجغرافي)، و كذا الزمن (التاريخ) دورا في تحديد الأطراف التي تقيم معها الجزائر علاقات تبادل.

يعبر إرتفاع مساهمة المبادلات الخارجية في الإنتاج الداخلي الخام عن اعتماد المستوى العام للنشاط الإقتصادي الوطني على الأحوال السائدة على المستوى الدولي، خاصة أسواق الصادرات و الواردات، حيث يؤدي الانخفاض في أسعار الصادرات إلى تراجع مستوى الإنتاج الوطني، وكذا الدخل الوطني، وبالتالي إلى إضطراب في مستوى النفقات الوطنية، التي تمتد عبرها الإضطرابات إلى المجالات الاجتماعية و حتى السياسية، ذلك أن تراجع مستوى الاستثمار مثلا، يقود إلى زيادة أو تفاقم البطالة، كما ينجم عن تراجع مستوى الإنفاق الحكومي إنخفاض و إلغاء خدمات عامة كان يحضى بها المواطنون، الأمر الذي من الممكن أن يؤدي إلى اضطرابات اجتماعية أو حتى سياسية، وتقوم الزيادة في أسعار الواردات، مع ثبات مستوى الدخل الوطني إلى تقليص مستوى الإستيراد، الأمر الذي يؤدي إلى حرمان الجهاز الإنتاجي من التزود بمستلزمات الإنتاج، وتعطيل برامج الاستثمار و إضطراب تموين المواطنين.

يكشف ارتفاع مساهمة الصادرات في الإنتاج الداخلي الخام عن توقف مستوى النشاط الإقتصادي الوطني على مستوى الطلب الأجنبي على هذه الصادرات، هذا الطلب يتحدد بعناصر بعيدة تماما عن تأثير صانع السياسة الإقتصادية الوطنية، و تبرز هيمنة المحروقات على هذه الصادرات الاعتماد المفرط على الصادرات من مادة واحدة، تتعرض عائداتها للتقلب

باستمرار، نتيجة للتغيرات التي تطرأ على أسعارها في السوق الدولية، والتي تؤثر بصفة مباشرة في المجاميع الكلية، مستوى الدخل الوطني، مستوى النفقات الوطنية، مستوى وسائل الدفع الخارجية، الخ؛ وتعكس المساهمة الكبيرة للواردات في تلبية الطلب المحلي، تعلق الوفاء بحاجات الطلب المحلي بمختلف أوجهه، بما يرد من الخارج من سلع و خدمات، كما أنه في ظل ارتفاع الميل الحدي للاستيراد، فإن الزيادة في الدخل الوطني تنتقل إلى الخارج في صورة إنفاق محلي على المنتجات الأجنبية، الأمر الذي يؤدي إلى حرمان الإقتصاد الوطني من آثار المضاعف.

يشكل، من جانب آخر، الاعتماد المفرط على الخارج في الظروف العادية تهديد لأمن الأمة الشامل، لكونه يتيح للبلدان التي تعتمد عليها الجزائر، سواء في تصريف منتجاتها أو في الحصول على وارداتها، فرصا للضغط أو المساومة، كما أنه لا يسمح باتخاد القرارات بكل إستقلالية خاصة في المجالات الحيوية، كالتنظيم السياسي و الاجتماعي، ونمط التنمية، الخ؛ ناهيك عن الأخطار الناشئة عن الظروف الاستثنائية، التي قد تؤدي إلى إنقطاع الإمدادات من الخارج، بسبب الحروب و النزاعات، وكذا الكوارث الطبيعية الكبرى.

لقد انطلقنا، في دراستنا هذه، من إفتراض مؤداه، أن معظم صور الاعتماد على الخارج تجد ترجمتها في التجارة الخارجية، لكن في الواقع، تلعب التدفقات المالية دورا بالغ الأهمية في سير النشاط الإقتصادي الوطني، خاصة في الأعوام الأخيرة؛ وبالتالي، فإن الأخذ بعين الاعتبار التدفقات من رؤوس الأموال، علاوة على التدفقات من السلع و الخدمات المصدرة والمستوردة، أي تناول هذا الأمر من جانب الاعتماد على شبكة المعاملات الإقتصادية الدولية، يعتبر ذا أهمية قصوى في دراسة اعتماد النشاط الإقتصادي الوطني على الخارج؛ وبصيغة أخرى، فإن دراسة مدى اعتماد النشاط الإقتصادي على العلاقات الإقتصادية الدولية يعتبر ذا أهمية قصوى في دراسة الاعتماد على الخارج إجمالا.

تقتضي معالجة هذه الوضعية، أو على الأقل التخفيف من آثارها بالنسبة للجزائر، أن تتجه بادئ الأمر نحو تنويع صادراتها لكسر الاعتماد على المحروقات، و تنويع مصادر العملة الأجنبية، ذلك أن التنوع في هيكل الصادرات، بغض النظر عن نوعيتها، هل هي سلع أولية أم سلع صناعية ؟ يسمح لحصيلة البلاد من العملة الصعبة بالإستقرار، أوعلى الأقل يجنبها الإضطراب الحاد، الأمر الذي يحقق للمجمعات الإقتصادية الإستقرار، الذي تهدف إليه كل سياسة إقتصادية رشيدة، كما يستلزم هذا الواقع تنويع

الأطراف التي يتم معها التبادل، سواء ضمن القارة الأوروبية نفسها، أو خارجها، أي اللجوء إلى التعامل مع الأركان الأخرى للإقتصاد العالمي، والإستفادة من بروز دول صناعية جديدة، كما يمكن اللجوء إلى تطوير أشكال من الإعتماد المتبادل بين الجزائر، والأطراف الأساسية التي تقيم معها علاقات تبادل، خاصة دول الضفة الشمالية للحوض الغربي للبحر المتوسط، ذلك أن الجزائر، بما تمتلكه من ثروات، خاصة في مجال المحروقات، و الحاجة الملحة لإيطاليا، فرنسا، و إسبانيا، لهذه الثروات، يشكل فرصة لقيام تعاون مبني على توزيع عادل لثماره، يبدو أكثر فائدة لشعوب هذه المنطقة من سيادة أي منطق آخر، وذلك رغم ما يمثله الإطار الحضاري، و التفاوت الكبير في النمو الإقتصادي، وغيرهما من عوائق، ويتيح من جهة أخرى، التخلي عن التعامل الانفرادي مع المجموعة الإقتصادية الأوروبية أو مع الأطراف الأخرى إمكانية للتعامل بشيء، من الندية على الأقل، مع هذه الأطراف، ومن هنا تنبع ضرورة تكوين تكتل إقتصادي حقيقي يدافع عن مصالح شعوب المنطقة.

# قائمة الجداول

# قائمة المراجع

**أولا : باللغة العربية**

أ- الكتب


1. د. آقاسم قاده و د. عمر صخري، نظام الحسابات الإقتصادية الجزائرية، تقييم نقدي، مركز الدراسات والبحوث في الإقتصاد التطبيقي من أجل التنمية، الجزائر، 1987.

2. باقر الصدر محمد، إقتصادنا، دار الكتاب اللبناني، بيروت، 1981.
3. بوداقجي عبد الرحمان، التنمية الإقتصادية، المطبعة الجديدة، دمشق، 1977/76.
4. حسن بهلول م. ب.، الغزو الرأسمالي الزراعي للجزائر و مبادئ إعادة تنظيم الإقتصاد الوطني بعد الإستقلال، المؤسسة الجزائرية للطباعة، الجزائر، 1984.
5. دويدار محمد، مبادئ الإقتصاد السياسي، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1981.
6. رضوان عبد القادر، مبادئ الحسابات الإقتصادية القومية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الأولى، 1990.
7. زكي رمزي، أزمة المديونية، رؤية من العالم الثالث، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1978.
8. صخري عمر، التحليل الإقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1991.
9. الصفتي أحمد، إقتصاديات التجارة الدولية، مطبعة جامعة القاهرة والكتاب الجامعي، 1977.
10. صقر أحمد صقر، النظرية الإقتصادية الكلية، وكالة المطبوعات الجامعية، الكويت، 1977.
11. عبد الخالق جوده، الإقتصاد الدولي من المزايا النسبية إلى التبادل اللامتكافئ، دار النهضة العربية، الطبعة الثانية، 1985.
12. العيسوي إبراهيم، قياس التبعية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1989.
13. مندور أحمد، مقدمة في الإقتصاد الدولي، الدار الجامعية، 1990.

14. الموسوي ضياء مجيد، النظرية الإقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992.
15. الموسوي ضياء مجيد، الأزمة الإقتصادية العالمية، 1986-1989، دار الهدى، الجزائر، 1990.
16. نامق صلاح الدين، التجارة الدولية و التعاون الدولي، دار النهضة العربية، القاهرة، 1972.
17. هني أحمد، إقتصاد الجزائر المستقلة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1991.
18. ولعلو فتح الله، الإقتصاد السياسي، مدخل للدراسات الإقتصادية، دار الحداثة، لبنان، طبعة ثانية، 1982.
19. ولعلو فتح الله، الإقتصاد العربي و المجموعة الأوروبية، دار الحداثة، لبنان الطبعة الأولى، 1982.
20. يونس محمود، مقدمة في نظرية التجارة الخارجية، الدار الجامعية، 1986.

**ب- التقارير و المواثيق**

1. حزب جبهة التحرير الوطني، الميثاق الوطني، 1976.
2. حزب جبهة التحرير الوطني، الميثاق الوطني، 1986.
3. المخطط الرباعي 1974-1977، التقرير العام.
4. برنامج الحكومة المقدم من طرف السيد سيد أحمد غزالي، 1991.
5. وزارة التخطيط و التهيئة العمرانية، ملخص الحصيلة الإقتصادية والإجتماعية للعشرية 1967-1978، 1980.
6. وزارة التخطيط و التهيئة العمرانية، تقرير عام للمخطط الخماسي 1980-1984.

**جـ- الأطروحات**

1. خالدي الهادي، الهيمنة من خلال أطروحات التجارة الخارجية، رسالة ماجستير، معهد العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر، 1992.
2. رخيلة عامر، التطور السياسي و التنظيمي لحزب جبهة التحرير الوطني 1962-1980، رسالة ماجستير، معهد العلوم السياسية و الإعلامية، جامعة الجزائر، 1983.
3. زغيب شهرزاد، إستراتيجية التصنيع في الجزائر 1967-1989، رسالة ماجستير معهد العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر، 1989.
4. هاشم جمال، السوق البترولية و إنعكاساتها على الإقتصاد الجزائري، رسالة ماجستير معهد العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر، 1989.

د- المقـالات

1. بدرانـي سـليمان، الإكتفـاء الغذائـي و الأمـن الغذائـي، التصـور السياسـي والصعوبات العمليـة، التبعية الغذائيـة، المعهـد الوطنـي للدراسـات الإستراتيجية الشاملة، الجزائـر.

2. عبد اللطيف بن أشنهو، تجربة الجزائـر، الدينامية الإقتصاديـة والتطـورات الإجتماعيـة، التنميـة المستقلة، مركـز الدراسـات الوحـدة العربيـة، بـيروت، لبنـان، 1985.

3. توفيق على صادق، أنماط التجارة الخارجية فـي الـدول العربيـة المصـدرة للبترول و علاقتها بمستقبل التنمية العربية، حـول قضايـا النفـط و التنميـة فـي العالم العربـي و علاقاتها بـالتطورات الإقتصاديـة العالميـة، أعمـال حلقـة نقـاش للعام الدراسـي 1979/78، المعهد العربـي للتخطيـط بـالكويت.

4. سعد الدين إبراهيم، إنتفاضـة العـالم الثـالث و إسـتراتيجية التنميـة الموجهـة للداخـل و المعتمـدة علـى الـذات، أعمـال حلقـة نقـاش حـول قضايـا التنميـة والتخطيـط (العـام الدراسـي 1977-1978)، المعهـد العربـي للتخطيـط بـالكويت، 1979.

5. صـايغ يوسـف، الإعتمـاد الجمـاعي علـى النفـس، المقومـات و الآليـات مـع التركيز علـى الواقـع العربـي، الإعتمـاد المتبـادل و التكـامل الإقتصـادي والواقـع العربـي، مركـز دراسـات الوحـدة العربيـة، بـيروت، لبنـان، الطبعـة الأولـى، 1990.

6. عبد الفضيـل محمـود، أنمـاط التجـارة الخارجيـة و التبـادل الخـارجي فـي الوطـن العربـي، أنمـاط التنميـة فـي الوطـن العربـي، 1960-1975، الجـزء الأول، المعهد العربـي للتخطيـط بـالكويت، 1980.

7. العيسوي إبراهيم، مؤشـرات قطريـة للتنمية العربيـة، التنميـة العربيـة الواقـع الراهن و المستقبل، مركـز دراسـات الوحـدة العربيـة، الطبعـة الثانيـة، 1985.

8. فيسـانت جـاليس، إقتصاديـات الـدول الصـغيرة، مجلـة التمويـل و التنميـة، يونيـو، 1984.

9. نجـار سـعيد، الإعتمـاد المتبـادل و عالميـة الإقتصـاد بالإشـارة إلـى الواقـع العربـي، الإعتمـاد المتبـادل و التكـامل الإقتصـادي والواقـع العربـي، مركـز دراسـات الوحـدة العربيـة، بـيروت، 1990.

## ثانيا : المراجع باللغة الفرنسية

*A. OUVRAGES*

1. AKACEM Kada, Comptabilité nationale, OPU, Alger, 1990.
2. BENBITOUR Ahmed, L'expérience algérienne de développement, Lessons pour l'avenir, édition Technique de l'entreprise ISGP-édition.
3. BENISSAD M.E., Economie du développement de l'Algérie, OPU, Alger, 2ème édition, 1982.
4. BENISSAD Hocine, Algérie : Restructuration et réformes économiques, 1979-1993, OPU, Alger.
5. BRAHIMI Abdelhamid, L'économie algérienne, OPU, Alger, 1991.
6. BYE Maurice et G.D. de Bernis, Relations économiques internationales, 4ème édition, Dalloz, 1977.
7. DEHEM Roger, Précis de l'économie internationale, les presses de l'université, Laval, Québec, 1982.
8. GREEN Wald Dooglas, Encyclopédie économique, Economica, Tome1, 1984.
9. HAGEN EVERTE, Economie du développement, Economica, Paris, 1982.
10. HLINDER Peter Charles P.KINDLEBERGER, Economie internationale, Trad. Philippe De Lavergne, Economica, 7ème édtition, 1983.
11. JACQUET Pierre et Françoise NICOLAS, Pétrole, crises marchés politiques, Dunod, 1991.
12. MARCY Gérard, Economie internationale, Presses universitaires de France, 2ème édition, 1972.
13. SAMUELSON ALAIN, Economie internationale contemporaine, OPU, Alger, 1993.
14. SAMUELSON ALAIN, Les grands courants de la pensée économique, OPU, Alger, 2ème édition, 1993.
15. TEMMAR Hamid, Stratégie de développement indépendant, le cas de l'Algérie, un bilan, OPU, Alger, 1983.

*B. RAPPORTS*

1. Plan quadrinal, rapport général, 1970.
2. M.P.A.T, Projet de plan quinquenal, 1980-1984, 1980.
3. M.P.A.T, 2ème plan quinquenal, 1985-1989.

*C. REVUES*

1. Perspective de l'OCDE, Juin 1992, N° 51.
2. Statistiques, N° 35, Office National des Statistiques.

*D. ARTICLES*

1. BESSAOUD Omar, Evolution de l'ensemble productif national et besoins alimentaires en Algérie, Politique alimentaire et agricole de l'Algérie, Revue du CENEAP, N° 3.
2. BOURAS, Les nomenclatures dans la normalisation statistique, statistiques, N° 29, Office National des Statistiques.